مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

التقرير النهائي الخاص

بمنهجية متابعة وتقييم مشروعات التنمية

اعداد اللجنة الفنية المشكلة بموجب
قرار السيد رئيس مجلس التخطيط
الوطني رقم 100 لسنة 2021 م

مارس 2022

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

بسم الله الرحمن الرحيم

أعضـاء اللجنـة

م. الصديق علـــي أبو دية	رئيس اللجنة
م. مفتاح الهـــادي المرزوقي	عضو اللجنة
م. عبد الرزاق محمـــد كريم	عضو اللجنة
أ. عمار المريض العبانـــي	عضو اللجنة
أ. أحلام محمـــد التركي	مقرر اللجنة

متابعة وتقييم خطط وبرامج ومشروعات التنمية من حيث المفهوم ، الأهمية ، الأهداف ، الأنواع ، الأساليب، المكانة التشريعية، ومقومات نجاحها

Follow- up and evaluation of development plans, Programs and projects

In terms of concept, – importance, objectives, types, and methods

And legislative status

and the ingredients of its success

توطئـة

Preface

شكل مجلس التخطيط الوطني في العام 2012م لجنة فنية بموجب القرار رقم (7) لسنة 2012م أعدت ورقة حول منهجية إعداد واعتماد الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها وتتمة لهذا العمل رؤي أنه من الأهمية بمكان إعداد ورقة فنية بالتوازي حيال منهجية متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية باعتبار أن هذا الجانب لم يشهد إي تناول أو اهتمام من كافة الجهات المختصة طيلة الفترات السابقة وإن وجدت فهي عبارة عن محاولات فردية محدودة وغير مكتملة الجوانب فنياً وموضوعياً.

وعلى هذا الأساس وإدراكاً منه لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في عملية التخطيط التنموي وما تساهم به من تعزيز الثقافة الفنية والمهنية وتحقيق وتجسيد الشفافية في هذا الجانب فقد شكل لجنة فنية من الخبراء والفنيين بموجب القرار رقم (100) لسنة2021م لإعداد منهجية علمية حول هذا الموضوع تهدف وتوضح الجوانب المهمة لتوفير نسيج متنوع ومتكامل من البيانات والمعلومات المالية والفنية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإعداد تقارير المتابعة الدورية وإبراز وتقييم معدلات الأداء وبيان ما تحقق من أهداف وسياسات وبرامج ومشروعات تنموية وإظهار أوجه القصور والتقصير وتحديد أوجه الانحراف والعوائق التي تواجه عمليات التنفيذ وتقديم المقترحات والتوصيات والحلول والمعالجات اللازمة لحل الاختناقات قبل استفحالها بغية تجنب وتفادي العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يؤدي إلى تصعيد وتيرة الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى جانب ذلك كله هناك إمكانية الاستفادة من هذا العمل كبرامج ومناهج تدريبية لتأهيل الكوادر الفنية العاملة والمتخصصة في هذا المجال على مستوى قطاعات الدولة الليبية، ولاسيما العاملين بمجلس التخطيط الوطني ومجالس التخطيط بالبلديات .

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن اللجنة الفنية أنجزت هذه المنهجية استناداً على العديد من المراجع العلمية والتقارير والدراسات والنشرات الفنية ذات العلاقة بمهنية فنية عالية وظفت فيها خبرتها العملية المكتسبة في هذا المجال والتي استمرت لعدة عقود في مجال متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية.

كما يقتضى الأمر التنويه إلى أن هذه المنهجية تعتبر قاعدة أساسية للانطلاق نحو الابتكار والتطوير في أعداد تقارير متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية وبما ينسجم ويستجيب والتطورات الحاصلة في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتقنيات العلمية الحديثة والشاملة ولاسيما تقنية المعلومات والاتصالات وعبر التطورات العلمية والفنية الحديثة والمستقبلية القادمة في شتى المجالات الفنية والتنموية .

وفي ختام هذه التوطئة لا يسع اللجنة الفنية إلا أن تتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان على الثقة الكبيرة التي منحت لها من قبل رئيس ووكيل عام مجلس التخطيط الوطني لإنجاز هذا العمل والتي تتمنى أن يكون لبنة من لبنات حوكمة التخطيط والتنمية وبناء دولة ليبيا الحديثة.

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

والله الموفق

اللجنة الفنية

المحتويات

البيـــــــان الصفحـــة

التوطئـــــة ..... 4 – 5
محتويات فصول المنهجية 6– 7
الفصـــــل الأول..... 8– 14
مسيرة التخطيط والتنمية الوطنية
أولاً / المقدمـــــة ..... 8 –10
ثانياً / مسيرة التخطيط والتنمية الوطنية 1963–2021م..... 11 – 12
ثالثاً / الأهداف الكلية لخطط وبرامج التنمية خلال الفترة 1963–2021م..... 12–13
رابعاً / التخطيط ومكونات نجاحه لتحقيق أهداف التنمية ..... 13 – 14
الفصـــــل الثاني..... 15 – 56
مفاهيم التخطيط والتنمية
أولاً / مفاهيم التخطيط والتنمية..... 15–49
ثانياً / تنفيذ الخطة 50– 51
ثالثاً / مراحل التخطيط العمراني 51–51
رابعاً / الأقاليم التخطيطية العمرانية على المستوى الوطني ..... 51 –52
خامساً / المؤسسات الفنية للتخطيط على المستوى الوطني 53–55
سادساً / مراحل إعداد الخطة 55–56
الفصـــــل الثالث..... 57 – 85
المتابعـــــة والتقييـــم
أولاً / مفهوم المتابعة والتقييم 57– 58
ثانياً / أهمية المتابعة والتقييم ..... 58 – 59

ثالثاً / أهداف المتابعة والتقييم ..... 59 – 60
رابعاً / أنواع المتابعة والتقييم 60– 73
خامساً / أساليب وطرق المتابعة والتقييم 73– 78
سادساً / استخدام التقنيات الحديثة ومتابعة مشروعات التنمية..... 78 – 85

الفصـــــــل الرابع ..... 86 – 92
المكانة التشريعية للمتابعة والتقييم

أولاً / مكانة المتابعة والتقييم واللوائح وقرارات اعتماد الهياكل والتقسيمات التنظيمية..... 86 – 92

الفصل الخامس..... 93 – 118
منهجيــة المتابعـــة والتقييـــم

أولاً / منهجية أعداد تقارير المتابعــة الدوريــة (الآلية)..... 93 – 98
ثانياً / تركيب وترتيب الهيكل والإطار الفني لتقرير المتابعة السنوي..... 98 – 102
ثالثاً / تصنيف القطاعات بالهيكل التركيبي والترتيبي العام لأعداد تقرير المتابعة ..... 102 – 109
رابعاً / الإطار الفني والمنهجي لأعداد تقارير المتابعة على مستوى القطاعات والأجهزة التنفيذية ..... 110 – 113
خامساً / الجدولة الزمنية لأعداد تقرير المتابعة السنوي..... 114 – 116
سادساً / دور مجلس التخطيط الوطني حيال متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية..... 116 – 118

الفصل السادس..... 119 – 132
المحددات ومقومات نجاح المنهجية

أولاً / المحددات والصعوبات الرئيسية التي تواجه عملية المتابعة والتقييم لخطط وبرامج ومشروعات التنمية.....119–121
ثانياً / مقومات نجاح وتفعيل منهجية المتابعة والتقييم..... 122– 125
ثالثاً / الخلاصـــــــــــة..... 126 – 126
رابعاً/ شكل يوضح مصادر وانسياب المعلومات ومسار إعداد توجيه نتائج تقارير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية .127–127
خامساً / النماذج والاستمارات الجداول المالية والفنية اللازمة والمطلوبة عادة لإعداد تقارير المتابعة..... 128 – 132

المراجـــــــــــــــع ..... 133 – 134
الملاحـــــــــــــــق..... 135 – 217

مسيرة التخطيط والتنمية الوطنية

أولا / المقدمة Introduction

تعتبر الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية والهياكل الإدارية والفنية الكفؤة إلى جانب استخدام وسائط التقنية والاستثمار المستدام والأمن والاستقرار من أهم مقومات نجاح التنمية وعليه فأن ليبيا تمتاز بموقع جغـــرافي إستراتيجي هام فهي تقع في الجزء الشمالي الأوسط من القارة الأفريقيـة بين خطي عرض (18–33) شمالاً وخطي طول حوالي (9– 25) جنوبا وتطل من الشمال على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله حوالي (1900) كلم وتعتبر بذلك (بوابة أفريقيا) فعلاً ، وتحتل مساحتها على المستوى الأفريقي المركز الثاني بعد الجزائر **(إذا اعتبرت السودان دولتين)** والمركز الثالث على مستوى الوطن العربي بعد السعودية والجزائر حيث تبلغ مساحتها نحو (1,665,000) كم2 ويحدها من الشرق جمهورية مصر العربية وجمهورية شمال السودان ، ومن الجنوب جمهورية تشاد وجمهورية النيجر ، ومن الغرب الجمهورية التونسية ، وجمهورية الجزائر، ومن حيث الطبيعة الجغرافية **تنقسم** أراضيها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي السهول الساحلية في الشمال ، والمرتفعات الشمالية والمتمثلة في (الجبل الغربي – والجبل الأخضر – وتلال البطنان ودرنة) ثم المناطق الصحراوية بما فيها الواحات مثل(الجغبوب ، ومرادة ، وجالو و غدامس ..... وغيرها) .

وتتكون من حيث التخطيط الطبيعي من عدد أربعة أقاليم رئيسية وهي إقليم طرابلس – وإقليم بنغـــازي – وإقليم فزان وإقليم المنطقة الوسطى (الخليج)، ومن حيث الإدارة والحكم المحلي فهي تتكون من نحو (150) مجلس بلدي خلال الفترة الحالية وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2022م وتعديله تم إنشاء (19) مقاطعة ضمن الهيكلية الإدارية للدولة الليبية.

وقد تميزت ليبيا عبر التاريخ بصغر حجم سكانها بسبب الحروب والغزوات وعهود الاستعمار والمجاعات والأوبئة التي هيمنت عليها وعانت منها لعدة عقود مضت حيث بلغ عدد سكانها الليبيين حسب تعداد العام 1931م نحو (654.7) ألف نسمة ثم أرتفع إلى نحو (5.6) مليون نسمة في العام 2006م ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها في العام 2030م إلى نحو (7.5) مليون نسمة ويتركز أغلب سكانها في المدن الرئيسية الشمالية الكبرى ، ويمثل سكان الحضر فيها على ما يناهز (85%) من أجمالي عدد السكان، وبالتالي وبناءاً على ما سبق فإن الأوضاع الليبية تعد معقدة نسبياً حسب رأي الخبراء فهي صغيرة

الحجم على الصعيد السكاني وشاسعة الاتساع على الصعيد المساحي وفقيرة جداً في الموارد المائية، ولكنها في نفس الوقت تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية الواعدة فهي تعتبر من أهم الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم.

وبفضل موقعها الجغرافي فهي تمتلك العديد من المقومات السياحية من معالم أثرية وشواطئ بحرية وعوامل مناخية ومناطق صحراوية ومنابع طبيعية ومياه كبريتية، وبموقعها المتميز بإمكانها أن تتبوأ مركزاً ومكانة مهمة في تجارة العبور وانتقال السلع والأفراد والخدمات خاصة بين أوربا وأفريقيا وبإمكانها تأسيس العديد من المناطق الحرة واستغلال واستثمار موارد الثروة البحرية وكذلك الطاقة الشمسية باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى غيرها من الموارد والإمكانيات الطبيعية الأخرى.

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحسين مستوى دخل الفرد وزيادة العمر المتوقع عند الولادة وتحقيق الرفاهية والكرامة والاستقرار والطمأنينة لأفراد المجتمع وإقامة اقتصاد منتج ومتنوع يتميز الأداء فيه بالتوازن و الاستقرار، وتأمين مستوى معيشي وصحي وبيئي رفيع ونشر التعليم وتطويره وبناء قدرات البحث العلمي وإقامة مجتمع معرفي شامل وإثراء التنوع الثقافي داخل المجتمع، فقد **تبنت الدولة الليبية** منذ استقلالها أسلوب التخطيط الشامل لتحقيق تلك الأهداف وأرست القواعد الفنية اللازمة لبلوغ ذلك بتأسيس مجلساً للتخطيط الإستراتيجي والذي مضى على إنشاءُه مُدة تصل إلى نحو سبعة عقود مضت وقد تطور في مسمياته ودوره ومهامه بدءاً من القانون رقم (5) لسنة 1963 م بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية(**مجلس التخطيط القومي**) كما حدد هذا القانون مهام واختصاصات وزارة التخطيط والتنمية. كما تم في نفس العام (1963) م دعم وزارة التخطيط والتنمية بإقامة مصلحة الإحصاء والتعداد بموجب القانون رقم (16) لسنة 1963م.

وقد صاحب تأسيس هذا المجلس وتزامن معه إعداد أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الليبية (1963-1968) م حيث ساهم اكتشاف البترول وتصديره في العام 1962م في تأسيس البداية والانطلاقة الفعلية لمسيرة التنمية في ليبيا.

ثم صدر القانون رقم(85) لسنة1970م بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية **(مجلس التخطيط العام)** ولمقتضيات ومتطلبات تطوير وتحديث العمل عدل هذا القانون بموجب القانون رقم(15)لسنة 1973م، ثم صدر القانون رقم(2) لسنة1997م بشأن التخطيط **(مجلس التخطيط العام)** وبهدف إشراك الخبراء المحليين وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة والفعالة طور هذا القانون ليشمل مكونات المجلس **(مجالس للتخطيط بالشعبيات)** حيث صدر القانون رقم(13) لسنة1430م -2000 إفرنجي

بشأن التخطيط**(مجلس التخطيط العام)** وبموجب القانون رقم (9) لسنة1375و.ر-2007م **تم استبدال** التسمية من**(مجلس التخطيط العام)** إلى**(مجلس التخطيط الوطني)**.

وبموجب هذه التشريعات يعتبر المجلس الذراع الفنية للسلطات التشريعية بالدولة وهو مجلس استشاري ومركز للتفكير والتخطيط الإستراتيجي، بل يعد المجلس الأداة الاستشارية ذات الطابع الإستراتيجي للسلطات التشريعية والمؤسسات التنفيذية والمجتمع ككل بما يملكه من المعارف والخبرات العلمية والمهنية التراكمية والكفاءات والآليات الواسعة التي تمكنه من المساهمة بفاعلية في تسيير وبناء الدولة ، وذلك من خلال تنفيذ التنمية بمفهومها ومنظوماتها الشاملة والمتكاملة والمستدامة.

ومن خلال الرؤى والإستراتيجيات والخطط والمشروعات والبرامج التنفيذية والتي تتكامل وتتوازى في مسارها بعمليات المتابعة والتقييم والتي تهدف إلى مواجهة التحديات ومعالجة وتقويم الانحرافات وأجراء الإصلاحات قبل استفحالها وتحولها إلى أزمات وإلى جانب ذلك السعي وباستمرار إلى استخدام الموارد والإمكانات الاقتصادية والبشرية المتاحة استخداماً أمثل والعمل على تنميتها والرفع من كفاءة أداء الجهات التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية بالكيفية المطلوبة ووفق برامجها الزمنية المخططة والمعتمدة.

وتأسيساً على ما سبق وبالنظر للأهمية البالغة لعمليات المتابعة والتقييم فقد حظيت هذه العمليات بجانب وحيز كبير من اختصاصات ومهام مجلس التخطيط الوطني وذلك بموجب القوانين واللوائح والقرارات والتشريعات النافذة طيلة الفترات السابقة، وتأكيداً على هذه الأهمية فقد تضمن الهيكل التنظيمي لجهازه الإداري إدارة خاصة للمتابعة والتقييم بهدف الاضطلاع بهده المهمة الفنية المترابطة والمتناسقة والمتكاملة والمتوازية مع عمليات التخطيط والتنفيذ.

وحتى يتمكن المجلس من توسيع أفاق المعرفة في هذا الجانب وإبراز دور المتابعة والتقييم في عملية التخطيط والتنمية، تم إعداد هذه المنهجية الفنية التي تناولت مختلف جوانبها سواء كان ذلك من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأنواع والأساليب والمكانة التشريعية والهيكلية والسياق المتبع في إعداد تقارير المتابعة على المستوى الوطني، إلي جانب العديد من الجوانب الفنية ذات الأهمية المهنية الأخرى .

وفي هذا الإطار وحتى يتسنى استعراض ومعرفة هذه المنهجية وجوانبها ومفاهيمها فإن الأمر يقتضي التعريج على البيانات والمعلومات والمفاهيم والجوانب ذات العلاقة بعمليات التخطيط والتنمية والمتابعة والتقييم وذلك كما هو موضح على النحو التالي:

ثانيا / مسيرة التخطيط والتنمية الوطنية 1963 ـ 2021 م

The National planning and Development march 1963-2021:

بالرغم من التهميش والإقصاء التي تعرض له مجلس التخطيط الوطني في العديد من السنوات الماضية والذي طال كذلك المرحلة **2011 –2021م** وبالرغم من ذلك فقد ساهم المجلس طيلة المراحل و العقود والسنوات الماضية بمختلف مسمياته بشكل مباشر وغير مباشر بالتنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط (الأداة التنفيذية لمجلس التخطيط الوطني) والجهات ذات العلاقة في إعداد الخطط والبرامج ورسم السياسات ووضع الإستراتيجيات واستشراف الرؤى إلى جانب متابعة وتقييم تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التالية ، **كما هو موضح بالجدول رقم (1) :**

جدول رقم (1) يلخص مسيرة التخطيط والتنمية في الدولة الليبية

البيان	الفترة الزمنية للخطة	الملاحظات
خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية	(1963-1968) و(1969 - 1974 *) و (1973-1975)	*لم تنفذ
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	(1976-1980) و (1981- 1985) و(1986-1990*)	
الإطار العام لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	(1991- 1995 *)	
البرنامج الثلاثي	(1994 -1996)	
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	(2001-2005 *) و(2002-2006*) و(2006-2010*)	
البرنامج التنموي	(2008 - 2012)	تعثر استكماله
ميزانيات سنوية تنموية	(2011-2021)	باستثناء العامين (2012–2013) لم تنفذ أغلب الميزانيات بسبب الظروف السياسية والأمنية .

وينبغي الإشارة إلى أن البرنامج التنموي (2008–2012) م شرع في تنفيذه وفق برنامجه المقرر بداية من العام (2008) م وتوقف العمل في استكماله بداية من العام 2011م بسبب المراحل الاستثنائية و الانتقالية لثورة 17 فبراير وتغيير السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية من ناحية أخرى ،وقد توجت إنجازات مجلس التخطيط الوطني في هذه

المسيرة بإعداد رؤية ليبيا 2025م وتحديثها ضمن برنامجها الاستثنائي في العام 2013م إلى رؤية ليبيا 2040م إلى جانب العديد من السياسات والإستراتيجيات والدراسات الأخرى والذي لا يسع المقام لذكرها .

ثالثا / الأهداف الكلية لخطط وبرامج التنمية خلال الفترة 1963-2021م

Overall goals of development plans and programs during the period 1963-2021

من الطبيعي أن تبدأ الخطط التنموية بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها وهي في الحقيقة تعبر عن الرغبات الكامنة التي يود القائمون عليها الوصول إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة من سلطات تشريعية وتنفيذية وخبراء ومؤسسات بحثية وتخطيطية، **وتأسيساً على ما سبق** فقد تمثلت الأهداف العامة (الكلية) لخطط وبرامج التنمية على المستوى الوطني والتي تم حوصلتها من قبل اللجنة الفنية خلال الفترة من العام 1963 -2021م **في الأهداف الكلية التالية :**

- **تحقيق** معدل نمو مناسب في الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي.
- **تنويع** الهيكل الاقتصادي لصالح الأنشطة غير النفطية.
- **الدفع** بتنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.
- **زيادة** دخل الفرد وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- **الإحلال** التدريجي للإنتاج المحلي محل الواردات
- **تنويع** الصادرات غير النفطية.
- **تنويع** مصادر الدخل من العملات الأجنبية وزيادة احتياطاتها.
- **تحسين** مستوى الخدمات بصورة عامة والتعليمية والصحية منها خاصة.
- **توفير** فرص عمل جديدة للتقليل من حجم البطالة في المجتمع.
- **رفع** كفاءة الموارد البشرية من خلال تنظيم برامج تدريبية متقدمة ومستمرة.
- **تحقيق** تنمية مكانية شاملة ومتوازنة ومستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن جل الدراسات والتقارير الفنية والتقويمية الصادرة في هذا الشأن تشير إلى أن أغلب الأهداف المذكورة لم يتم تحقيقها خاصة فيما يتعلق باستمرار اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل نفقاته التنموية والجارية.

رابعا / التخطيط ومقومات نجاحه لتحقيق أهداف التنمية

Planning and the elements of achievement of development goals success:

يؤكد خبراء التنمية بأنه من أجل نجاح عملية التخطيط وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة والمستدامة واستغلال وتعظيم العائد من الموارد والإمكانات المادية والبشرية والموارد الطبيعية المتاحة والسعي لزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات والرفع من المستوى المعيشي وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومواكبة التقدم وتحقيق الازدهار بالقضاء على التخلف فأن الأمر يقتضي التعرف بالكامل وبدرجة كبيرة من الدقة على الموارد المتوفرة والممكن توفرها بالدولة، وتحديد الاحتياجات والأولويات خلال الفترات القادمة، والأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمكانية، إلى جانب الأبعاد البشرية والعمرانية والمالية ، والاستفادة من العلوم المختلفة وأن يكون التخطيط متعدد المراحل والمستويات ، وأن يكون المشاركون في العملية التخطيطية كافة ومختلف فئات المجتمع باعتبار أن هذه العملية تتناول أهم القرارات التي تخصهم وتنبع من احتياجاتهم وإمكاناتهم جميعاً ،وأن ينبثق أسلوب التخطيط من واقع وظروف الاقتصاد الوطني وأن يلبي احتياجات المجتمع لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وعلى ضوء موارده وإمكاناته ولاسيما معتقدات المجتمع ومبادئه والتي من أهمها وعلى رأسها تحقيق العدالة الاجتماعية .

مما يتطلب من الأجهزة التخطيطية بمختلف مستوياتها واختصاصاتها ومهامها (مجلس التخطيط الوطني / مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي / وزارة التخطيط / ووحدات التخطيط على مستوى الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة ومجالس التخطيط المحلية على مستوى البلديات والمناطق / ومراكز البحوث العلمية والجامعات والخبراء والمفكرين بمنظمات المجتمع المدني والمكاتب الاستشارية العامة والخاصة بالمجتمع ومجالس وعمداء البلديات المشاركة والمساهمة جميعاً في وضع الرؤى وتحديد

الإستراتيجيات ورسم الخطط والسياسات واقتراح البرامج والآليات والأدوات ومصادر التمويل اللازمة التي تمكن الحكومة (السلطة التنفيذية) من المبادرة والمساهمة في تحقيق هده الأهداف ووضعها على مسار التنفيذ الفعلي وفق الخطط والبرامج الزمنية المقررة .

وحتى يتم بلوغ وتحقيق ذلك فإن نجاح هذا الأمر يتوقف وبدون أدنى شك على كفاءة الأجهزة والمؤسسات التخطيطية بمختلف مسمياتها ومستوياتها وعلى سلامة تنظيمها من جهة وقدرة وكفاءة مخططيها من جهة أخرى وإن وجود وإنشاء هذه الأجهزة والمؤسسات التخطيطية بحد ذاتها لا يؤدي إلى تحسين الجهود الإنمائية بالشكل المطلوب إلا بتوافر الظروف والبيئة والمعطيات الأساسية، **والتي من أهمها :**

الاستقرار السياسي والأمني ووجود مستوى عالي من الوعي التخطيطي لدى القيادات السياسية وأن تتمتع الإدارة التنفيذية بقدر كاف من الكفاءة والفاعلية بالإضافة إلى مشاركة ومساهمة الخبراء والمفكرين ومنظمات المجتمع المدني ولاسيما مؤسسات المجتمع المحلي .

هذا و باعتبار أن عمليات وعلاقات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم علاقات مرحلية و تنسيقيه وتسلسلية وتكاملية ومترابطة لذا فأنه من المؤكد لا يوجد تنفيذ بدون تخطيط ولا تخطيط بدون تنفيذ ولا توجد متابعة بدون تنفيذ ولا تقييم بدون تنفيذ ومتابعة .

وعلى هذا الأساس وقبل البدء في توضيح مفهوم ومنهجية ودور المتابعة والتقييم في عمليات التخطيط والتنفيذ لخطط وبرامج ومشروعات التنمية فأن الأمر يقتضي أولاً استعراض أهم المفاهيم

والمصطلحات الأساسية ذات العلاقة والتي تعتبر بمثابة ضوابط أساسية لفهم واستيعاب محتويات منهجية المتابعة والتقييم.

مفاهيم التخطيط والتنمية الوطنية

أولاً / مفاهيم التخطيط والتنمية : most important concepts of planning and development

1. التخلف والتقدم : backwardness and the progress

يعتبر مصطلحا **(التخلف) و(التقدم)** من أكثر المصطلحات شيوعاً واستعمالاً في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناولها الدراسات والتقارير التنموية في البلدان النامية، وهذان المصطلحان لا يزالان يفتقران إلى التحديد العلمي الصحيح كما تشير البيانات المتاحة. حيث شاعت المقاييس المادية والإنتاجية أو الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان وتصنيفها إلى متخلفة ومتقدمة حتى اليوم، والتي من أهمها مستوى الدخل والإنتاجية ومعدل التراكم المعرفي، ومعدل النمو ومستوى المعيشة والاستهلاك...الخ، بالإضافة إلى مؤشرات مساعدة تستخدم أيضاً منها نصيب الفرد من المواد الأساسية مثل الكهرباء أو الغذاء أو السكن ، أو نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة أو نصيب الفرد من نفقات التعليم أو الصحة ...الخ.

والتخلف كما تشير الدراسات والمراجع لا يعدو كونه حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم أو ليس فقط نتيجة لقلة الموارد المالية ومقاييس أخرى ولكنه بحد ذاته عبارة عن حالة معينة نشأت بفعل ظروف تاريخية وتطورات في البلدان النامية ودمج اقتصادياتها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت جزءاً من هيكل النظام الرأسمالي العالمي ، كما تؤكد هذه المراجع بأن التخلف ليس حالة اقتصادية فقط بل هو وضع اقتصادي اجتماعي سياسي متشابك .(1) وبالرغم من أن مفهوم التقدم مفهوم نسبي يختلف باختلاف الأزمنة والمجتمعات إلا أن هناك العديد من المعايير الدالة عليه **والمتمثلة في** :-

- **المعايير الاقتصادية ومنها** على سبيل المثال مدى استغلال الموارد والإمكانيات الطبيعية وتسخيرها لصالح المواطنين / والتوسع في التنظيم الصناعي والإدارة الكفؤة للمصانع / وتوفير فرص العمل وإتاحة فرص التدريب / ومدى انعكاس العناصر السابقة على الدخل الوطني ودخل الفرد الممكن والمتاح التصرف فيه.
- **المعايير الاجتماعية ومنها** مدى تماسك وترابط الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع/ ومدى الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع/ ومدى مساهمة المرأة وتمكينها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(1)د .حربي عريقات – مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي – عمان دار الكرمل 1993 م.

- **والمعايير الروحية والتي** تتمثل في تنمية القيم الدينية والروحية بين أفراد المجتمع وكذلك العادات والتقاليد التي تحث على العمل وترغب فيه.
- **المعايير العلمية ومنها** التقنية المستخدمة في الإنتاج والخدمات التي تتناسب والظروف والاحتياجات المحلية والقدرة على تكييفها على ضوء ذلك / ومدى تشجيع الأبحاث العلمية والدراسات ومدى التطبيق العملي لها / ومدى إتاحة الفرص أمام العلماء لزيادة قدراتهم العلمية بالداخل والخارج / ومدى انتشار تقنية المعلومات والمكتبات وتوفر الكتب والدوريات والمجلات العلمية/ ومدى الاهتمام بالدراسات العليا بالداخل والخارج وعقد المؤتمرات والندوات العلمية والعالمية بالداخل والمساهمة والمشاركة فيها بالخارج.
- **المعايير السياسية ومنها** مدى ترجمة القوانين لتطلعات المجتمع وصدورها عنه / ومدى احترام الأفراد والجماعات لقوانين المجتمع ومدى ثقتهم بنظامهم السياسي بالإضافة إلى ما يتمتع به الفرد من حقوق وحريات في المجتمع.

وعلى هذا الأساس وبناءاً على المعايير المذكورة يمكن التعرف على مظاهر التقدم والتخلف في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار الحاجات والرغبات والتطلعات المتجددة للإنسان والتطورات الحاصلة في الأزمنة والمجتمعات وما يرتبط بها من تغير في المعايير والأنماط المعيشية والسلوكية.

2.الرؤيـــــة : Vision

تعتبر أحد السمات وأهم العناصر الأساسية في الإدارة الإستراتيجية وتعني الوجهة المستقبلية للأشياء وتمثل هذه الوجهة جملة من التصورات أو التوجهات أو الطموحات لما يجب أن تكون عليه الأوضاع المستقبلية جميعا وهي صورة ذهنية للمستقبل المنشود والذي يُطمح الوصول إليه وتحقيقه ضمن إطار الإمكانيات المتاحة والمتوقعة مع تحديد الفرص الحالية والتنبؤ بالفرص المستقبلية، (1) وهي الحلم والطموح المرتكز على التنبؤ والاستقراء والنظرة الفوقية الشاملة والقراءة الثاقبة لتوقعات المستقبل على المدى البعيد . وهي عادة ما تكون نتاج إستشرافات وقراءات وخواطر إبداعية يتم تخيلها وصياغتها والتنبؤ بسيناريوهاتها المستقبلية شريحة من الخبراء والمفكرين والتكنوقراط المتميزين ويتم تبنيها وتزكيتها من قبل السلطات العليا للدولة والمؤسسات والقطاعات ومنظمات الأعمال وترجمتها بعد إقرارها في شكل خطط وبرامج عمل تنفيذية محددة زمنياً.

---

(1) www. ALmaany .com/a1

3.الإستراتيجية : Strategy

هي المسارات أو الخطوات الأساسية التي يجري إتباعها لتحقيق الغايات المنشودة والأهداف المقررة. وهناك العديد من الإستراتيجيات الموضوعة والمتبعة في هذا الإطار والذي أختلف الاقتصاديون والخبراء فيما بينهم على الأسلوب الأفضل والأمثل منها لتحقيق التنمية خاصة في البلدان النامية.

وتتمثل هذه الإستراتيجيات في:-

إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن وإستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية بناء الصناعات للتصدير وإستراتيجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على النفس **(الذات)** وإستراتيجية التنمية الريفية وإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية وإستراتيجية الأمن الوطني بمفهومه الشامل وغيرها من الإستراتيجيات النوعية الأخرى التي تنتهجها بعض الدول لتحقيق أهداف معينة ومتعددة مثل إستراتيجية إدماج الشباب وإستراتيجية الطاقة البديلة وإستراتيجية النهوض بالصحة والتعليم وإستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإستراتيجية التمكين والتنمية البشرية والإستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية وإستراتيجية الإعلام والثقافة كما تبلورت إستراتيجيات أخرى من أجل التقليل من حجم التباين بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد والمتمثلة في إستراتيجية نقل الاستثمارات ونقل العاملين وأقطاب النمو وغيرها من الإستراتيجيات الأخرى الذي لا يسع المقام لحصرها وذكرها في هذا المقام .

4.التخطيـــــط : Planning

التخطيط كتعبير عام له معاني متعددة تتحدد حسب ظروف ومجالات استخدامه، حيث يمكن تعريفه كونه عملية التفكير المسبق للوصول إلى حالة مستقبلية بأفضل الطرق، وربما يكون المفهوم الأكثر شيوعاً كونه عملية ملزمة لها إجراءات منظمة، للتحول من حالة معينة في الوقت الحاضر إلى حالة أخرى في المستقبل، إي بمعنى أخر أنه وسيلة عملية منتظمة لسلسة من العمليات المترابطة والمتعاقبة لبلوغ أهداف مقررة مسبقاً ضمن إستراتيجية معينة وخلال فترة زمنية محددة.

كما يمكن تعريفه بأنه عملية تحديد الأهداف المراد الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة وتعبئة الإمكانيات المتاحة واللازمة لتحقيق تلك الأهـــداف عن طريق آليات أو أساليب كفؤة تقلل التكاليف وتعطي أفضل النتائج. (1) كما يمكن اعتباره أداة أو وسيلة يوجه بها الاقتصاد بإمكاناته وموارده ليحقق مستهدفات معينة في إطار إستراتيجية محددة تلبي احتياجات المجتمع وتعمل على تقدمه وسعادته. (2).

---

(1) وزارة التخطيط – التخطيط في ليبيا الواقع والرؤية المستقبلية / (2) اللجنة الشعبية العامة للتعليم – التنمية للمرحلة الثانوية 1985.

والتخطيـط يختلـف مـن حيث أهدافـه فـي الـدول الرأسمالية عنـه فـي الـدول الاشـتراكية كما يختلـف فـي الـدول المتقدمة عنه في الدول النامية كما يختلف من حيث النـوع والمستوى والأسلوب فهناك تباين من حيث شمولـه واستعماله كـأداة لتحقيق التنميـة ومن حيث تدخل الـدولة فـي الشؤون الاقتصـادية فهنـاك التخطيـط الجزئـي والتخطيط الشامل والتخطيط المـركزي والتخطيط اللامركزي والتخطيط القومـي (الطبيعي) والتخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الكلي والتخطيط القطاعي والتخطيط المكاني والتخطيط المالي والتخطيط التأشيري والتخطيط الملزم وغيره من الأنواع الأخرى كما يختلف من حيث المدى الزمني من حيث كونه تخطيط طويل المدى ومتوسط وقصير المدى.

ومن هنا ومهما تباينت وجهات النظر حوله فيمكن الربط بين أشكاله وأنواعه المختلفة، قاسم مشترك واحد يستند إلى أربعة مكونات رئيسية وتعتبر بمثابة ضرورات لا يمكن أن يكون هناك تخطيط بدون توفرها، فهي أسس ومرتكزات يستند إليها (1) وهي.

1. الدراسة.
2. تحديد الهدف.
3. القيام بالتنبؤ.

4. تحديد الفترة الزمنية المرسومة.

5. التخطيط الإستراتيجي : strategic planning

هو عبارة عن نشاط علمي يقوم على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بقصد التأثير عليها ودفعها في مسار معين مرغوباً فيه أو متوافقاً عليه انطلاقاً من نظرة إستراتيجية شاملة بغرض تحقيق أهداف محددة.(2)

6.التخطيط الشامل : Comprehensive planning

ويتضمن تحديد جميع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقطاعية والمكانية بصورة شاملة ومتوازنة وتشمل الخطة وبرامجها ومشروعاتها جميع القطاعات والأنشطة بالمجتمع بما في ذلك وسائل تحقيق مستهدفاتها .

---

(1) د . موسى يوسف خميس – مدخل إلى التخطيط – دار الشرق عمان 1999 م.
(2) وزارة التخطيط – التخطيط في ليبيا الواقع والرؤية المستقبلية .

7.التخطيـــط الجزئي : Micro planning

يهتم هذا الأسلوب من التخطيط بالنهوض بقطاع أو نشاط معين من قطاعات الإنتاج أو الخدمات أو إقليم من الأقاليم المتخلفة أو التي لحقت به بعض الكوارث والأزمات.

8. التخطيـــط المركزي : Centralized planning

ويقصد به وجود مؤسسة أو هيئة مركزية للتخطيط تكون مسئولة عن كل ما يتعلق بإعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها . حيث تضع هذه الجهة القرارات المتعلقة بمعدلات النمو وحجم الاستثمارات وغيرها من القرارات المتصلة بجوانب الخطة والتي تصدر عن هذه الجهة المركزية.

9.التخطيط اللامركزي : Decentralized planning

ويعني به قيام هيئات لامركزية بجانب الهيئة المركزية في إدارة الحياة الاقتصادية و اتخاذ القرارات بشأن خطط التنمية خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو وحجم الاستثمارات والتوزيع وما شابه ذلك، ويطبق هذا الأسلوب في أغلب الدول النامية التي لا يوجد فيها مركزية اتخاذ القرار عادة .

10– التخطيط التأشـيري : Indicative Planning

يقوم هذا الأسلوب على دفع الاقتصاد على السير في اتجاه معين لتحقيق النمو المطرد ، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة وإطلاق الحوافز دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية(directives) وبعبارة أخرى ، يعمل هذا المنهج على التوفيق بين إطار عام للتخطيط الاقتصادي من جهة ، وبين القرارات اللامركزية والملكية الفردية واعتبارات الكفاءة...الخ من جهة أخرى وتتلخص مهمة التخطيط التأشيري عـادة في تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي خلال الفترة المستقبلية ، وتوفير المعلومات المتاحة للوحدات الإنتاجية أو تحسينها لاتخاذ القرارات على هديها ، وذلك دون إرغام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات معينة.

11.التخطيط العمراني : Urban Planning

يختص هذا النوع من التخطيط بإعداد المخططات الوطنية الطبيعية طويلة المدى والمخططات الإقليمية الرئيسية والفرعية والمحلية والحضرية وذلك وفـق البيانات والمعلومات التي تقدمها مؤسسات الدولـة مـن قطاعات وبلديات وغيرها من الجهات، وبما يتفق والتشريعات النافذة ويعتبر هذا النوع من التخطيط دليل عمـل يرسم الخطوط العريضة للتنمية المستقبلية القادمة.

ومـن أهـداف المخططـات الوطنيـة طويلـة المـدى تزويـد الجهـات العامـة بالمعلومـات الأساسـية والتوقعـات المستقبلية الخاصـة بـالتخطيط والتنميـة علـى المستوى الـوطني ووصـف التصـورات الأكثـر ملائمـة للتنميـة الطبيعية بهدف التنسيق في أعداد الخطط الإنمائية القطاعية والمكانية، وتقديم إطار وخطوط عريضة لإعداد الخطط العمرانية وسياسات توزيع التجمعات البشرية على مستوى التخطيط الإقليمي وشبه الإقليمي والمحلي، إلى جانب الحفاظ على الأراضي الزراعية من النمو العمراني.

ويتم إنجاز هذا النوع من التخطيط وفق مستويات تخطيطية عمرانية منسقة ومرتبـة ومتسلسلـة تبدأ أساساً بالمخطط الـوطني الطبيعـي ثم ← المخططـات الإقليميـة يليهـا ← المخططـات الإقليميـــة الفرعيـة ثم ← مخطـــطات المدن والقرى يليها ← تطبيق وتنفيذ المخططات والتي تتضمـن **(التصميم الحضري وتصميم المرافق المتكاملـة)** وقد تم على المستوى الـوطني اختيار إستراتيجية التنمية المتعددة للمناطق على مستوى الأقاليم التخطيطية الأربعة وذلك للمرحلة التخطيطية الثانية والثالثة عوضاً عن إستراتيجية التنمية الطبيعية بتدخل محدود وإستراتيجية التنمية الطبيعية المتباعدة.

12.المخطـــط الوطني : National plan

وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات والبحوث والأهداف التي تعد على مستوى **(الدولة)** تحدد فيه إمكانيات النمو واتجاهاته وافتراضاته لفترة زمنية محددة (1).

13.المخطـــط الإقليمي : Regional Plan

وهو مجموعة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والأبحاث والخرائط لأكتر من **(بلدية)** تشتمل على عناصر طبيعية واقتصادية وجغرافية واحدة بقصد تحديد افتراضات النمو داخل هذا المخطط في مدة محدودة (2).

14.المخطـــــط المحلي : Domestic Plan

وهو مجموعة الدراسات والتقارير التحليلية والخرائط التي تحدد سياسات استعمالات الأراضي لمساحة من الأرض لجزء من المخطط الإقليمي بقصد تحديد مواقع توطين السكان ومتطلباتهم ، على مستوى **(بلدية)** أو أقــل (3).

15.المخطـــــط الحضري : Urban Plan

وهـو عبـارة عـن مجموعـة الدراسـات والتقـارير التحليليـة والخـرائط التـي تحـدد أهـداف وسياسـات اسـتعمالات الأراضي في مساحة من الأرض بقصد توطين عدد محدود من السكان لفترة محددة من الزمن(4).

16.المخطـــــط التفصيلي : Detail Plan

وهو مجموعة التقارير والخرائط التفصيلية التي تعد للمخططات الحضرية والتي تشتمل على تقسيمات الأراضي والطرق الرئيسية والفرعية، ومواقع المرافق والخدمات العامة بصورة تفصيلية للمخطط الحضري أو جزء منه (5).

---

(1)المصدر(القانون رقم (3) لسنة 1369 و.ر (2001) م بشأن التخطيط العمراني) / (2) –(3) –(4) – (5) نفس المصدر السابق .

17.مخطـــــط المرافق المتكاملة : Infrastructure Plan

وهو عبارة عن مجموعة الدراسات والتصاميم والخرائط التي تعد لمتطلبات المخطط من مرافق الطرق والمياه والصرف الصحي والإنارة والهواتف وشبكات الغاز والتدفئة وكل ما يتطلبه المخطط من خدمات (1).

18.الخـــطة : plan

إذا كان التخطيط هو الأسلوب العلمي المنظم لتحقيق التنمية الشاملة، فإن الخطة هي وسيلة التخطيط لتحقيق ذلك، باعتبارها تشكل وتمثل صياغة الأهداف الكبرى للتنمية الشاملة في صورة أهداف كلية وجزئية وقطاعية ومكانية واضحة ومترجمة على هيئــة برامج ومشروعـات محددة وبرامـج تنفيذية وزمنيـة معينة (2).

وعلى هذا الأساس ينبغي عند أعداد الخطة مراعاة المبادئ الأساسية في أعدادها والمتمثلة في الواقعية / والشمول والتكامل / المرونة / الاستمرارية / والتوازن / وأن يكون لها مدى زمني يحدد حسب مشتملات

الخطة ومكوناتها والأهداف المراد تحقيقها، فقد تكون طويلة المدى (أكثر من عشر سنوات) أو متوسطة المدى (من 3– 5 سنوات) أو خطة قصيرة المدى تعد في العادة (لسنة جديدة قادمة).

19.خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي : The Economic and Social transformation plan

تعرف بأنها مجموعة السياسات التي توضع لفترة أو لفترات زمنية محددة ، يستهدف خلالها تخصيص وتنفيذ حجم استثماري معين ، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية،والكلية والقطاعية والمكانية (3).

ويطلق على التنمية على المستوى الوطني مفهوماً مميزاً وهو **(التحول الاقتصادي والاجتماعي)** ويقصد بهذا المفهوم بدل جهود غير عادية من أجل التغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بما يمكن من الانطلاق نحو التقدم والرفاهية على أرضية صلبة تعمل على سد الفجوة ما بين التخلف والتقدم وتعويض الماضي في أقصر زمن ممكن (4).

20.التنميـــــــــــة : Development

وضعت الأمم المتحدة عام 1956م تعريفاً للتنمية جاء فيها أنها ((العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع))، وقد تعددت تعريفات التنمية بعد ذلك إلا أن هناك اتفاقاً بين معظم المفكرين على أن التنمية تعني أكثر من مجرد نمو الدخل القومي، فهي تتضمن التحسن الحقيقي في طاقات المجتمع الإنتاجية بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشـــــة عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية والخدمية

---

(1)المصدر(القانون رقم 3 لسنة 1369 و.ر (2001) م بشأن التخطيط العمراني) .
(2) اللجنة الشعبية العامة للتعليم – التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية 1985 م .
(3) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) لسنة 1430 – 2000م.
(4)اللجنة الشعبية العامة للتعليم - التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية 1985 م

والتقليل من حدة الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وخلق فرص عمل، والتوســـع في إتاحة الفرص لتحقيق مستوى حياة أفضل لجميع المواطنين (1).

كما عرفتها الأدبيات الاقتصادية بأنها عملية التغيير في الهيكل المادي والمعنوي للمجتمع يكون الهدف منها رفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين (2)، والتنمية تعني الزيادة المطلوبة والمستهدفة في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقطاعية والخدمية والإنتاجية كمياً وكيفياً ولاسيما التنمية الريفية والمكانية.

وقد أستخدم مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد للدلالة على أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف تعظيم النمو الاقتصادي أنتقل بعدها هذا المفهوم إلى علم السياسة وأهتم بتطوير الدول

النامية باتجاه الديمقراطية وترسيخ الوطنية والسيادة والولاء للدولة، تم تطور لاحقاً ليرتبط بالعـديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع ورقـي الإنسان في حين تهدف التنمية الاجتماعية إلى تطور التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع كما تم استحداث مفهوم التنمية البشريـة الذي يهتم بدعم قدرات الفرد ومهاراتـه ، واهتمت التنميـة البديلـة بالتمكين باعتبار الإنسان محركاً وفاعـلاً تنموياً مـن خـلال تكافؤ الفرص وتمكين الأفراد بالتعليم والتـدريب ، وعنـدما أرتبط مفهوم التنميـة بالجغرافيا من خلال الاهتمام بالأقاليم ومواردها وإمكانياتها ومشكلاتها ظهرت الحاجة إلى ما يُعرف بالتنمية المكانية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة.

ومـن الطرح السابق يمكن اعتبار التنمية بأنها العملية الخلاقة التي تهتم باستخدام كافة الموارد المتاحة وخلق طاقات جديدة تسهم في تحقيق أهـداف وتطلعات المجتمع، وهي كذلك عملية ديناميكية مستمرة لأن الحياة الاجتماعية في تغير مستمر، والتنمية ليست ذات اتجاه واحد أو طريق واحد محدد سلفاً وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها بإختلاف المجتمعات وتنوع الإمكانات الكامنة، والتنمية لها العديد من الجوانب أبرزها الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة للجوانب الأخرى **والتي تمثل في مجموعـها التنمية الشاملة.**

21.التنمية الاقتصادية : Economic Development

نشاط منظم يستهدف زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد بما يتيح فرصاً أكبر للتوسع في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع، وهي الطريق المؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع المستويات المعيشية، ويعتبر استثمار فوائض المجتمع في خلق طاقات جديدة أو زيادة الطاقات الحالية وسيلة لنمو الدخل الوطني (3).

---

(1)اللجنة الشعبية العامة للتعليم - التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية 1985 م .
(2)وزارة التخطيط – التخطيط في ليبيا الواقع والرؤية المستقبلية.
(3)اللجنة الشعبية العامة للتعليم - التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية 1985 م .

22.التنمية الاجتماعية : Social Development

وهي عمليات تغيير في الهيكل الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما هي تغيير في الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات (1).

23.التنمية المكانية : Spatial Development

يقصد بالتنمية المكانية " التغير الذي يطرأ على حالة إقليم ما بطريق مقصود لتحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوت بين أجزاءه المختلفة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين كفاءة الموارد البشرية به " ويمكن تعريفها أيضاً بأنها " الاستفادة من الموارد والمزايا النسبية التي تتمتع بها الأقاليم لأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ".

وتعرف إجرائياً بأنها حصر لما هو متاح من الموارد والمزايا النسبية والإمكانيات المستغلة وغير المستغلة بالأقاليم أو المناطق كالمواد الخام والبنية التحتية والصناعات القائمة والخدمات والموارد البشرية القادرة على استغلال هذه الموارد (2).

وتعد التنمية المكانية إعادة لتوزيع الدخل، والسكان وأيضاً لتحجيم المدن وتوزيع للثروة وفرص العمل منطلقة من الموارد المتاحة التي تحدد الأفاق المستقبلية للتنمية، وتشمل سكان الأقاليم الأقل نموا وكذلك المراكز الحضرية المتطورة والتي تعاني من أزمات بفعل أخفاقات التنمية المكانية فيها.

وتهدف التنمية المكانية في العموم المطلق إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بما يوفر تقاربا في متوسط الدخل ومستوى العيش اللائق وترفع معدل النمو الاقتصادي وتحد من الهجرة إلى المدن وتوزيع متوازن للخدمات وتخفيض البطالة ويمكن حصر أهدافها العامة في (التوزيع الأمثل للسكان على مستوى الأقاليم / تحقيق التوازن الإقليمي عند توزيع الاستثمارات / الارتقاء بمستوى التنمية برفع معدلات نمو الناتج المحلي / رفع الأداء النوعي والكمي للأقاليم / إنشاء تجمعات حضرية / المحافظة على البيئة / تعميق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد مما يعزز من القدرة الدفاعية تجاه الأخطار الخارجية .

وتتباين الدول في جعل الأهداف المشار إليها أولويات عمل لبرنامجها التنموي الذي يحقق التوازن الشامل، فقد يكون هدف أحد الأقاليم هو رفع متوسط دخل الفرد بينما يكون في حالة إقليم آخر هو زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة أو تحسين الخدمات وقد يكون هناك أكثر من هدف تسعى الأقاليم إلى تحقيقه (3) والحقيقة التي ينبغي أن ندركها إن التنمية المكانية تشمل كافة المناطق الريفية والحضرية بالدولة.

---

(1)اللجنة الشعبية العامة للتعليم – التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية – 1985 م .

(2) مجلس التخطيط الوطني - الإستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية – يونيو 2013 م. / (3) نفس المصدر السابق.

24. التنمية الريفية : Rural Development

الريف ليس له تعريف محدد متفق عليه بين الباحثين والمهتمين بشؤون التنمية الريفية أو معترف به على نطاق دولي، وعدم اتفاق الباحثين في العالم على تعريف موحد يرجع إلى اختلاف وجهات نظر هؤلاء العلماء المنطلقة من مفاهيم متباينة أملتها مظاهر البيئات المتعددة، كما يرجع السبب أيضاً إلى أن هناك تداخلاً بين مناطق الريف

والحضر في السمات العامة نتيجة لوصول بعض مظاهر الحضارة إلى الريف، ونظراً لصعوبة وضع تعريف دقيق للحضر والريف فقد استقر رأي مصلحة التعداد والسكان في ليبيا خلال العام 1973 م على اعتبار الجزء الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً، بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المناطق وطبيعة نشاطهم أما ماعدا ذلك أعتبر ريفاً، **وعلى الرغم** من أن الريف بدأ يتداخل مع الحضر ويشاركه في كثير من الخصائص إلا أن هذه المناطق تمتاز بالبعد عن مركز المدينة وخروجها عن المخطط العام المعتمد واعتماد السكان في معيشتهم على العمل الزراعي إلى جانب صغر حجمهم وانخفاض مستوى المعيشة والدخل والتخلف الثقافي، وقلة الوعي الصحي ووسائل الترفيه وقلة مؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية والعلاقات الإنسانية السائدة في هذه المناطق هي علاقات متينة وبسيطة وتمتاز بقوة الروابط الأسرية والقبلية (1).

25.التنمية المستدامة : Sustainable Development

هي عمليـة تطوير وتنمية البلدان والمدن والمجتمعات بما في ذلك الأعمال والأنشطة بصورة مستمرة لتلبية الحاجات الحاضرة دون المساس بمتطلبات واحتياجات الأجيال القادمة من خلال الاستغلال الأمثل والمتوازن وحماية الموارد الطبيعية من التدهور البيئي.

26.الرأسمال البشري : Human capital

ظهرت نظرية الرأسمال البشري في بداية الستينات مع علماء الاقتصاد ، وقد وجدت هناك علاقة متبادلة بين مستوى تشكل بلد معين ومستوى التطور فيه، وهي الحالة نفسها على المستوى الفردي بقدر ما يرتفع التكوين الأساسي ، بقدر ما تزداد وضعية العائدات حيث يرى علماء الاقتصاد أنه لا يجب اعتبار التربية والتكوين بمثابة أعباء ، بـــل بمثابة استثمارات اقتصادية مما يجعل من الأفراد والمجتمعـــات أكثر إنتاجية ويعتبر عالم الاقتصاد (بيكر) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 1992م في كتابه " الرأسمال البشري " الطالب فاعلاً عقلانياً يستثمر في دراساته بهدف ربح يحسب له في المستقبل .

---

(1) د عمر الثومي الشيباني -التربية والتنمية الريفية – المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان –طرابلس ليبيا العدد (86) فبراير 1985 م.

27.التنمية البشرية : Human Development

ويقصد بها دعم قدرات الفرد ومهاراته وتحسين أوضاع أفراد المجتمع المعيشية والصحية والتعليمية وتمكينه من المعرفة والعلوم والتقنية وتوفير فرص ملائمة لتطور وزيادة مهاراته وخبراته.

28.دليل التنمية البشرية : Human Development guide

دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية وهي : الحياة المديدة والصحية – والمعرفة – والمستوى المعيشي اللائق كما هو موضح بالجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) عناصر دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية	الأبعاد	الحياة المديدة والصحية	إكســـــاب المعرفة	مستوى المعيشة اللائق
	المؤشرات	متوسط العمر عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة / متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي)
	دليل البعد	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعـليـم	دليل الدخل القومي الإجمالي
	دليـل التنـــمـيـــة البشـــريـــة			

29.حساب دليل التنمية البشرية : Human Development guide Computing

يمكن حساب دليل التنمية البشرية باستعمال طريقة المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة (الحياة المديدة والصحية / واكتساب المعرفة / ومستوى المعيشة اللائق)، ويتم تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية (دليل الحياة 1/3 ، دليل التعليم 1/3 ، دليل الدخل 1/3)، ويبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بُعد . وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد. وقد حددت القيمة الدنيا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (20) سنة ويستند الحد الأدنى لمتوسط العمر المتوقع إلى الأدلة المسجلة على فترة زمنية طويلة وفق ماديسون (2010) ورايلي (2005)وصفر عام لكل من المتغيرين في مجال التعليم (باعتبار أن يستمر أي مجتمع بدونه) أما الدخل فمن الضروري تأمينه بالحد الأدنى لضمان البقاء، و(163) دولاراً أمريكياً، وهي القيمة الدنيا المسجلة في أي بلد في الماضي (زمبابوي في العام 2008) .وهو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خط الفقر الذي حدّده البنك الدولي بمبلغ (1.25) دولار أمريكي في اليوم. (1) وقد تضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2010 م (معالم تقرير التنمية البشرية) كما هو موضح بالجدول رقم (3).

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية 2010 م

جدول رقم (3) معالم تقرير التنمية البشرية في العام 2010 م

البُعـــــد	الحد الأقصى المسجل	الحـــــد الأدنى
متـوسط العمر المتـوقـع (اليابان 2010)	83.2	20.0
متوسط سنوات الدراسة (الولايات المتحدةالأمريكية2000)	13.2	0
متـوسـط سنوات الدراسة المتوقع (أستراليا 2002)	20.6	0
دليل التعليم المركب (نيوزيلندا 2010)	0.951	0
نصيب الفرد من الدخل محسوباً بالدولار الأمريكي(الإمارات العربية المتحدة 1980)	108,211	163 (زمبابوي2008)

مصادر البيانات :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009 d).
- متوسط سنوات الدراسة المتوقع: معهد اليونسكو للإحصاء (2010 a) ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي : البنك الدولي(2010 g) .

وبعد تحديد القيم القصوى والدنيا ، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بُعد على النحو التالي :

$$\text{قيمة البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

مثال بشأن حساب دليل التنمية البشرية : Example on the Human Development guide

جـــــدول رقـــــم (4) مثال حساب دليل التنمية البشرية

المـــــؤشـــــر	القيمـة	الـدليـل	النتـائـج
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	73.5	متـوسط العمر المتوقع =	$0.847 = \frac{20 - 73.5}{20 - 83.2}$
متـوسـط سنـوات الدراسـة (السنـوات)	7.5	متوسط سنوات الدراسة =	$0.568 = \frac{0 - 7.5}{0 - 13.2}$
متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	11.4	متوسط سنوات الدراسة المتوقع =	$0.553 = \frac{0 - 11.4}{0 - 20.6}$
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(محسوباً بالدولار الأمريكي)	7,263	دليـل التعليـــم =	$0.589 = \sqrt{\frac{0 - 0.553 \cdot 0.568}{0 - 0.951}}$
دلـيـل الـدخـل =			$0.584 = \frac{\text{لو } (7,263) - \text{لو } (163)}{\text{لو } (108,211) - \text{لو } (163)}$
دلـيـل التنـميـة البشريـة =			$0.663 = \sqrt[3]{0.584 \cdot 0.589 \cdot 0.847}$

ملاحظة : لو=(اللوغاريتم الطبيعي) = ln .

30.دليل التنمية البشرية الهجين : The hybrid Human Development index

دليل له الوظيفة نفسها لدليل التنمية البشرية . ولكنه يستخدم معدل الإلمام بالقراءة والكتابــة والالتحاق الإجمالي بالمدارس لبناء دليل التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبناء مؤشر الدخل .

31.دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة :

Human development index adjusted by the Inequality factor

جدول رقم (5) قيمة دليل التنمية البشرية معدلة بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية

	الأبعاد	الحياة المديدة والصحية	اكتساب المعرفة		مستوى المعيشة اللائق
دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة	المؤشرات	متوسط العمر المتوقع عند الولادة ↓	متوسط سنوات الدراسة ↙	متوسط سنوات الدراسة المتوقع ↘	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(بما يعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي) ↓
	التوزيع	متوسط العمر المتوقع ↓	سنوات الدراسة ↓		الدخل / الاستهلاك ↓
	الدليل معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل متوسط العمر المتوقع معدلاً بعامل عدم المساواة ↙	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة ↓		دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة ↘
دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عـدم المسـاواة					

32.دليل الفوارق بين الجنسين : Gender differences index

دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية والمتمثلة في الصحة الإنجابية، والتمكين ، والنشاط الاقتصادي . بسبب عدم المساواة بين الجنسين . **كما هو موضح في الجدول رقم (6).**

جدول رقم (6) دليل الفوارق بين الجنسين

	الأبعـــاد	الصحـــة		التمكـــين		سوق العمـــل	
دليل الفوارق بين الجنسين	المؤشرات	معدل وفيات الأمهات ↙	معدل خصوبة المراهقات ↘	السكان الإناث والذكور من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل ↓	حصة النساء والرجال من مقاعد المجلس النيابي ↙ ↘	معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة ↘ ↓	
	دليل البعد	دليل الصحـــة الإنجابية لدى المرآة ↙		دليل تمكين المرآة ↓	دليل مشاركة المرآة في سوق العمل ↘	دليل تمكين الرجل ↓	دليل مشاركة الرجل في سوق العمل ↓
		قيـمـــــة الدليـــل للمـــــرآة ↓				قيمة الدليل للرجال ↓	

33.دليل الفقر المتعدد الأبعاد : Multi dimensional poverty index

نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان، ويحدد هذا الدليل أوجهاً مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وهو يستند إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية، ولحسابه تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من المسح خلافاً لدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حيث تؤخذ المؤشرات من مصادر مختلفة، ويصنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر من عدمها استناداً إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته . ومن ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني (1) .

جدول رقم (7) دليل الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد	الأبعاد	الصحة		المعرفة		المستوى المعيشي
	المؤشرات	التغذية ↓	وفيات الأطفال ↓	سنوات الدراسة ↓	الأطفال الملتحقين بالدراسة ↓	وقود الطهو / المراحيض / المياه / الكهرباء/ الأرض/ الأصول/ ↓
	مقياس الفقر	حدة الفقر				
	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	حدة الفقر / نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد				

34.أداء ليبيا في مجال التنمية البشرية : Libya's performance in the field of human development

تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1990 م مفهوم التنمية البشرية من أجل التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقٍ من خلال التمتع بمزايا الحياة صحياً ومعرفياً وتعليمياً وتوظيف القدرات البشرية وتمكينها من ممارسة كافة الأنشطة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمدنية.

وقد أخذ هذا البرنامج منذ ذلك الوقت بنشر تقرير سنوي يصنف فيه بلدان العالم طبقاً لهذا المعيار، وقد أضاف تقرير التنمية البشرية العربية في العام 2002 م أربعة مؤشرات جديدة **تشمل:** –

الحرية / مركز المرآة أو ما يسمى تمكين النوع / ودرجة الاتصال بشبكة الإنترنت / ودرجة نظافة أو تلوث البيئة، وعلى المستوى الوطني تعاملت خطط التنمية المختلفة على محور أساسي وهو قهر التخلف وتحقيق

التقدم وتحققت إنجازات مرضية في هـذا المجال مقـارنة بالمستوى **الإقليمي** والدولي حيث صنفت ليبيا في العام 1999م ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشـرية المتوسطة.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية 2010 م

وجاء ترتيبها (65) من بين 174 دولة. وفي العام 2002م أصبح ترتيبها (64) تم أصبـح في العام2003 م ترتيبها (61) وحسب تقرير التنمية البشرية في العام 2004م صار ترتيبها (58) في حين بلغ قيمة دليلها في مجال التنميـة البشريـة عام 2006م (0.798) وأستمر التحسن في أداء التنمية البشرية على المستوى الوطني حيث صنفت ليبيـا في العام 2010م ضمـن الـدول ذات التنمية البشـرية المرتفعة حيث بلغ قيمة دليلها في هـذا المجـال (0.755) وجاء ترتيبها الـدولي (53) .وقد شهد قيمة دليل التنمية البشرية في العـام 2015 م تراجعاً حيث بلـغ(0.716) وجاء ترتيبها (102) على المستوى الدولي(1).

جدول رقم (8) يوضح تطور قيمة دليل التنمية البشرية على المستوى الوطني خلال الفترة 2016-2019م

السنـــــــــة	2016	2017	2018	2019
دليل التنمية البشرية	0.69	0.71	0.72	0.72

المصدر: ar.knoema,com

National planning Council

35.التمكين : Empowerment

لقد عرفه الخبير المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التمكين يعني أن يتحكم الناس رجـالاً ونساء في حياتهم ومصائرهم من خلال تحديد وتنفيذ برامجهم الخاصة واكتساب المهارات وبناء الثقة بالنفس وحل المعضلات وتنمية الاعتماد على الذات، والتمكين ليس عملية جماعية اجتماعية وسياسية بل عملية فردية أيضاً، وهو ليس عملية فحسب بل محصلة ونتيجة أيضاً (2).

36.النمو: Growth

يعني مقدار الزيادة التي تحدث في بعض أو كل جوانب الحياة أوفي في نشاط أو اتجاه معين مثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في إنتاج سلعة معينة أو الزيادة في دخل الفرد وهي بذلك تعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي، في حين أن الزيادة في عدد الفصول أو الطلبة أو المتعلمين أو الآسرة الطبية تعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي وذلك خـلال فترة زمنية معينة. بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك

تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي....الخ وتحقيق زيادة سريعة تراكمية (كيفياً – وكمياً) على السواء ودائمة عبر فترة من الزمن مخطط لبلوغها وتحقيقها .

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية 2016 م.
(2) مجلس التخطيط الوطني – مشروع الملامح العامة لإستراتيجية تمكين المرأة.

هذا وتستخدم المعادلة الرياضية التالية في حساب وقياس معدل النمو :

$$R = \left(\frac{y_1}{y_0}\right)^{\frac{1}{t}} - 1$$

R = معدل النمو ، Y1 = القيمة في سنة المقارنة ، Yo = القيمة في سنة الأساس ، t = الفترة الزمنية ، ونسبة النمو = R x 100

37.الأهداف والغايات : The Goals and objectives

الأهـداف هي عبارة عن التغيرات الكمية التي تتضمنها وتستهدفها الخطة التنموية والغايات هي التغيرات النوعية التي تمثل الطموحات التي يُسعى لتحقيقها ، وتتضمن الخطط التنموية في العادة عدد ثلاثة أنواع رئيسية من الأهداف : (أهداف كلية / أهداف قطاعية / أهداف مكانية)، وبشكل عام يفترض أن يكون الهدف عملياً ، وممكن البلوغ أو التحقيق وأن يكون كمياً قابلاً للقياس ومع ذلك يمكن أن تكون بعض الأهـداف نوعية وغير كمية وأن نركز على النتيجة المستهدفة وليس على كيفية بلوغها وأن تنسجم هذه الأهداف مع الأهداف الأخرى وأن تصلح أساساً لتنظيم كافة الأنشطة اللازمة لبلوغها .

38.المؤشـــــــــرات : Indicators

المؤشر هو عملية تحويل البيانات الإحصائية الكمية من مادة خام إلى مؤشر له دلالته المحددة وله أبعاده التي تساعد على التشخيص وتحديد الاتجاه العام لمسارات الأداء والوقوف على مظاهر القوة والضعف في هذا الأداء، والمؤشرات **تصف** كيفية قياس النتائج المرجوة . وتحديد المسؤولية كذلك وقد تكون القياسات مكررة وموضوعية لحالة معينة تستدعي توضيح حول المقصود من النتيجة وهناك عدة أنواع من المؤشرات **(واقعيـة / رقميـة / نوعيـة)** والطريقة المثلى للمؤشرات أن تكون (**محددة – ممكن قياسها – ممكن تحقيقها – مناسبة – ممكن تتبعها**) وهنـاك خيارات أخرى للطريقة المثلـى للمؤشرات وهي أن تكون (واضحة وذات صلة ، واقتصادية ، وملائمة ، ويمكن مراقبتها) (1) .

39.السياسات : The Public Policies

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم السياسة العامة، وذلك تبعاً للمدارس الفكرية التي ينتمي إليها المفكرين، إضافة إلى الزاوية التي ينظر من خلالها إلى السياسة العامة، حيث عرفها البعض على أنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن، وعرفها البعض الأخر بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع، كما عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة أهداف وخطط وبرامج ذات توجهات سياسية

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ورشة عمل حول إدارة برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظراء الوطنيين والشركاء –طرابلس كورنثيا (4 -7 /12/ 2009 م

وهناك من يعرفها بأنها الاختيار المتروي والمدروس لأهداف جماعية، ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع، كما عرفها البعض الآخر بأنها النقطة المحورية في العملية السياسية، وهي النقطة التي تتحول عندها المطالب إلى قرارات سلطوية، وهناك من يعرفها بأنها تلك المنظومة الفاعلة والمستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكراً وعملاً بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، أو عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة ، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية ، والتحسب لكل ما ينعكس عنها ، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ومراقبتها ، لما يجسد تحقيقً ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع. كذلك فإن هناك من يعرفها بأنها الاستجابة الرسمية لما يعرض على الحكومة من مطالب واحتياجات مجتمعية أو دولية، كذلك هي الفعل أو عدم الفعل الحكومي إزاء القضايا العامة (1) .

40.صنع السياسة : Policy Making

مصطلح يعني حصيلة عملية سياسية متعددة الخطوات والمراحل، وهي نتاج لمساهمة أطراف متعددة من مستويات وتخصصات وصلاحيات متباينة، كما أنها عملية ديناميكية معقدة تشارك فيها أطراف مجتمعية ورسمية مستفيدة منها أو متأثرة بها. ومن خلالها تتم عملية صياغة البرامج والأنشطة والأفعال والأعمال التي تنوي الحكومة القيام بها لحل مشكلة أو الاستجابة لمطلب أو لدفع مفسدة أو لإحداث تغيير أو تطوير لما هو قائم أو لتحقيق مصلحة عامة (2).

41.الشفافيـة : Transparency

هـي ترجمة حرفية تم نقلها من الإنجليزية من كلمة ((Transparency وأخُذت بمعناها المستعار من علم الفيزياء وتعني المادة الشفافة الواضحة، في حين تعني من حيث الثقافة الإنسانية الانفتاح والاتصال

والمحاسبة، واستخُدمت الشفافية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية كوسيلة لمحاسبة مسئولي الحكـــومة ومكافحة الفساد، والشفافية هي عكس السرية ولها جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي وقد عمل بعض الأفراد والمنظمات والشبكات مثل (Wikipedia – GNU) على توفير البيانات والمعلومات المهمة وجعلها في متناول اليد بل والكشف والإعلان عن جميع المستويات المخفية لصناعة القرار، وقد تم تأسيس العديد من المنابر والمنظمات لتعزيز الشفافية من أبرزها منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من برلين مقراً لها .

(1) د . أمال سليمان العبيدي –تنمية أعداد السياسات العامة الجزء الأول – مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي 24 – 28 /11/ 2012 م
(2) نفس المصدر السابق .

42.الحوكمة : Governance

الحوكمة لفظ حديث في اللغة العربية وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002م إذ جاء ترجمة للكلمة الانجليزية Governance والتي من معانيها(حَكّمْ) وذلك بعد أن انتقلت هذه الكلمة في اللغة الانجليزية من السياسة إلى الاقتصاد لتدل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع الشركات لتصبح وكأنها لفظ واحد من جزئين "Corporate Governance" إلى حوكمة الشركات وابتدأ تطبيق هذا المفهوم عليها وفي بعض الأحيان يستبدل مصطلح الحوكمة لجسمي(الإدارة الرشيدة) وهما يحملان نفس الدلالة إلا أن الأخير وكما يقال يشير إلى المصطلح العلمي للحوكمة (1).

هذا وتعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها مجموعة التشريعات والسياسيات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي تواجه وتدير الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر والحوكمة هي الترتيبات التي تقوم بها الدائرة الحكومية من اجل ضمان تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة ويمكن اعتبارها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف وقد عرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة "بأنها الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة " هذا وتعتبر الدوائر الحكومية ذات حوكمة جيدة إذا امتلكت الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تمكنها من الأداء الجيد للبرامج وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وللحوكمة العديد من الغايات في القطاع العام من أهمها (تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها والتي تهدف إلى زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام وتحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة إلى جانب تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام

وموارد الدولة والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة والسعي لتحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية ورفع مستوى قدراتها من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل دائم ومستمر بالإضافة إلى إنشاء وتأسيس أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات ،هذا ويمكن حوصلة مبادئ الحوكمة الرشيدة في عملية المساءلة / والمشاركة /والشفافية / وسيادة القانون/ ومكافحة الفساد/ وتحقيق العدالة والانضباط والذي يعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيـــح /

---

(1) Maaal.com

والمسؤولية الاجتماعية وهي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الحكومة تجاه التنمية المستدامة لمجتمعاتها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير العديد من الخدمات العامة التي تهدف إلى المحافظة على مستوى متقدم من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى يتسنى تحقيق ذلك ينبغي كذلك تجسيد وتطبيق الحوكمة الالكترونية والمتمثلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية وتبادل المعلومات وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن وبين الحكومة والشركات وبين الحكومة ومؤسساتها هذا وينبغي التنويه في هذا الإطار بأنه لا توجد حدود واضحة في الحوكمة الالكترونية حسب المعلومات المتاحة بالخصوص، وعلى هذا الأساس تتسابق العديد من حكومات الدول على تجسيد وتطبيق الحوكمة الرشيدة والسعي لتحقيق أهدافها وغاياتها مما ينبغي على مجلس التخطيط الوطني إعداد ورقة علمية وفنية حيال حوكمة التخطيط والتنمية في الدولة الليبية وان تكون منهجية متابعة وتقييم خطط وبرامج ومشروعات التنمية جزء هام من عناصر ومكونات هذه الحوكمة (1).

43.التنافسية : Competitiveness

يختلف هذا المفهوم باختلاف المؤسسات والمجالات التي يعنى بها ، وقد بداء استعمال هذا المفهوم من قبل القطاع الخاص وبمعايير خاصة ثم انتقل بعدها إلى تنافسية الدول وحددت لها معايير مختلفة ، وبالرغم من ذلك فأن أغلب التقارير تعرف التنافسية بأنها سعي الدول إلى الاستغلال الأمثل لكافة مواردها من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبها . ومن أجل قياس أوجـــه الاختلاف بين الدول فقد تركزت التنافسية في البداية على محورين رئيسيين هما التنمية البشرية ، ومعايير البُنى التحتية . وقد بداء المنتدى الاقتصادي العالمي منذ العام 2004م باستصدار تقرير سنوي يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي حيث يعمـــل هذا المعيار على دمج جوانب الاقتصاد الكلي وجوانب الاقتصاد الجزئي في معيار واحد . و يتضمن هذا التقرير في العادة تقييم قدرة الدول على تقديم

الازدهـار لمواطنيها من خـلال قياس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار الاقتصادي في الوقت الحالي وعلى المدى المستقبلي المنظور(2).

44.أمن الإنســـــــان : Human Security

يعرف تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام 2004م بـأن مفهوم أمن الإنسان هو تحرره من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعـة النطاق التي تتعرض لها حياتـــه وحريته (3) ،

---

(1) د. خلف عبدالله الوردات / موقع مقالات عربية حرة / الحوكمة في القطاع العام .
(2) Link// https : // ar . m . wikipedia . org> wiki>
(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 م

ووفق هذا التعريف يعتبر أمن ألإنسان عبارة عن منظومـة متكاملة ومحددة المعالم تكون حرية الفرد فيها هي القيمة المحورية تمتد لتشمل فرص العمـل والدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسية والغذاء والرعاية الصحية وسلامة الفرد مـن التهديدات الشخصية والتعايش السلمي بين الجماعات ذات الهوية المختلفة ، وتأدية الدولة واجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وتتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات من حيث الشدة / والمدى / والامتداد الزمني / واتساع النطاق .

45.الأمن الغذائـي : Food Security

وهو عبارة عن تمكين الناس في بلد معين من الحصول على احتياجاتهم الغذائية الجوهرية على مدار السنة دون أن يهددهم خطر الحرمان بصرف النظر عما إذا كان الغذاء منتجاً محلياً أو مستوردا (1).

46.الكارثـــة : Disaster

هي الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر في الموارد البشرية أو المادية أو كلاهما، (2) هذا وتؤدي الكوارث في أغلب الأوضاع والحالات إلى العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والأمنية.

47. الأزمـــة : Crisis

هي تهديداً خطراً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من اتخاذ القرار، ومن خصائص الأزمة : المفاجأة / تصاعد الأحداث /فقدان السيطرة/حالة الذعر /وغياب الحل الجذري السريع (3) .

48. المنـهجيـة : Methodology

تعني باللاتينية (Methodologia) وهي منظومة تضع المبادئ التوجيهية لحل مشكلة أو مسألة ما ، ذات مكونات منها الأطوار والمهام والطرق والأساليب والأدوات .(4) في حين تعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينهض عليهـــا إي علم ويستعين بها في دراســة الظاهرة الواقعـــة في مجال اختصاصه.والمنهجية العلمية طريقة للتفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة ومنهج علمي ضروري للبحث (5).

49.الـوقـت : Time

عرفه بعض الباحثين بأنه المادة التي صنعت الحياة فهو مورد متاح لكل البشر بغض النظر عن أية صفات خاصة ، هذا وبالرغم من أهمية الوقت إلا أن إحساس الإنسان بالوقت في الدول النامية مازال دون المستـــوى

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 م ./ (2) أ . عادل البيد – إدارة الأزمات- ورقة غير منشورة / (3) نفس المصدر السابق .
(4) lnik almerja . com > reding (5) / Lnik >> https : // ar. M Wikipedia . org > wiki >

والكثير منه يضيع هباء دون الاستفادة منه أو استثماره، والوقت قد يصعب تنظيمه أو إدارته أو الاستفادة منه في حدود ما خصص له، ويُقسم الوقت في العادة لعدة أنواع من بينها تلبية الحاجات الأساسية في (العبادة والإطلاع والبحث والدراسة والعمل والإنتاج والغذاء والراحة والرياضة والاستجمام والترفيه والثقافة والعلاقات الأسرية والاجتماعية المهمة ...الخ) والوقت في الدول المتقدمة والمتحضرة له أهمية وله قيمة كبيرة باعتباره المورد الوحيد الذي لا يمكن إيقافه أو استرجاعه أو إلغاؤه أو تراكمه .

50.إدارة الوقت : Time Management

والمقصود به هو السيطرة عليه وتنظيمه لتحقيق ما نتطلع إليه من أهداف وطموحات ، وإخضاعه لإرادة الإنسان وتطويعه لتحقيق الأهداف الذي نطمح إلى الوصول إليها وإنجازها في مواعيدها المقررة ، وهو التحكم في الحياة ولحظاتها فيما يجعل الإنسان قادراً على تحقيق ما يريد فعله من أعمال ونشاطات تحقق له الرضا عن النفس والارتياح.(1)

51.الفســـاد: Corruption

الفساد ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخاطئة وهي منتشرة بكثرة في جميع الدول والمجتمعات خاصة في الدول العربية والدول النامية والمتخلفة، وقد وردت كلمة الفساد والمفسدين في كتاب الله العزيز في أكثر من موضع وفي عدة مواضيع متباينة، ومصطلح الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صلح (والفساد) لغة

البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل أو أضمحل ويأتي التعبير على معان عدة حسب موقعه، ويعرف معجم أكسفورد الإنجليزي **الفساد بأنه (انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة).**

وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه (استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة)، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنــه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)، كما ينظر صندوق النقد الدولي إلى الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين.

وعلى هذا الأساس يشير هذا المصطلح إلى حالات انتهاك مبدأ النزاهة وإساءة استعمال السلطة العامة كما يمكن اعتباره سلوك بيروقراطي منحرف يهدف إلى تحقيق منافع بطريقة ذاتية غير شرعية وبدون وجه حق، وهو بذلك لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة له عدة أشكال وأسباب ونتائج سلبية نتيجة لانعدام الضمير وضعف الوازع الديني والتخلف والفقر الشديد وغياب القوانين الرادعة .....الخ.

---

(1) مركز خبراء التدريب والاستشارات – برنامج إدارة وتنظيم الوقت – خلال الفترة 29 / 5 / - 2 / 6 / 2010 م. القاهرة.

ولهذا يصنف المختصون في قضايا الفساد أنواعه إلى واسع وضيق كما يمكن تصنيفه إلى فساد سياسي، واقتصادي، وإداري، ومالي، ولم تسلم منه حتى الأجهزة والمؤسسات الأمنية والقضائية والمصرفية والإعلامية والرياضية والجهات المعنية بشؤون التخطيط العمراني والتنموي وأنتشر ليشمل حتى منظمات المجتمع المدني. والفساد على المستوى الوطني طال القطاع العام والخاص والمسئولين الكبار والموظفين الصغار واعُتبرت ليبيا وفقاً لبيانات منظمة الشفافية الدولية من أكثر الدول فساداً في العالم ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عنها خلال السنوات العشر الماضية. (1)

جدول رقم (9) يوضح تدرج ليبيا في سلم الفساد خلال الأعوام 2012-2019م

السـنـــة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مستوى النزاهـة من 100 نقطة	21	15	18	16	14	17	17	18

وقد أظهرت العديد من الأبحاث التي نُشرت من قبل المؤسسات المتخصصة دور الفساد في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني من آفة الفساد.

كما اعتبرت بعض الدراسات أن ظاهرة الفساد من أشد وأخطر العقبات والتحديات التي واجهت ولازالت تواجه تنفيذ خطط التنمية في ليبيا والذي تتجلى أهم مظاهره في عدم شموليته واستمراره واستدامته ومحاباة بعض المدن والمناطق عن غيرها في توزيع المشروعات والمخصصات.

ناهيك عن عدم استقرار المؤسسات واستناد الخطط في أغلبها على التوقعات والتقديرات وليس على قواعد البيانات والمعلومات الصحيحة والواقعية والحديثة ويغلب عليها طابع الاستعجال والارتجال، إلى جانب غياب الأولويات ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لأغلب المشروعات وتكبد المشاريع الإنتاجية للخسائر المالية واحتياجها للدعم من الخزانة العامة باستمرار.

وعلى المستوى التنفيذي العام تتجلى أهم مظاهر الفساد في التوسع في التعاقد عن طريق التكليف المباشر وإسناد المشاريع لأدوات تنفيذية غير قادرة مالياً وفنياً وارتفاع تكاليف المشروعات والأعمال مقارنة بالمشروعات المشابهة على المستوى الإقليمي والمحلي والتلاعب في الكميات والمواصفات والأسعار وتمرير مشروعات وهمية وأعمال غير مُنفذة أ و غير موردة وإعفاء المقاولين من غرامات التأخير والتنازل عن خطابات الضمان أو انتهاء صلاحياتها وكذلك التراخي في تقديم وثائق التأمين ومخالفة عقود المشاريع لنماذج العقود الإدارية المعتمدة إلى جانب عدم التقيد بأحكام التعاقد من الباطن وظهور أعمال مستجدة

---

(1)تقرير ديوان المحاسبة الليبي - التقرير السنوي 2019م

وكثرة الأوامر التعديلية والملاحق الإضافية بسبب عدم القيام بالدراسات الفنية المتكاملة والمستوفية والمحاباة في صرف المستحقات المالية والتأخر في فتح الاعتمادات المستندية وإجراءات نزع الملكية والصبغة الزراعية وأعمال الرفع المساحي والتعويضات المالية وإزالة العوائق الواقعة في مسار مشروعات البنية التحتية ناهيك عن التأخر في إعداد الميزانية وتنفيذها أو تحميلها بنفقات غير تنموية أي توجيهها إلى إتجاه خاطئ في تنفيذها وضعف عمليات الإشراف والمتابعة وعدم الالتزام بإعداد التقارير الفنية والمالية في مواعيدها المحددة بالإضافة إلى تضليل الرأي العام عبر وسائل الإعلام بتضخيم الإنجازات والتستر عن الإخفاقات وعدم أبراز وتوضيح الانحرافات ، وغيرها من مظاهر الفساد الذي لا يسع المقام لذكرها والتي تشهد بها تقارير هيئة الرقابة الإدارية وتقارير ديوان المحاسبة.

52.دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات : Economic Feasibility Study of Projects

هي مجموعة من الدراسات يقوم بها صاحب إي مشروع جديد للتمكن أو التوصل إلى اتخاذ قرار بتنفيذه أو صرف النظر عنه (1).

وهي عبارة عن سلسلة من الدراسات توضح الاستثمارات المطلوبة، والعائد المتوقع والمؤثرات الخارجية عليه مثل القوانين، والمنافسة السوقية والتطور التقني والفني وغيره من الجوانب الأخرى، وتتطلب عملية الدراسة بالضرورة معلومات تختلف من مشروع إلى آخر حسب نوع وطبيعة المشروع وحجمه.

ولتحديد جدوى أي مشروع يتطلب الأمر إنجاز الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع.
- دراسة الجدوى المبدئية.
- الدراسة التفضيلية للربحية والتي تتضمن (الدراسة التسويقية وتقدير الطلب على منتجات أو الخدمات التي يقدمها المشروع).
- الدراسة الفنية للمشروع وتقدير تكاليفه.
- الدراسة التمويلية للمشروع / التقييم المالي والاقتصادي لتقدير الربحية التجارية والتي تشمل حساب وتحديد (فترة الاسترداد – المعدل المتوسط للعائد – وصافي القيمة الحالية – ودليل الربحية المنافع للتكاليف – ومعدل العائد الداخلي).

---

(1) د. عبد الفتاح أبوحبيل – دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات 3ـ7 / 1 / 2012 م مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي

وتقتضي الضرورة بالنسبة للمشروعات العامة تقدير الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني من جراء تنفيذ هذه المشروعات ولاسيما الجانب الاجتماعي والخدمي والأمني، والجدول رقم (10) يلخص سلسلة العمليات والخطوات ومراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

جدول رقم (10) يوضح خطوات ومراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية

المرحلة أو الخطوة	البيان		النتائج	
الأولى	تحديد أهداف المشروع	←	سلبية	إيجابية
		←	-	تحديد الأهداف الكلية
الثانية	دراسة الجدوى المبدئية (الحاجة للمنتجات /تقدير الاستهلاك واتجاهاته / الأسعار السائدة	←	سلبية ↓	إيجابية ↓

	/العمالـة وكفاءتهـا وأجورهـا / حجـم الاسـتثمار المطلـوب / تكلفـة التشـغيل / الأربـاح الصـافية المتوقعة / المراحل التي تحتاج إلى تركيز خاص (السـوق /الإنتـاج /التمويـل....الـخ) /المشـاكل والمخاطر التي يمكن أن تواجه المشروع) /والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصفة عامة)		التـوقـف	الاستمـرار
الثالثـــة	دراسة الجـدوى الاقتصادية التفصيلية وتشمل :- - دراسـة الجدوى التسويقيـة (تقدير الطلب / تحـديد معـالم السياسة التسويقية)	⬅	سلبيـــة ⬇ التـوقـف	إيجـابيـــة ⬇ الاستمـرار
	- دراســـــة الجـــدوى الفنيـــة (الدراسات الهندسية / تقـدير تكاليف المشروع)	⬅	سلبيـــة ⬇ التـوقـف	إيجـابيـــة ⬇ الاستمـرار
	- دراســـة الجـــدوى التمويليـــة (دراسة الأموال المتاحة / تحديد الهيكل المالي للمشروع)	⬅	سلبيـــة ⬇ التـوقـف	إيجـابيـــة ⬇ الاستمـرار
الرابعـــة	التقييم المالـــي والاقتصادي للربحية التجارية :- (فترة الاسترداد /المعدل المتوسط للعائد / صافي القيمة الحالية / دليل الربحية المنافع للتكاليف / ومعدل العائد الداخلي)	⬅	سلبيـــة ⬇	إيجـابيـــة ⬇
الخامسـة والأخـيرة	اتخـاذ القرار النهائي	⬅	التوصية برفض المشروع	التوصيـــة بقبول المشروع وإعـــداد التقرير النهائي للاستثمـــــــار

معايير دراسات الجدوى الاقتصادية :

1. فترة الاسترداد (المعيار الزمني) Redemption Period (Time Standard)

من ضمن المعايير الموضوعة التي تستخدم للتقييم المالي والاقتصادي للمشروعات ويقصد بها تلك الفترة الزمنية التي يسترد فيها المشروع التكاليف الاستثمارية التي أنفقت وأساس المفاضلة فيها هو المشروع الذي يمكن المستثمر من استرداد أمواله في أسرع وقت ممكن . ويمكن احتساب فترة الاسترداد بالمعادلة التالية :-

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

2. المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي) Average rate of return (Accounting Standar)

ويقوم على إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي (المالي) السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب إلى متوسط قيمة الاستثمار اللازم للمشروع ويمكن استخدم المعادلة التالية في حسابه .

المعدل المتوسط للعائد =	**متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب** / **متوسط قيمة الاستثمار**

3. صافي القيمة الحالية Net present Value (N P V)

يشير صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والناتجة عن هذا المشروع . والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع فإن كان صافي القيمة الحالية موجب أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة كان المشروع الاستثماري مربحاً ، والعكس صحيح ، وفي حالة وجود أكثر من مشروع استثماري يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية ، ويتم إيجاد صافي القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمار (الداخلة والخارجة بمعدل يمثل تقدير الإدارة لتكلفة الأموال) ويمثل هذا المعدل الحد الأدنى لعائد الاستثمار.

4. دليل الربحية (نسبة المنافع للتكاليف profitability Index (Benefit - Cost Ratio)

ويقصد به خارج قسمة القيمة الحالية للتدفقات الداخلة من المشروع الاستثماري على القيمة الحالية للتدفقات الخارجة لهذا المشروع . فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يعني أن التدفقات الداخلة أقل من الخارجة وبالتالي فالمشروع غير مربح، والعكس من ذلك إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فيعني هذا بلا شك أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من الخارجة وبالتالي يصبح المشروع الاستثماري مربحاً . ويفيد هذا التحليل في أن كل المقترحات المتنافسة يتم ترتيبها على أساس ربحيتها تمهيداً لاختيار المقترح الأكثر ربحية.

5. معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return

يعتبر معيار المعدل الداخلي من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة ويستخدمه البنك الدولي في كل أنواع التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات ، وكذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل ويتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة

الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري . وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذي عنده تكون صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري مساوية للصفر. ويلاحظ أنه رغم أن معدل تكلفة النقود لا تدخل في إجراءات حساب معدل العائد الداخلي فإنه تتم مقارنة هذان المعدلان ببعضهما. فإذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة النقود فيعتبر المشروع مربحاً . وعلى العكس من ذلك يعتبر المشروع غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أصغر من معدل تكلفة النقود . وفي حالة وجود مشروعات متنافسة يفضل المشروع الذي يعطي أكبر معدل للعائد الداخلي . ولتحديد قيمة معدل العائد الداخلي عادة تطبق المعادلة التالية : (1)

$$\text{معدل العائد الداخلي} = \text{معدل الخصم الأصغر} + \frac{(\text{معدل الخصم الأكبر} - \text{معدل الخصم الأصغر}) \times \text{صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية عند معدل الخصم الأصغر}}{\text{صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية عند معدل الخصم الأصغر} - \text{صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية عند معدل الخصم الأكبر}}$$

53. مؤشر جيني : Gini indicator

هـو مؤشر يعبر عن مدى توزيع الدخل بالتساوي على السكان، وحين يصل المؤشر إلى (100 نقطة) ، فهو يشير إلى توزيع غير متساو بصورة مرتفعة للغاية حيث يتركز كل الدخل في فرد واحد ، أما حين يصل المؤشر إلى(0) فهو يشير إلى أن كل الأفراد يحصلون على نفس الدخل بالضبط . وقد بلغ هذا المؤشر على المستوى الوطني أقل من 30 في العام 2006 م مما يضعها في نفس مستوى الدول الإسكندنافية التي تظهر مساواة كبيرة في توزيع الدخل (2) في حين شهد المؤشر خلال السنوات الأخيرة تراجع وتدهور بسبب التفاوت الكبير في دخول الأفراد .

---

(1). د. عبد الفتاح بوحبيل – دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات – جامعة بنغازي 2012/07/03 م.
(2) مجلس التخطيط الوطني الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية – تقييم عناصر التنافسية في الجماهيرية العربية الليبية – 2006 م.

54.جودة الحياة : Quality of life

لغويا جودة أصلها من فعل جاد، الجودة، جاد، جود، جودة أي صار جيداً، وهو ضد الرديء، وجود الشيء أي حسنه وجعله جيداً. **وهو مفهوم** حديث واسع الاستعمال تناولـه العلماء والباحثين بشكل مكثف منذ بداياته وجودة الحياة يمكن اعتبارها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة، ورقي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه. وهذا المصطلح مفهومـه نسبي يختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر أيضاً (1). ومظاهر جودة الحياة تعتبر متعددة لتشمل العوامل المادية الموضوعية وكذلك إشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلا عن إدراك

الفرد للقوى والمتضمنات الحياتية وإحساسه بمعنى الحياة وصولاً إلى الصحة والبناء البيولوجي وإحساس الفرد بالسعادة والذي يسعى إليه كل فرد في المجتمع.

55.الرضا عن الحياة : Satisfaction of Life

أحد الجوانب الذاتية لجودة الحياة، فكونك راضياً فهذا يعني أن حياتك تسير كما ينبغي، وعندما يشبع كل فرد كل توقعاته واحتياجاته ورغباته، يشعر حينها بالرضا(2)، ومن بين أهم العوامل المؤثرة في عملية الرضا الحريات السياسية والمدنية، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة، ومدى شدة الفساد.

56. علم البيئـــــــــة : Ecology

ظهر هذا المصطلح في العام 1866م على يد العالم الطبيعي الألماني أرنست هيكل للإشارة إلى العلم المختص بدراسة علاقات الكائنات الحية مع محيطهم. وقد اعتبرت الجغرافيا ضمن العلوم الإنسانية الأكثر تقرباً من علم البيئة باعتبارها تهتم بدراسة الأوساط المسكونة والمفاهيم المرتبطة بالنظام البيئي والمحيط الحيوي، وكذلك الجغرافيا البشرية والطبيعية، وقد تطور هذا المصطلح خلال القرن التاسع عشر ليشمل أوساط أخرى مثل علم البيئة المدني وعلم البيئة الصناعي ومع مرور الوقت ظهرت تعبيرات أخرى مثل علم البيئة السياسي و البيئوية.

57.نظـــــام الحسابات القوميـــة : National Accounts System

تأسس هذا النظام في العام 1993 م ويتألف (كمنظومة) من مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً (3).

وهذا النظام يوفر سجلاً شاملاً وتفصيلياً للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي يضطلع بها داخل اقتصاد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكان آخر، وبين عوامل، ومجموعات اقتصادية مختلفة.

---

(1)خديجة حني – جودة الحياة وعلاقتها بالرضا عن التخصص الدراسي لدى الطالب الجامعي – جامعة الشهيد لخضر بالوادي / (2) نفس المصدر السابق.
(3) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – الشعبة الإحصائية – دراسات في الأساليب – دليل الحسابات القومية – السلسلة واو العدد 85 الأمم المتحدة – نيويورك 2005 م .

كما يساعد هذا النظام خبراء الاقتصاد في قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والمدخرات، والاستثمار، والديون، والثروة ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية.

كما يمكن هذا النظام خبراء الاقتصاد من التنبؤ بنمو الاقتصاد في المستقبل أو دراسة آثار السياسات الحكومية البديلة على الاقتصاد وقطاعاته. كما يشجع هذا النظام على دمج الإحصاءات الاقتصادية

والإحصاءات ذات الصلة في نظام يستند إلى مفاهيم وطرق اقتصادية وإحصائية متسقة، كما يجعل هذا النظام من الممكن إجراء تحليل محلي ودولي مقارن.

وقد شهد نظام الحسابات القومية عدداً من التعديلات في العام 2008 م والتي أقرتها الأمم المتحدة بحيث تركزت هذه التعديلات على استيعاب التطورات الاقتصادية المتحققة والبيئية المستحدثة وتطور الأدوات الفنية بعد عام 1993 م (1). علماً بأن الإطار النظري للنظام لا زال دون تغيير في حين شهد التقسيم المؤسسي بعض التعديلات.

58.الدخل القومي الإجمـــالي : Gross national income (G.N.I)

ويعبر عنه بأنه مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد . تضاف إليها الضرائب على المنتجات (مخصوم منها الدعم) التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج ، يضاف إليه الدخل الأولي الوارد من الخارج (تعويضات العاملين وعائدات الأملاك) . والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لكل قطاع بعد جمع النواتج وطرح عناصر الإنتاج الوسيطة (2).

59. الناتج المحلي الإجمالي : Gross domestic product (GDP)

مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد . تضاف إليه الضرائب على المنتجات (مخصوم منها الدعم) التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج. ولا تقتطع منه أي قيمة تعادل استهلاك أصول رأس المال المصنعة ، أو تدهور الموارد الطبيعية. والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لكل قطاع ، بعد جمع النواتج وطرح عناصر الإنتاج (3) . كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية تعرف بسنة (4) .

الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوامل الدخل مع الخارج

الناتج المحلي الإجمالي(بسعر المنتج) = الإنتاج الإجمالي - الاستهلاك الوسيط

---

(1)جسر التنمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت – نظام الحسابات القومية لعام 2008 م.
(2)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية 2010 م. / (3) نفس المصدر السابق .
(4) صحيفة ليبيا الجديدة العدد (264).

الناتج المحلي الإجمالي = تعويضات العاملين +أهلاك رأس المال الثابت + فائض التشغيل

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = الإنفاق الاستهلاكي العام +الإنفاق الاستهلاكي الخاص + التغير في المخزون + تكوين رأس المال الثابت الإجمالي + الصادرات – الواردات

ويتكون هيكل الناتج المحلي الإجمالي من مجموع الأنشطة الاقتصادية التالية :

(الزراعة والغابات وصيد الأسماك / استخراج النفط والغاز الطبيعي / التعدين والمحاجر الأخرى /الصناعات التحويلية / الكهرباء والغاز والمياه / التشييد / التجارة والمطاعم والفنادق / النقل والتخزين والمواصلات / المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن وخدمات الأعمال) / الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة) / الخدمات التعليمية / الخدمات الصحية / الخدمات الأخرى .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : GDP Per capita

ويساوي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على مجموع السكان (1).

الإنتاجية المتوسطة للعمل: Average Productivity of Labor

هي عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة على عدد العاملين في تلك السنة (2).

معدل انكشاف الاقتصاد الوطني : Exposure rate of the national economy

هي نسبة توضح مدى تعامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاديات الخارجية ويمكن حسابها عن طريق حاصل قسمة الواردات من السلع على العرض السلعي، والعرض السلعي = (مجموع الإنتاج المحلي + الواردات) (3).

60.التضخم : Inflation

ويعبر عن التزايد المستمر في الأسعار ويعد التضخم مهما كان تفسيره أو إطاره التحليلي ظاهرة نقدية وهناك نوعان من التضخم (التضخم الزاحف) ويعني نزوع الأسعار إلى التغير المعتدل (المقبول) وقد يدعى بالتضخم المخطط له أو التضخم (المتوقع) . والنوع الأخر من التضخم يسمى (التضخم الجامح) ويعني تغيرات كبيرة في الأسعار ترافقها انخفاضات مهمة في قيمة العملة وقد يعبر عنه بالتضخم المرتفع (غير المقبول) والذي يؤثر في الاستقرار الكلي للاقتصاد والعملة كما يعد تضخماً غير متوقعاً يستدعى مواجهته عبر السياسات المختلفة (4) .

61.معدل التضخم : Inflation rate

ويعبر عن معدل التغير النسبي السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك(الرقم القياسي لنفقة المعيشة) (5).

---

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية 2010 م .
(2)اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية تقرير متابعة تنفيذ الميزانية العامة للعام 2008 م - الملخص التنفيذي ./ (3) نفس المصدر السابق .
(4)صحيفة ليبيا الجديدة العدد (264) ./ (5) نفس المصدر السابق .

62. ميزان المدفوعات : Balance of Payments

عبارة عن سجل لكافة المعاملات التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى خلال فترة زمنية أصطلح على تحديدها بسنة . ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام أو ثلاثة حسابات وهي الحساب الجاري / وحساب رأس المال / والحساب النقدي (1).

63.الركود الاقتصادي : Economic Stagnation

مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين وذلك نتيجة إلى أن الإنتاج يفوق الاستهلاك ، الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضائع وانخفاض الأسعار وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الإنتاج وأيدي عاملة أقل وارتفاع نسبة البطالة (2).

64.القدرات الإنتاجيـــــة : Production Capacites :

تعرف القدرات الإنتاجية بالموارد المنتجة والقدرات التنظيمية والترابطات القطاعية ، وتحدد هذه العوامل طاقة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات(3).

65.نظام تحديد المواقع العالمـــي : The Global positioning system (G. P.S)

هـــو نظام ملاحة عبر الأقمار الصناعية يقوم بتوفير معلومات عن الموقع والوقت في جميع الأحوال الجوية وفي أي مكان على أو بالقرب من الأرض حيث هناك خط بصر غير معاق لأربعة أقمار أو أكثر ، ويوفر هذا النظام قدرات مهمة لكافة المستخدمين العسكريين والمدنيين في جميع أنحاء العالم (4)، وهـو تطبيق برامج يساعد في تحديد دقيق للإحداثيات المكانية وله دور في بناء قواعد المعلومات وإنتاج الخرائط التفاعلية .

66 . الاستثمار الثابت : Fixed investment

هو عمليـة تخصيص جزء مـن موارد الاقتصاد لخلق أو بناء طاقات إنتاجيـة جديدة أو زيادتها والمحافظة عليها ، ويقسـم الاستثمار الثابت حسب مكونات أو نوع النفقة إلى البنـــود التاليـة : الأبنية (سكنيـة – غير سكنيـة) / التشييدات " عدا استصلاح الأراضي" /استصلاح الأراضي واستزراعها وتنمية المزارع والبساتين / وسائل النقل / الآلات والمعدات والتجهيزات / حيوانـات الإكثار وتحسين السلالـة ومواشـي إدرار الألبان وحيوانات الخدمة (5).

---

(1)صحيفة ليبيا الجديدة العدد (264) /. (2) نفس المصدر السابق .
(3) وزارة التخطيط – تقرير عن نتائج الدورة الثامنة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا) .
(4) https: //ar- m- Wikipedia – org> wiki >
(5) اللجنة الشعبية العامة للتعليم –التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية -1985 م .

ويعتـــبر الإنفـــاق الفعلـــي لميزانية التحول المصدر الأساسي للتكـــوين الرأسمالي الثابت، وفـي هـــذا الإطـــار تشـــير بيانات حجـــم الاستثمـــار الثابت الإجمالـي المنفـــذ على المستـــوى الوطـــني **(للقطاعين العام والخاص)** خـلال الفترة من العام (1962م إلى 2012 م) نحو (211.2) مليار دينار، **كما هو موضح بالجدول رقم (11)** في حين يقدر خبراء الحسابات القومية علـى المستوى الوطني بـأن حجم التكوين الاستثمـــار الثابت بلـغ مجموعه خـلال الفترة (2013–2019م) نحـــو (103.3) مليار دينار(1) **كما هو موضح بالجدول رقم(12)**.

جدول رقم (11) تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (1962-2012م)

(بالمليون دينار)

ر.م	الأنشطة الاقتصادية	مجمـــــــوع الـــفتـــــــــرة								إجمالـــي الفتـــرة 62-2012	النسبة %
		62-69 م	النسبة%	70-85م	النسبة %	86-96م	النسبة %	97-2012م	النسبة %		
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	51.4	3.7	2720.9	11.3	1082.2	8.2	17893.1	10.4	21747.6	10.3
2	استخراج النفط والغاز الطبيعي	656.8	46.9	1608.6	6.7	2617.9	20.0	20902.5	12.1	25785.8	12.2
3	التعدين والمحاجر الأخرى	4.7	0.3	28.4	0.1	3.3	0.0	559.2	0.3	595.6	0.3
4	الصناعات التحويلية	49.4	3.5	3495.6	14.5	1066.1	8.1	6689.3	3.9	11300.4	5.4
5	الكهرباء والغاز والمياه	111.0	7.9	3352.3	13.9	1623.9	12.4	28794.3	16.7	33881.5	16.0
6	التشييـــد	35.2	2.5	573.0	2.4	1292.7	9.8	153.8	0.1	2054.7	1.0
7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	10.7	0.8	562.8	2.3	98.4	0.7	1012.5	0.6	1684.4	0.8
8	النقل والتخزين والمواصلات	168.6	12.0	4160.0	17.3	1556.9	11.9	18949.3	10.9	24834.8	11.8
9	المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن)وخدمات الأعمال	1.7	0.1	81.9	0.3	131.7	1.0	1142.5	0.7	1357.8	0.6
10	ملكية المساكن	139.5	10.0	3220.1	13.4	1246.1	9.5	41773,2	24.2	46378.9	21.9
11	الخدمات العامة عدا التعليم والصحة	87.7	6.3	2286.4	9.5	1292.5	9.9	34330.4	19.9	41157.0	19.5
12	الخدمات التعليمية	45.5	3.2	1311.7	5.4	754.4	5.8				
13	الخدمات الصحية	18.1	1.3	691.6	2.9	338.7	2.6				
14	الخدمات الأخرى	20.6	1.5	24.3	0.1	7.3	0.1	386.2	0.2	438.4	0.2
	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالـــي	**1400.9**	**100.0**	**24117.6**	**100.0**	**13112.1**	**100.0**	**172586.3**	**100.0**	**211216.9**	**100.0**

(1)المصدر / اللجنة الشعبية العامة للتعليم –التنمية للمرحلة الثانوية والمعاهد الفنية -1985 م .
(مصدر بيانات الجدول أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2012م)

جدول رقم (12) تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة 2013-2019م

ر.م	الأنشطة الاقتصادية	مجموع الفتـــرة 2013-2019م	النسبة %
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	10639.6	10.3
2	استخراج النفط والغاز الطبيعي	12602.3	12.2
3	التعدين والمحاجر الأخرى	309.9	0.3
4	الصناعات التحويلية	5578.0	5.4
5	الكهرباء والغاز والمياه	16527.5	16.0
6	التشييـــد	1033.0	1.0
7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	826.4	0.8
8	النقل والتخزين والمواصلات	12189.0	11.8
9	المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال	619.8	0.6
10	ملكية المساكن	22622.0	21.9
11	الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	20142.9	19.5
12	الخدمات التعليمية		
13	الخدمات الصحية		
14	الخدمات الأخرى	206.6	0.2
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالـــي		**103297.0**	**100.0**

67.البرنامـــــــــــــج : Program

وهو منهـج موضوع أو خطـة مرسومة لتحقيق غرض ما (برنامـج انتخابي / برنامـج تعليمي / برنامـج إذاعي / برنامج رياضي / برنامج احتفالي / برنامـج سياسي / برنامـج تدريبي ...الخ) وهـو إطار عمل يمكن الاعتماد عليه عند صياغة أغراض وأهداف ما ، أو القيام بخطوات العمل كما أنه خطة زمنية يمكن إعـدادها وأتباعها بحيث يمكن توقيت إنجاز كافة المهام المطلوبة .

كما يمكن تعريفه بأنه هو عدد من المشروعات والأنشطة التي يمكن تخطيطها وإدارتها معاً لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج الأخرى (1). مثل (البرنامـج الوطنـي للمياه والصـرف الصحي / والبرنامج الوطني لمكافحة السل والأمراض المعدية / والبرنامج الوطنـي لمكافحـة الآفات / والبرنامـج الوطني لتحسين البذور/ البرنامـج الوطني للقضاء علـى الأمية... الخ).

مصدر بيانات الجدول (وزارة التخطيط – نشرة الحسابات القومية (2006-2019م) – وتقديرات اللجنة الفنية المشكلة بموجب القرار رقم (100) لسنة 2020-2021م.
WWW . Almaany . com / a1(1)

كما يمكن اعتبار البرنامج عبارة عن إعداد قاعدة معلوماتية يمكن الاستناد إليها عند إعداد مخطط أو دراسة موجهة لحل مشكلة ما أو مقترح تطويري.

كما يعتبر البرنامج في مجال الحاسوب عبارة عن سلسلة من العمليات الحسابية المعقدة التي تجري على الحاسب الآلي لحـــل مسألة ما.

وفي هذا الإطار ونحن نتحدث عن البرامج والتنمية فأن الأمر يقتضي التعريج على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : (**UNDP**) وهي المنظمة المختصة بالتنمية وقد تأسس هذا البرنامج التابع للأمم المتحدة عام (1966م) كمنظمة دولية للتنمية ، من أجل الدعوة إلى التغيير للأحسن وربط البلدان بالمعرفة ، والخبرة والموارد ، لمساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل (1). ويندمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأمم المتحدة على أعلى مستوى ، وذلك عن طريق المجلس التنفيذي . وهو مجلساً تنفيذياً داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ويضـــم هذا المجلس (36) دولة عضوا ،وتستمر عضوية كل دورة لمدة ثلاث سنوات. ويشغل مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثالث أعلى مرتبة بالأمم المتحدة ، بعد الأمين العام الأمم المتحدة ونائب الأمين العام.

68.المشـــــــــــروع : Project

هو مجموعة الأعمال المتكاملة التي يؤدي تنفيذها إلى تكوين وحدة تنظيمية إنتاجية كاملة ويمكن أن يظهر لها عائد اقتصادي أو اجتماعي في مقابل تكلفة القيام بها ... أما بنود الأعمال المنفصلة ومقترحات الاستثمار التي تكون في طور الفكرة التي تتم دراستها ويتبلور البحث فيها عن خطة عمل قابلة للتنفيذ فلا يصح أن تسمى بمشروعات (2)، والمشروع قد يكون متكاملاً أو وحدة واحدة وقد يتضمن عدة مشاريع فرعية وعدة عقود، ويرى البعض الأخر بأن المشروع عبارة عن مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة وله نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح ، وذلك لتحقيق بعض النتائج المحددة والمطلوبة لتلبية الحاجات الإستراتيجية للمالك أو صاحب العمل في الوقت الحالي (3) .

69.دورة حياة المشـــــــــروع : Project Life cycle

تبدأ دورة حياة المشروع بدءاً من توضيح مبرراته (فكرة المشروع . ما الهدف من المشروع) ثم ← تحديده واعتماده ثم ← البدء في تنفيذه ثم ← إدارة المشروع ثم ← إنهاء المشروع (4) ويستلزم الأمر تقييمه .

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ورشة عمل حول إدارة برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظراء الوطنيين والشركاء – طرابلس 2009م.
(2)اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – دليل استيفاء بيانات كراسة تسجيل مشروعات خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991 – 1995 م.
(3) مركز خبراء التدريب والاستشارات –برنامج أدوات وأساليب تخطيط ومتابعة المشروعات - القاهرة 2008 م.
(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ورشة عمل حول إدارة برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظراء الوطنيين والشركاء – طرابلس 2009 م.

70.طبيعة المشروع : Nature of the Project

صنف خبراء التخطيط والتنمية طبيعة المشروعات من حيث كونها مشروعات جديدة أو مشروعات مكملة لمشروعات قائمة أو مشروعات إحلال وتطوير أو مشاريع صيانة وتعديل وتوسيع وإعادة تأهيل.

71.الموقف التنفيذي للمشروعات : Projects execution Position

وتصنف من حيث الموقف التنفيذي من حيث كونها (مشروعات منتهية / مشروعات جاري تنفيذها / مشروعات متوقفة / مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ بها العمل / ومشاريع مسحوبة ولم يتم إسنادها بعد).

72.الميـــزانيـــــة : Budget – Sheet

لغوياً أسم مشتق من الميزان أي يزن الشيء يقيسه ويحدد حجمه. أما المعنى والمفهوم المالي والاقتصادي لهذا المصطلح فهو العملية التي يتم فيها تقدير وحساب الإيرادات والنفقات للدولة أو المؤسسة أو المشروع بحلول السنة المالية الجديدة .

وقـد عرف القانون المالي للدولة الليبية بأن الميزانية العامة عبارة عن برنامـج سنوي يعد مقدماً بإيرادات ومصروفات مختلف الوزارات والمصالح وتحدد الإيرادات والمصروفات علـى أساس الإمكانيات المالية المعقولة بالاستناد على كافة البيانات الفعلية الممكنة (1).

وعلى هذا الأساس فالميزانية العامة لها مفهوم محدد، بالرغم من اختلاف وتعدد التعريفات التي وضعت لها إلا أن أغلب التعريفات اتفقت على أنها وثيقة أو بيان معتمد يتضمن تقديراً لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة مستقبلية عادة ما تكون سنة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومكانية تنسجم والسياسات العامـة (2).

والميزانيـة العامـة بالتالي تتصف بعدة صفات فهي عادة ما تكون تقديرية لما يتوقع تحصيله وإنفاقـه خلال أو فـي فترة زمنيـة محددة، ويتطلب تنفيذها إقرار واعتماد من السلطة التشريعيـة بالدولـة بقانـون أو قرار وبما

ينسجم وأحكام ونصوص الدستور، وتتصف كذلك بالدورية والديمومة لتسيير شؤون الدولة لفترة قادمة، وتتضمن أهداف معينة وسياسات لتحقيق تلك الأهداف.

وتتطلب آلية ومنهجية وأسس وضوابط معينة ومحددة في أعدادها و تنفيذها وتحديد مصادر تمويلها وأوجه إنفاقها، وإطار قانوني منظم وملزم لأحكام تنفيذها .

---

(1) القانون المالي للدولة وتعديلاته .
(2)مجلس التخطيط الوطني – ورقة حول منهجية إعداد واعتماد الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها 2013م

وتنقسم الميزانية العامة في العادة وطبقاً للتشريعات النافذة إلى جزئيين رئيسيين يخصص الجزء الأول للإيرادات والجزء الثاني للمصروفات ، وينقسم الجزء المكون للمصروفات في شكل أقسام يتكون كل منها في الغالب من الأبواب التالية:/ الباب الأول ويخصص للمرتبات والمهايا والأجور / والباب الثاني ويخصص للمصروفات العمومية (التسييرية) / والباب الثالث ويخصص للأعمال الجديدة (التنمية) وتعتبر ميزانية التنمية الأداة الرئيسية للخطة حيث أنها تشتمل على الجزء الأكبر من الاستثمار الثابت الإجمالي في لاقتصاد الوطني. / والباب الرابع ويخصص في العادة لنفقات الدعم وموازنة الأسعار / والباب الخامس تدرج فيه مبالغ ومخصصات مالية كاحتياطي للميزانية العامة لمواجهة أي طارئ أو عجز خلال السنة المالية خاصة بالنسبة لمشروعات التنمية . ويتم في العادة توزيع مخصصات الميزانية وفق الهيكلية التنظيمية والإدارية للدولة أثناء أعداد الميزانية وفي شكل قطاعات ومؤسسات ومصالح وهيئات تابعة لها ، ومرتبة في شكل بنود رئيسية وفرعية متناسقة ومتسلسلة وبرامج ومشروعات محددة خاصة بالنسبة لبرامج ومشروعات التنمية .

73.البيـان المالـي : Financial Statement

البيان المالي هو الاسم أو العنوان الذي يعطى إلى مجموعة الوثائق والمستندات التي تقدم المعلومات المالية المسجلة.

74.التقـــــرير : The Report

يعرف التقرير على أنه عرض لمجموعة من البيانات والمعلومات يتناول في فحواه إحصائيات ومعلومات وحقائق ومقترحات وتوصيات حيال قضية أو موضوع ما ويقوم على شرحها وتوضيحها وإبراز نقاط القوة والضعف بها. وهو صورة لنقل الوقائع والحقائق ووسيلة سهلة لتوصيل المعلومات وتقديم النصح والإرشاد والآراء وقد يتضمن كذلك بعض الصور والرسومات والتحاليل والقياسات والجداول و النماذج البيانية

وبعض المرفقات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع التي تمكن القارئ من الإلمام التام بفحوى التقرير وجوانب الموضوع الذي تم طرحه للمساعدة على اتخاذ القرارات الصائبة والرشيدة .

هذا وينبغي الأخذ في الاعتبار عند عرض التقارير على السلطات القيادية العليا بأن تكون معروضة بطرق معينة تتناسب نتائجها مع نوع وشكل المعلومات المطلوبة وأن تكون مختصرة وبما لا يتنافى مع فقدان المعنى أو الهدف منها ومحدودة الكم لكنها شاملة لكل المعاني المطلوبة وأن يكون مضمونها مطابق للأغراض والأهداف والمتطلبات الذي أعدت من أجلها شكلاً ومضموناً وأن تتصف بالشمولية وذلك كله في إطار أو نطاق اختصاصات الجهات المسئولة المختصة الذي تعرض عليها هذه التقارير.

ثانياً / تنفيذ الخطـــــــــــة Implementation Plan

تنفيذ لغوياً (أسم) مصدر نفذ، ويعني تعهد بتنفيذ وعده بإنجازه والمباشرة في تحقيقه، ودخل المشروع في حيز التنفيذ يعني في طور الإنجاز والتحقيق وتنفيذ الحكم يعني الأجراء العملي لما قضي به ونفذ الأمر (فعل) يعني أنفذه ، قضاه وأجراه وأتمه، و(الهيئة التنفيذية) هي السلطة التي تقوم بتنفيذ أوامر وقوانين وقرارات الدولة (1).

وبالتالي فأن تنفيذ الخطة تعني المباشرة في تحقيقها وإنجازها وآخذها مسار التنفيذ فبعد تحديد إستراتيجياتها وأهدافها وسياساتها وتحديد جدوى برامجها ومشروعاتها اقتصادياً واجتماعياً وفنياً وترتيب أولوياتها وصياغتها في شكلها النهائي وإقرارها فنياً من قبل (وزارة التخطيط ومجلس التخطيط الوطني) وإجرائياً من مجلس الوزراء وتشريعياً من قبل البرلمان (مجلس النواب).

وتأتي مرحلة التنفيذ وهي مسؤولية تقع في المقام الأول على السلطات التنفيذية للدولة والقطاعات والمؤسسات والأجهزة الفنية والتنفيذية التابعة لها، سواء كان ذلك على المستوى المركزي (قطاعات) أو المستوى المحلي (أقاليم أو مقاطعات ومجالس بلديات) بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع ذات العلاقة التي تساهم وتشارك بفاعلية في تحقيق مستهدفات الخطة.

وتتطلب عمليات التنفيذ السليمة وجود كفاءات وعناصر فنية ذات خبرة فنية وإدارية ومالية تنفيذية عالية ، وهياكل وإدارات مختصة ومتخصصة تتولى العمل على وضع أهداف وسياسات وبرامج ومشاريع الخطة موضع التنفيذ وإنجازها وفق برامجها الزمنية والفنية المقررة من خلال تجهيز التصاميم الهندسية وتحديد المواصفات الفنية وأعداد جداول الكميات والأسعار التقديرية، وتحديد البرامج الزمنية التنفيذية، وتجهيز

الوثائـق والمستنـدات التعاقديـة وتشـكيل لجـان العطـاءات، وتحـديد واختيـار الأدوات التنفيذيـة الملائمـة والمناسبة .

وكـذلك اختيـار وتحديـد الجهـات الفنيـة للإشراف علـى تنفيذ برامـج ومشـروعات الخطـة فنياً ووفـق برامجها الزمنيـة المقررة وبمراعاة المعايير والاشتراطات والقواعد الفنيـة اللازمـة والمعمول بها، والقيام بإتمام إجـراءات التعاقـد بمـا ينسـجم ويتوافـق مـع الأسـعار النمطيـة أو أسـعار السـوق وبمراعـاة لائحـة العقـود الإداريـة النافـدة والمعمول بها .

---

www. ALmaany .Com /a1 (1)

كمـا تتـولى الجهـات التنفيذيـة المسئولة علـى تنفيـذ مشروعـات التنميـة بالإضـافة إلـى ذلك تحديد المواقـع الـلازمـة والملائمـة لاستعمالات المخططات العمرانيـة وإتمام إجراءات خطوط التنظيم والقيام بأعمال التهيئة للمواقع وتزويدها بأعمال البنية التحتيـة.

ويتـزامن مـع ذلك تكليف الإدارات الفنيـة المختصـة بمتابعـة كافـة مراحـل التنفيـذ وأعـداد تقارير شاملة دورياً والقيام بأعداد واعتماد البرامج الاستثمارية والميزانيات السنوية والشروع في تنفيذها وسداد الالتزامات المالية أولاً بأول وحسب المستخلصات الجاهـزة للدفـع ووفـق الإجراءات المالية والمحاسبية المعمول بها وبما ينسجم والقوانين والتشريعات المالية النافدة .والاستمرار فـي هذه المهام وأعمال المتابعـة والتقييم إلـى حين الانتهاء من تنفيذ كافة برامج ومشروعات الخطة والقيام بتقييم ما تحقق من أهدافها وسياساتها . **وفي هذا الإطار** ينبغي التنويـه إلـى الجهـود المبذولـة من قبل ديـوان المحاسبـة وهيئـة الرقابـة الإداريـة ودورهمـا الهـام فـي المتابعـة والمراجعة الإداريـة والماليـة المسبقـــة والمصاحبـة و اللاحقة لعمليات التنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية.

ثالثاً / مراحل التخطيط العمراني على المستوى الوطني
The Stages of urban planning at the national level

شهد التخطيط العمراني على المستوى الوطني خلال الفترات السابقة أعداد المرحلة التخطيطية الأولى والثانية وجاري العمل في إنجاز المرحلة التخطيطية الثالثة وذلك وفق التسلسل الزمني التالي :

- المرحلـة التخطيطيـة الأولى (1968 – 1988) الجيـــل الأول
- المرحلـة التخطيطيـة الثانية (1988– 2000) الجيـــل الثاني
- المرحلة التخطيطية الثالثة (2000 – 2025) الجيل الثالـــث

رابعاً / الأقاليم التخطيطية العمرانية على المستوى الوطني
The urban planning regions at the national level

يضـــــــم المخطط الطبيعي الوطني أربع مخططات إقليمية شاملة وثمانية عشرة إقليماً فرعياً تم تحديدها وفق أسس جغرافية وطبيعية بحيث تميز كل إقليم بخصائص طبيعية وجغرافية وبيئية ومناخية وحددت اعتبارات التخطيط الإقليمي فيه بحماية الأراضي الزراعية والمناطق البيئية الحساسة ومكافحة التصحر والحد من الهجرة الداخلية من خلال استثمارات إستراتيجية مستدامة ،وتنمية التجمعات السكانية الرئيسية والثانوية بهدف استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وذلك على النحو التالي :-

1- إقليم بنغازي التخطيطي الرئيسي وتبلغ مساحته نحو (135690) كيلـومتر مربع ويشكل عدد السكان فيـه نسبـة (59 . 24 %) من إجمالي عدد السكان ويتكون من الأقاليم الفرعية (البطنان / درنة / الجبل الأخضر / المرج / بنغازي) .

2- إقليم الخليج التخطيطي الرئيسي وتبلغ مساحته نحو (730960) كيلو متر مربع ويشكل عدد السكان فيه نسبة (7.27%) ويتكون من الأقاليم الفرعية (الكفرة / الواحات / الجفرة / سرت) .

3- إقليم طرابلس التخطيطي الرئيسي وتبلغ مساحته نحو(224990) كيلو متر مربع ويشكل عدد السكان فيه نسبة (61.46%) ويتكون من الأقاليم الفرعية (مصراته / الخمس / طرابلس / الجفارة/ زوارة / غريان).

4- إقليم فزان التخطيطي الرئيسي وتبلغ مساحته نحو (573360) كيلو متر مربع ويشكل عدد السكان فيه نسبة (6.68%) ويتكون من الأقاليم الفرعية (سبها / الشاطىء / مرزق / غات – وادي الحياة) .

والشكل التوضيحي التالي يوضح حدود الأقاليم التخطيطية الرئيسية على المستوى الوطني .

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

خامساً/ المؤسسات الفنية للتخطيط على المستوى الوطني

Technical Institutions to plan ate the National level

في إطار أعداد واستعراض منهجية متابعة تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية فأنه من الضرورة بمكان التعرف علـى مستويـات المؤسسات والأجهزة الفنية المعنية بشؤون التخطيط والتنمية وفق الهيكلية التنظيمية للدولة الليبية، والمتمثلة خلال المرحلة الحالية في الأجهزة الفنية التالية :

1 – مجلس التخطيط الوطني: **National planning council**

وهــو أعلى سلطة ومؤسسة فنية للتخطيط والتنمية على مستوى الدولة الليبية خلال المرحلة الحالية ويعتبر الذراع الفنية للسلطة التشريعية ويختص وفق ما جاء بنص المادة رقم (2) من القانون رقم (13) لسنة2000م ، بدراسة واقتراح أهداف وسياسات التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال ما يعرض عليه من الجهات

المعنية ، ومن خلال ما يتوصل إليه الخبراء والمختصون ومجالس التخطيط بالمناطق بما في ذلك مراجعة مشروعات خطط وميزانيات التحول ، وتقديم التقارير التقويمية حولها .ويتكون الهيكل التنظيمي للمجلس من رئيس المجلس / ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء / ومحافظ مصرف ليبيا المركزي / ورؤساء مجالس التخطيط بالمناطق (الشعبيات سابقاً) / وعمداء الجامعات العامة / ورؤساء المراكز البحثية / ورؤساء الهيئات والمؤسسات العامة / ورئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأية مؤسسات أخرى يرى رئيس المجلس ضرورة ضمها إلى عضوية المجلس .

2 – مجلس الوزراء : The council of ministers

وهـــو أعلى سلطة فنية تنفيذية بالدولة وهو معني بالمشاركة وتنفيذ وتحقيق أهداف خطط وبرامج التنمية ولاسيما المساهمة في دراسة الرؤى والإستراتيجيات والأهداف والسياسات والتوصيات الخاصة بخطط وبرامج ومشروعات التنمية ووضعها موضع التنفيذ الفعلي والقيام بالضرورة بمتابعتها وتقييمها من خلال المؤسسات التابعة له . ويضم مجلس الوزراء كافة القطاعات التنفيذية من وزارات وهيئات ومصالح وأجهزة ومؤسسات عامة ومتخصصة كما يضم العديد من المؤسسات المعنية بشؤون التخطيط والتنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط والتطوير العمراني وذلك على النحو التالي :-

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

2-1 وزارة التخطيط : Ministry of planning

وهي الأداة التنفيذية لمجلس التخطيط الوطني والذراع الفنية لأعلى سلطة تنفيذية بالدولة وتختص وفقاً لنص المادة (الثالثة) من قرار مجلس الوزراء رقم (137) لسنة 2012م ، بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال التخطيط ، ورسم السياسات والإستراتيجيات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة لأفراد المجتمع ، ولاسيما أعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية استناداً على الموارد الطبيعية والإمكانـــات البشرية بما في ذلك توقعات نمو الاقتصاد الوطني ولاسيما أنسب الوسائل لاستغلال الموارد المتاحة وتنميتها والمحافظة عليها في شكل خطط للتنمية والتحول لنقل الدولة من التخلف إلى التقدم.

وبهدف مساعدة وزارة التخطيط للقيام بمهامها على الوجه المطلوب فقد ضم هيكلها التنظيمي المؤسسات والأجهزة الفنية التالية:- مصلحة المساحة / مصلحة الإحصاء والتعداد / مركز المواصفات والمعايير القياسية / معهد التخطيط / بالإضافة إلى مكاتب التخطيط بالمناطق (الشعبيات سابقاً) .

2-2 مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي: Economic and social development council

تأسس المجلس بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (39) لسنة 2007 م ، تم صدر القـرار رقم (565) لسنة 2010م بشأن إعادة تنظيمه وبهدف تفعيله صدر قرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2014م بشأن إعادة تنظيمه مرة أخرى بغية دعم الحكومة في اتخاذ القرار السليم وطرح البدائل وتقديم الدراسات والآراء والمقترحات والبحوث اللازمة لذلك ، والقيام بتقييم التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المبادرات الكفيلة بتهيئة أسباب التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة وإعداد الدراسات اللازمة لبناء اقتصاد متنوع مبني على المعرفة والشراكة بين القطاع العام والخاص ، وتشجيع الحوار الإيجابي بين الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ، ودعم التكامل والترابط بين الدولة وأفراد المجتمع بما في ذلك إرساء قيم العدالة والديمقراطية وتعزيز اللامركزية في إدارة شؤون الدولة وتقديم واقتراح المبادرات والبرامج اللازمة لمعالجة وإدارة الأزمات وغيرها من المهام والأعمال الفنية والعلمية الأخرى .

2-3 مصلحة التخطيط العمراني : Department of urban planning

مـن أهـم المؤسسات التخطيطية والفنية المكلفة برسم وتنفيذ سياسة الدولة الليبية العامة في مجال التخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية بكل مستوياتها الطبيعية والإقليمية و الإقليمية الفرعية ، والإشراف على المراحل المكملة للمخططات الحضرية واعتماد الدراسات التفصيلية لمخططات المرافق المتكاملة وأعمال التصميم الحضري وهي الجهة الموكل إليها إقرار توطين السكان وأعمال التنسيق بين المخططات العمرانية وبرامج التنمية وخطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وبما يفي ومتطلبات الاحتياجات المستقبليـة وينسجم والأسس التي حددها قانون التخطيط العمراني رقم (3) 2001م ولائحته التنفيذية ، وقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم(18) لسنة 1993م بتأسيس مصلحة التخطيط

العمراني لتنفيذ هذه الاختصاصات وأعيد تنظيمها بموجب القرار رقم (23) 2003م ، والحقيقة أن هناك ارتباط وثيق بين التخطيط التنموي والتخطيط العمراني خاصة فيما يتعلق بالتنمية المكانية وتلبية الحاجات الأساسية والخدمية للسكان على المستوى المحلي.

2-4 الإدارات العامة للتخطيط والمتابعة بالجهات التنفيذية العامة ومجالس البلديات:

Public departments for planning and follow –up in municipalities

تضم كافة الجهات التنفيذية العامة من قطاعات ومؤسسات وأجهزة ومصالح ولاسيما مجالس البلديات ضمن هياكلها التنظيمية إدارات ومكاتب وأقسام مختصة للمساعدة في إجراء الدراسات وأعداد المخططات التنموية وأعداد الميزانيات السنوية ومتابعة مشروعات التنمية والإشراف عليها وأعداد التقارير الدورية حيالها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والجهات ذات العلاقة.

سادساً/ مراحل إعداد الخطة Stages of the plan preparation

يمـــــر إعداد الخطط في الغالب بالعديد من المراحل الفنية والإجرائية المرتكزة على العديد من الدراسات العلمية والفنية ونتائج الأبحاث والتقارير التقويمية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتلبية وتقدير الاحتياجات المستقبلية وبما ينسجم والإمكانيات والرؤية المستقبلية التي رسمتها الهيئات التخطيطية والفنية واعتمدتها السلطة التشريعية وبمساهمة ومشاركة الأجهزة التنفيذية والبحثية للمجتمع ومنظمات المجتمع المدني وبأشراف وتوجيه مجلس التخطيط الوطني وحتى إنجاز الصياغة النهائية للخطة والمتضمنة أنسب الإستراتيجيات والوسائل اللازمة لاستغلال الموارد والإمكانيات وتلبية الاحتياجات وتحقيق التطلعات والأهداف الطموحة للمجتمع.

وبناءاً عليه تتلخص أهم مراحل إعداد الخطة في الخطوات الفنية التالية :

جدول رقم (13) مراحل إعداد خطة التنمية

ر.م	المرحلة	البيان	الجهة	الإجراءات
1	الأولى	إعداد الإطار المبدئي للخطة	الهيئة المسئولة على التخطيط (وزارة التخطيط) بالتعاون والتنسيق مع مجلس التخطيط الوطني ومجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين المحليين والدوليين	تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني و تقييم الأوضاع القائمة والدروس المكتسبة من الخطط السابقة والتحديات التي تواجه التنمية وأهداف وتطلعات المجتمع (قرارات وتوصيات) ومنه وضع عدة افتراضات تقود إلى تقدير حجم الاستثمارات ومعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة وافتراضات توزيع الاستثمارات عليها و تحديد الإستراتيجية بعيدة المدى والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية التي تحقق التطلعات والأهداف .
2	الثانية	دراسة ومراجعة	مجلس التخطيط الوطني / مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي	- الوقوف على ملاحظات الجهات بالنسبة لما تضمنه الإطار المبدئي. - القيام بأجراء التعديلات المناسبة والتي من بينها حجم الاستثمارات المقدرة وتوزيعها

	ومناقشة الإطار المبدئي	/الحكومـــــــة والقطاعـــــات التنفيذية/مجالس الأقاليم والمقاطعات والبلـديات ومختلـف الجهـات ذات العلاقة	ما بين القطاعـات. - اختيار وإقرار البديل المناسب من بين البدائل التي تضمنها الإطـار. - قيام الجهة المسئولة (وزارة التخطيط) بإعـادة النظر بما تضمنه الإطار على ضوء ملاحظات و نتائج المراجعة مع الجهات ذات العلاقة .
3	الثالثة	إعداد منشور	(وزارة التخطيط)	يعمم المنشـور علـى مختلـف المستويـات التنفيذيـة (المركزيـة والمحليـة) متضمنا البرنامج الزمني لإعـداد الخطـة ومراحل أعدادها والبيانات والمعلومات التـي تساعـد (وزارة التخطيط) للاستمرار في إعداد الدراسات التفصيلية للخطة وبما ينسجم والإطار المبـدئي المتفـق عليـه بحيـث يـتم الوقـوف علـى البـرامج والمشـروعات المقترحـة والاستثمارات المطلوبـة وغير ذلك مـن المستهدفـات كالإنتـاج ومستلزماتـه ومستـوى الخدمـات والعمالـة وغيرهـا مـن الأهـداف والسياسـات المعتمـدة لتحقيـق تلـك المستهدفـات كل ذلك بمراعـاة الأوضاع الراهنـة للمشروعات والالتزامات القائمـة وبما ينسجم والإطار المبدئي والتطلعات التي تم إقرارها من الجهات الفنية واعتمادها من السلطات التشريعية
4	الرابعة	إعداد ورقة عمل	(وزارة التخطيط) واللجان المشتركة بينها وبين الجهات التنفيذية	- القيـام بدراسـة المقترحـات الـواردة مـن مختلف الجهـات. - أجراء تكييف بين المقترحات والافتراضات التي تـم اعتمـادهـا بالإطار المبدئي وما استجد من موضوعات وبيانات ومعلومـات. - وضع إطار أكثر شمولا وتفصيلا يساهم ويساعد على أعداد أقسام الخطة في شكل متكامل ومتوازن في شكل ورقة عمل تعرض على أعلى سلطة تنفيذية لاعتمادها ومن ثم إحالتها إلى السلطة التشريعية ومجلس التخطيط الوطني.
5	الخامسة	دراسة ورقة العمل	مجلس التخطيط الوطني / والسلطة التشريعية	- يتولى مجلس التخطيط الوطني دراسة ومراجعة وإثراء ورقة العمل المقدمة وإبداء ملاحظاته وتوصياته وإحالتها للسلطة التشريعية لإقرار ما تراه حيال الورقة وما ورد من ملاحظات وتوصيات المجلس بهدف اتخاذ القرارات اللازمة
6	السادسة	إعداد خطة التحول في صورتها النهائية	(وزارة التخطيط)	- تتـولى وزارة التخطـيط الأخـذ بالملاحظـات الـواردة إليهـا مـن مجلـس التخطيـط الوطنـي ، ومـا توصلت إليـه السلطـة التشريعيـة مـن ملاحظات وتوصيات وقرارات ومن ثم القيام بإعداد الصياغة النهائية لخطة التنمية.
7	السابعة والأخيرة	اعتماد الخطة وتعميمها	مجلس التخطيـط الوطني و السلطة التشريعية والتنفيذيـة ووزارة التخطيط	- تتولى السلطة التشريعية استصدار قانون اعتماد الخطـة بحيث تصبح ملزمة التنفيذ وتحيلها إلى مجلس التخطيط الوطني و رئاسة الحكومـة لتتـولى وزارة التخطيـط بعدها إحالتها إلـى الأجهزة التنفيذيـة لمباشرة ووضعها موضع التنفيذ .

مفاهيم المتابعة والتقييـــــم

أولاً / مفهوم المتابعة والتقييـــم Follow – up and evaluation concept

تعني لغوياً : كلمة المتابعة من حيث كونها (أسم) متابعة مصدر تابـع . وتابع من حيث كونـه (فعل) : تابـع يتابـع ، متابعـة وتباعاً، وتابـع الأمـر: يعنـي تتبعـه وراقبـه وتقصاه كما يعنـي واصلـه وأستمر فيـه ، ومتابعـة العمل يعني الاستمـرار فيه والمثابرة ، وفيما يتعلق بكلمة تقييم من حيث كونها (اسم) فهي مصدر قيم ومن

حيث كونه (فعل) قيم يقيم تقييماً، فهو مقيم ، وقيم الشيء تقييماً قدر قيمته. وقيم وضعاً يعني استعرض نتائجه وما حققه من تقدم (1) .

ومن هنا يشير مفهوم المتابعة والتقييم في إطار التخطيط التنموي إلى أن (المتابعة) تعني التعرف على سير أعمال تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة بالخطة والميزانية (مالياً ،وفنياً، وزمنياً) والتأكد من أنها تعمل على تحقيق الأهداف المرسومة وذلك من حيث الجانبين الكمي والنوعي أولاً ، والبرنامج الزمني المحدد بالخطة ثانياً ، ويتم ذلك من خلال دراسة وتحليل سير عملية التنفيذ ، أي التحقق من مدى تنفيذ الخطة وما تم من إنجازات طبقاً لها ويقوم بهذا العمل فريق من الخبراء والمختصين من أصحاب الكفاءة العالية. والتقييم يعني كذلك تقدير لقيمة الأصل أو الاستثمار ، ويمكن أيضاً أن يعني تقدير القيمة المستقبلية باستخدام بيانات تشمل معدلات مختلفة. كما يمكن أن يتم التقييم بناء على توقعات طويلة الأجل.

ولا يقتصر مفهوم المتابعة والتقييم على إبراز أو تقديم مقارنات فقط مابين المخطط والمنفذ بل يمتد إلى معان أوسع وأشمل بحيث تتضمن تشخيص الأوضاع وتصحيحها، ويتكون مفهوم المتابعة في العادة من ثلاثة عناصر ومرتكزات رئيسية تتمثل في (المراقبة والملاحقة / والنصح والتوجيه/ والردع والعقاب). (2)

في حين يرى البعض الأخر بأن عملية المتابعة والمراقبة في بيئة المشروع تتضمن ثلاثة أشكال إجرائية وهي : القياس ويعني به تحديد التقدم من خلال إعداد تقارير رسمية وغير رسمية **والتقييم** : ويقصد به تحديد سبب الانحرافات عن الخطة ثم **التصحيح** : ويقصد به اتخاذ إجراءات لتصحيح الانحرافات. (3)

كما يعرف البعض عملية المتابعة بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال والتنظيمات والتعليمات والضوابط التي تتخذها أجهزة المتابعة والصلاحيات المفوضة لها والمسئوليات المناطة بها لتقييم النشاط الاقتصادي أثناء عملية تنفيذ الخطة على مختلف مستويات الأجهزة التنفيذية. (4) في حين يرى بعض المختصين عملية المتابعة بأنها عملية منظمة ومخططة ومستمرة ، تتم بصفة دورية ومنتظمة على مدار عمر المشروع بهدف تجميع المعلومات حيال المشروع وتأثيراته وإحالة هذه المعلومات إلى الجهات المعنية بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة حيال تطور عملية تنفيذ المشروع ومدى كفاءة تحقيق الأهداف المخططة له.

---

(1) www. ALmaany . Com /a1 .
(2) د . يوسف موسى خميس - مدخل إلى التخطيط .
(3) مركز خبراء التدريب والاستشارات برنامج (أدوات وأساليب تخطيط ومتابعة المشروعات) 29 / 12 / 2007 – 2008/1/2 م مركز التجارة القاهرة.
(4) محمد حربي عريقات - مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي – عمان دار الكرمل . 1993م.

ويرى البعض الآخر بأن عملية المتابعة تعتبر أحدى الأدوات والركائز الرئيسية للعملية التخطيطية، وأحدى وسائل تحسين أدائها باعتبارها جزء من الكل المتمم للعملية التخطيطية، وهي تعتبر أحدى الحلقات الرئيسية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن تكامل أعداد الخطة وواقعية أهدافها وسياساتها، لا يعتبر كافياً

لتحقيق أهدافها، حيث يظل تحقيق تلك الأهداف رهناً بالعديد من الاعتبارات والمتغيرات والعوامل التي تحدث أثناء تنفيذ الخطة أو الميزانية .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن تعريف المتابعة لا يقتصر على أنها مجرد رصد وتسجيل التطورات التي تحدث في تنفيذ وتشغيل المشروعات أثناء التنفيذ أو التشغيل، بل تكمن تلك الأهمية في الاستفادة مما توفر من بيانات ومعلومات وتقارير عن العوامل التي تؤثر أو يتأثر بها العمل في تنفيذ الخطة أو الميزانية، لذا تعتبر عملية المتابعة بمثابة النسيج الأساسي الذي يوفر البيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة لأعداد البرامج والخطط على أسس علمية وفنية سليمة (1) وعملية المتابعة تختلف من حيث الأسلوب والأنواع وعمليات التقييم تختلف من حيث كونها اقتصادية أو فنية أو مالية أو شاملة ولاسيما تقييم السياسات أو الأهداف الكمية والنوعية، وعملية المتابعة قد تقتصر على الرصد فقط وقد يتبعها تقييم وقد تكون شاملة في الآن نفسه أي متابعة وتقييم.

ثانياً / أهمية المتابعة والتقييم importance of follow-up and evaluation

لاشك بأن عملية المتابعة والتقييم تحتل مكانة هامة في عملية التخطيط والتنمية، إذ لا تخطيط ولا تنمية صحيحة بدون أن يكون لها متابعة أو تقييم لما تلعبه هذه العملية من دور مهم وفعال في تحقيق أهداف خطط التنمية ، وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية المتابعة والتقييم على وجه الخصوص فيما يلي :-

- **ضمان** مطابقة ما يجري تنفيذه من برامج ومشاريع مختلفة بالكيفية والكمية المطلوبة وفي الأوقات المحددة من خلال ما تفرضه من ضوابط عديدة على تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة بالخطة أو الميزانية.
- **الكشف** عن الانحرافات والمشكلات والمعوقات التي تواجه تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة بالخطة والميزانية وفي أي مرحلة من مراحل تنفيذها وفي الوقت المناسب.
- **التنسيق** مع الجهات ذات العلاقة بما يمكن متخذ القرار من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح مسار الانحرافات في التنفيذ من خلال ما تقدمه من حلول ومعالجات مناسبة ومقترحات ملائمة لأجراء التعديلات اللازمة على هيكل الخطة التي يجري تنفيذها.

---

(1) أ . المهدي حسن أسماعيل – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – مذكرة عن أعداد ومتابعة وتقويم الخطة والميزانية -2006 م .

- **كما لا** يقتصر دور عملية المتابعة والتقييم على تقييم نتائج أداء الأجهزة المسئولة على تنفيذ أهداف الخطة، بل أيضاً تقييم الأجهزة التخطيطية المسئولة عن أعداد وصياغة الخطة وما يرتبط بها من سياسات

وإجراءات معتمدة وذلك لأن مسؤولية قصور التنفيذ أو انحرافه عن المخطط يتحملها الجانب التخطيطي أو الجانب التنفيذي أو كلاهما مع بعض.

ثالثاً / أهداف المتابعـــة The follow- up Goals

للمتابعة والتقييم عدة أهداف وغايات ينبغي تحقيقها فبالإضافة إلـى كونها عمليـة متلازمـة ومتكاملة ومترابطة ارتباط وثيق مع عمليات التخطيط و التنفيذ فهي لا تمثل غايـة في حد ذاتها بل تسعى في الأساس إلى معرفـة وإبراز أداء القطاعـات والأنشطـة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية من خلال إجراء الدراسات الفنية والماليـة التقـويمية لمـا تحقـق مـن الأهـداف الاقتصاديـة والاجتماعيـة للخطـة وأثارهـا الإيجابيـة ، واقتـراح الإجراءات والأساليب التي من شأنها الدفع بمعدلات التنفيذ وتصعيد وثيرة الأداء بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة للتنميـة والعمل علـى تلافـي أيـة إخفاقات أو انحرافات سلبيـة غير مقصودة أو غير متوقعـة قد تظهر أثناء عملية التنفيذ. وعلى هذا الأساس وإلى جانب ذلك فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحديد** ومعرفة الأوضاع الراهنة لأداء مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وأنشطته دورياً وفي نهاية تنفيذ كل خطة وبرنامج تنموي أو ميزانية.
- **الوقوف** على مواطن القوة وتحديد مواطن الضعف التي تواجه تنفيـذ خطـط وبرامـج ومشروعات القطاعات وميزانياتها ومعرفة مصادرها وأسبابها.
- **دراسة** وتقييم الإجراءات التي تقوم بها الجهات المعنية بتنفيذ الخطة والميزانية لمعرفة مدى انسجامها وتنفيذها للسياسات الواردة بالخطة.
- **دعم** وتأمين التوافق والانسجام بين مستهدفات الميزانية السنوية وأهداف الخطط التنموية خاصة فيما يتعلق بجانبي الإنفاق والتنفيذ الفعلي.
- **الوقوف** على أوضاع سير التنفيذ في المشروعات الإستراتيجية الضخمة والبرامج التنموية الكبيرة خلال الخطة والميزانية وتقييم أدائها مقارنة بالمخطط وتدليل الصعوبات التي تحد من إنجازها في أوقاتها المحددة.

- **أعداد** التقارير المالية والفنية الدورية وإنجازها في مواعيدها المحددة من واقع التنفيذ الفعلي للخطط والميزانيات السنوية متضمنة الإنجازات المحققة مقارنة بالمستهدفة، وبيان أسباب القصور والاختلاف أو الانحراف واقتراح السياسات والحلول والإجراءات التي تكفل تداركها قبل استفحالها وتفاقمها والتي قد تصبح من الصعوبة بمكان التغلب عليها.
- **تزويد** السلطات العليا بالدولة (السلطات التشريعية والتنفيذية) ولاسيما مجلس التخطيط الوطني والإدارات الفنية وكافة المؤسسات العامة ومجالس البلديات بالبيانات المالية والفنية الشاملة عن تنفيذ الخطط والميزانيات لما تمثله هذه المعلومات من منطلق أساسي لاتخاذ القرارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية.
- **تعمل** بيانات المتابعة المالية والفنية والخدمية والاقتصادية على تحديد الاحتياجات المستقبلية الرشيدة من المشروعات التنموية و إبراز واستخلاص الدروس المستفادة من خلال نتائج التقييم لتكون المنطلق الأساسي في رسم واختيار الرؤى وتحديد الإستراتيجيات ووضع الخطط وبناء السياسات واقتراح الإجراءات لتحقيق أهداف الخطط المستقبلية القادمة، وكذلك في التوزيع القطاعي الأمثل لمخصصات الميزانية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وبين التوزيع الداخلي لمشروعات القطاع الواحد وبما يمكن من تحقيق التنمية المكانية الشاملة والمستدامة.

رابعاً / أنواع المتابعة والتقييم Types of follow-up and evaluation

يوجد العديد من أنواع المتابعة والتقييم لأداء المشروعات العامة والأنشطة المختلفة للخطط التنموية وكذلك أهدافها وسياساتها وبرامجها المتنوعة. ولاسيما من الأجهزة التي تقوم بتنفيذ هذه المهام والتي تتشابه في أهدافها النهائية وهو أن التنفيذ والأداء والتشغيل يسير في الاتجاه الصحيح أي باتجاه الأهداف المخططة ووفق السياسات المرسومة والبرامج الزمنية المحددة، وبالرغم من ذلك فأن عمليات المتابعة والتقييم قد تختلف في أنواعها حسب الهدف المقصود من ورائها وتوقيتاتها ومدى شموليتها أو حسب الجهة أو الجهات التي تقوم بتنفيذ هذه المهمة ، **ومن ثم فأن عمليات المتابعة والتقييم يمكن تجزئتها وتقسيمها على وجه العموم حسب المسميات والأنواع التالية :**

أ) متابعة وتقييم حسب دورة حياة المشروع وتنقسم إلى المراحل التالية :

1. متابعة وتقييم أثناء تنفيذ المشروع: Follow-up and evaluation during project implementation

وتتم هذه العملية طبقاً للأساليب المختلفة ابتداءً من اعتماد المشروع وإنجاز دراساته وتصاميمه وأعداد مواصفاته وجداول كمياته وإتمام إجراءات التعاقد علية والبدء في تنفيذه وحتى الإنتهاء منه واستلامه ابتدائياً ونهائياً وغلق ملفه مالياً وفنياً.

ويتم في العادة إعداد هذا النوع من التقارير دورياً شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية أو في أي وقت تطلبه السلطات والقيادة العليا بالدولة أو السلطات التشريعية أو التنفيذية وحسب ما تقتضيه مصلحة العمل والمجتمع كما يتم في هذا النوع من التقارير تصنيف المشروعات حسب موقف سير التنفيذ خلال فترة المتابعة تتضمن التقسيمات التالية :

(مشروعات منتهية وليس عليها إي التزام مالي / مشروعات منتهية وعليها التزام مالي / مشروعات جاري تنفيذها / مشروعات متوقفة/ مشروعات متعاقد على تنفيذها ولم يبدأ العمل بها). وتشمل في العادة المشروعات الجاري تنفيذها المشروعات المتأخرة عن البرنامج الزمني التنفيذي وتتضمن المشروعات المتوقفة كذلك المشروعات المسحوبة ولم يتم إسنادها من جديد بعد.

2. متابعة وتقييم عند دخول المشروع الخدمة أو الإنتاج والتشغيل (بعد الاستلام) :

Follow- up and evaluation when the project enters the service or production and operation

يهدف تقييم ومتابعة المشروعات العامة في هذا النوع إلى الكشف عن ثلاثة أبعاد رئيسية في العادة والمتمثلة في (مدى الفاعلية حيث يتم فيها المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المحددة وكذلك مدى انسجام النتائج المحققة مع الغرض العام للمشروع والدور المسند إليه، والبعد الثاني يتمثل في مدى الكفاءة، ويشمل التقييم في هذا الجانب تحليل الناحية الوظيفية في الوحدة الإنتاجية من حيث مدى كفاءة استخدامها للموارد المتاحة لها ومقارنة المعدلات المتحققة بالأنماط والمعايير المصممة سلفاً، ومن خلال مقارنة معدلات التكاليف الفعلية مع الأخذ في الاعتبار نوع الخدمة أو السلعة المنتجة والشروط الفنية والاقتصادية التي تتم بموجبها عملية الإنتاج **وتتمثل المقارنة هنا من خلال اتجاهين هما :-**

- **الاتجاه الأول** ويهتم بتقييم معدل التكلفة الجارية لإنتاج المشروع ومقارنتها بمعدلات التكاليف المتحققة في المشروعات المماثلة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

- **والاتجاه الثاني** ويتناول المقارنة التاريخية لمعدلات التكلفة الجارية في المشروع نفسه بمثيلاتها في السنوات الماضية من ناحية ومقارنة معدلات التغيير في تكاليف المشروع مع معدلات التغيير في تكاليف المشروعات المماثلة من ناحية أخرى.في حين يتمثل البعد الثالث في هذا النوع من التقييم والمتابعة من حيث مدى إمكانيات التطور حيث تتزايد الاكتشافات العلمية وتتطور التقنية يوم بعد يوم وبشكل سريع مما يقتضي على المشروعات العامة مواكبة واستيعاب الجديد من منجزات ومكتسبات العلم والتقنية والأخذ بها حسب احتياجات ومتطلبات مشاريعها وهذا يتطلب وجود أدوات وقنوات وإمكانيات إدارية وفنية كافية وقادرة على استيعاب التطورات والتقنية الحديثة. ويتم في هذا الجانب من التقييم فحص النظم والأساليب والتقنيات الإدارية والفنية المطبقة في المشروع ومدى فاعليتها وكفاءتها ومعاصرتها للتطورات في مجال نشاط المشروع وكذلك مدى قدرتها على ضمان تحقيق وضع تنافسي له مقارنة بالمشروعات المماثلة أو المتنافسة معه (محلياً أو إقليمياً أو عالمياً).

وعلى هذا الأساس يحتاج تقييم ومتابعة المشروعات العامة إلى بناء نظام متكامل لتقييم الأداء بكل دقة وشمولية يكون أكثر دلالة على أدائها، وأكثر قدرة على كشف عقبات تشغيلها وإمكانية تطورها يأخذ في الاعتبار طبيعتها وحالتها الراهنة والمحددات التي تواجهها والإمكانيات المادية والبشرية وخبرتها الفنية وروح التجرد لديها، نتيجة لتعدد أهداف هذه المشروعات وتنوعها وكذلك نتيجة لدورها الإستراتيجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1).

3.متابعة من حيث مجال المعلومات والبيانات المراد دراستها وتقييمها وهي كالتالي:

Follow –up in terms of the quality of the information and data targeted to be studied and evaluated

- **متابعة مالية :** **Financial Follow- up**

وتتركز فعاليات المتابعة في هذا النوع على الجوانب المالية للميزانيات العامة للدولة ابتداءً من المخصصات المعتمدة للخطة بما تتضمنه من تقسيمات على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية وأعمال البنية التحتية والخدمات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية والمشروعات الإنتاجية في المجالات الزراعية والحيوانية والثروة البحرية والصناعة والنفط والمياه والطاقة.

---

(1) د .عيسى الفضلي – أساليب التخطيط والمتابعة (لصالح مجلس التخطيط الوطني) – مركز البحوث الاستشارات –جامعة بنغازي – 11/17 /—21 /2012/11 م

ومقارنة ذلك بالمخصصات الفعلية المعتمدة بقوانين الميزانيات السنوية (المخطط والمعتمد / والمخصص الفعلي) حيث جرت العادة على تقسيم الميزانية العامة للدولة إلى عدة أبواب رئيسية يختص الباب الأول منها بالمخصصات المعتمدة للمهايا والمرتبات وما في حكمها للعاملين بالقطاعات والمؤسسات والهيئات العامة بالدولة .

والباب الثاني يتعلق بمخصصات التسيير والتشغيل في حين يمثل الباب الثالث المخصصات المعتمدة لبرامج ومشروعات التنمية وفي هذا الإطار يقتضي التنويه إلى أن التشريعات النافذة والمتمثلة في قانون التخطيط ولائحته التنفيذية نصت على تخصيص ما لا يقل على (70%) من دخل النفط والغاز لخطط وبرامج ومشروعات التنمية، ويمثل الباب الرابع المخصصات المعتمدة للدعم وموازنة الأسعار .

وقد تتضمن الميزانية العامة باب خامس مستقل يدرج كاحتياطي عام للميزانية العامة، كما تشمل المتابعة المالية التفويضات المالية الصادرة وكذلك التفويضات المصلحية ونسبتها للمخصص والمبالغ المالية المودعة في حساب التحول والمبالغ المالية المسيلة فعلاً في حساب كافة الجهات وكذلك التعديلات و المُناقلات وإجراءات التسوية وكذلك المصروفات الفعلية ونسبة كلا منها حسب أوجه الصرف الفعلية ونصيب كل قطاع ومنطقة مكانية كما تشمل المتابعة المالية الأرصدة المتبقية والمرحلة للسنة المالية الجديدة ،وكذلك تقديم المبررات الحقيقية بشأن عدم التمكن من صرف الميزانية بكاملها حسب المستهدف واقتراح المعالجات اللازمة لتلافي ذلك مستقبلاً كما تشمل المتابعة المالية حجم الالتزامات المضافة خلال فترة المتابعة كتعاقدات جديدة وإجمالي قيمة التعاقدات الأصلية على المستوى الكلي والقطاعي والمكاني.

وعلـى مستوى كل مشـروع وكذلك الإضـافات وإجمالـي قيمـة التعاقـدات المعدلـة وتوزيعـها علـى مختلف القطاعـات بمـا فـي ذلـك إجمالـي المسـدد منهـا خـلال فترة المتابعـة والالتـزام المـالي المتبقـي علـى مستوى القطاعات وبرامج ومشروعات التنمية ولاسيما على مستوى الجهات التنفيذية الوطنية والأجنبية.

وفـي هـذا الإطـار تتضمن نفقـات التنميـة طبقاً لنمـاذج التفويضـات الماليـة والمصلحية أوجـه المصروفات والنفقات التالية:

جدول رقم (14) يوضح أوجه النفقات والمصروفات المحددة في التفويضات المالية الصادرة لمشروعات التنمية

القسم :	البنـــــــــد :
الباب :	البرنامج أو المشروع :

ر.م	أوجـــــــــــــه الصـــــــــــــرف	المبـــــــــــــــــــــــغ
1	شراء وتعويضات أصول ثابتة	
2	الأبنية السكنية	
3	شراء وتعويضات أصول الأبنية غير السكنية	
4	التشييدات (عدا استصلاح الأراضي)	
5	استصلاح الأراضي واستزراعها وتنمية المزارع	
6	السيارات والحافلات (للركاب)	
7	سيارات للشحن والأغراض الأخرى	
8	التأثيثات والتجهيزات	
9	الآلات والمعدات	
10	حيوانات لتكوين رأس المال	
11	المشاركـــة في رأس المال	
12	نفقات التشغيل	
13	نفقات التطوير	
14	القروض	
15	الإعانات للإنتاج	
16	التدريب	

17	نفقات اليد العاملة (عمال / فنيون / خبراء)	
18	نفقات التأمين	
19	خدمات المكاتب الاستشارية	
20	إيجارات الآلات والمعدات ووسائل النقل	
21	شراء منتجات زراعية استهلاكية	
22	شراء أدوية وكيماويات	
23	نفقات أخرى (لم تذكر أعلاه)	
	المجمـــــــــــــــــــوع	
المبلغ بالحروف :		

هذا ويجري كله في إطار المتابعة المالية للمشروعات التي تم التعاقد عليها وهي في مرحلة التنفيذ أو منتهية وعليها التزامات مالية قائمة، أما بشأن المشروعات التي تم الانتهاء منها وتم تصفية التزاماتها المالية واستلامها نهائياً ودخلت مرحلة الإنتاج والتشغيل خاصة الإنتاجية منها فأن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع ، والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج. ويندرج في تكاليف الإنتاج بهذا المفهوم كل النفقات التي يتحملها المشروع (الاستثمارية والتشغيلية). وبالتالي فأن تقارير المتابعة المالية لهذه المشروعات تتركز بياناتها في هذا الجانب في حين تتركز عملية التقييم المالي والاقتصادي في التأكد على وجه الخصوص من الربحية المالية (المنافع للتكاليف /وفترة الاسترداد (المعيار الزمني) / والمعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي) / وصافي القيمة الحالية / ومعدل العائد الداخلي / والقيام بمقارنة النتائج بدراسة الجدوى المالية والاقتصادية التي تمت لهذه المشروعات.

وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على أن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق.

فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل من ذلك لدواعي قد تكون مرتبطة بالأمن الوطني أوقد تكون لاعتبارات اجتماعية مثل توفير فرص عمل أو المشروعات العامة المرتبطة بالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم أو مشروعات المنافع العامة الخاصة بالبنية التحتية وحماية البيئة، وبالرغم من ذلك ينبغي ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح بل ينبغي التحقق من تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها.

- **متابعة فنية :** **Technical Follow- up**

تتركز أعمال المتابعة والتقييم في هذا النوع على الجوانب الفنية لبرامج ومشروعات التنمية والتي تشمل وتتضمن كافة البنود الواردة في جداول الكميات المتعاقد على تنفيذها من أعمال الدراسات والتصاميم والمواصفات وأعمال التهيئة والتسييج والإنشاءات والمباني والأعمال الكهربائية والميكانيكية والأعمال الصحية وأعمال اللياسة والأبواب والنوافذ والطلاء والتزود بالمياه والطاقة وأعمال الأرصفة والرصف وأعمال الأشراف ....إلخ بما في ذلك أعمال التجهيزات والتأثيثات وتحديد نسبة ما يمثله كل بند من البنود من إجمالي قيمة التعاقدات ، وما تم إنجازه منها فعلاً ويتولى أعداد التقارير المتابعة الفنية الدورية كل من الجهة المشرفة على التنفيذ من شركات تنفيذية ومكاتب هندسية أو الفنيين الهندسيين التابعين للجهة صاحبة المشروع أو المشروعات كأشراف ومتابعة (داخلية).

كما يقوم بأعداد هذه التقارير الفنية اللجان الفنية المشكلة من قبل بعض الجهات الفنية المختصة كمتابعة ميدانية من قبل الأجهزة الرقابية ومجلس التخطيط الوطني ووزارة التخطيط . للتأكد من واقعية وسلامة التنفيذ حسب المواصفات والتصميمات والكميات المعتمدة لهذه المشاريع كما تتولى الجهات المختصة بأعمال متابعة سير التنفيذ لمشروعات التنمية بأعداد النماذج الفنية وتعميمها على كافة الجهات العامة بهدف استخلاص أهم المؤشرات الفنية ذات العلاقة بسير التنفيذ خاصة فيما يتعلق بنسبة الإنجاز الفنية لكل مشروع ومعدل التنفيذ العام لكل قطاع وجهة وموقف سير التنفيذ من حيث كونها (منتهية أو جارية أو متعثرة أو متعاقد على تنفيذها ولم يبدأ بها العمل أو مسحوبة) كما يتضمن هذا النوع من المتابعة الفنية تحديد المشروعات المتأخرة وإبراز المشاكل والصعوبات التي تواجه أعمال التنفيذ على مستوى كل مشروع وكل قطاع وجهة من الناحية الفنية والإجرائية واقتراح الحلول اللازمة .

إلى جانب تقييم السياسات والأهداف المخططة (العامة / والنوعية والكمية) ومقارنة ذلك بما هو محقق وما هو منجز فعلاً، وتتطلب عملية تقييم ما نفذ من سياسات وأهداف عامة توفر البيانات الكافية والضرورية واللازمة لعملية التقييم ويعتمد سلامة نتائجها ونجاحها على الشفافية ومدى خبرة وكفاءة العناصر الفنية القائمة بعملية التقييم وكذلك على مدى نزاهتها وحياديتها . والنماذج والجداول المقترحة التالية من المؤمل استخدامها للمساهمة والمساعدة في إجراء عمليات التقييم كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (15) نموذج تقييم السياسات والأهداف العامة الواردة بالخطة أو الميزانية

ر.م	البيان (السياسات أو الأهداف العامة)	نتائج التقييم (مدى تحقيق السياسات أو الأهداف)					الملاحظات
		تم الشروع	تحققت جزئياً	تحققت	لم تتحقق	غير معروف	

جدول رقم (16) نموذج تقييم الأهداف النوعية والكمية المحققة في الخطة أو الميزانية

ر.م	بيان الأهداف	وحدة القياس	سنة الأساس	المستهدف	المحقق	نسبة المحقق إلى المستهدف	الملاحظات (تذكر أسباب الانحراف)

مثـــال حـــول / (حساب معدل الأهداف الكمية المحققة ومعدل الانحراف ومقدار الزيادة عن سنة الأساس)

ر. م	البيان (نوع الهدف)	الكمية في سنة الأساس 2012م	الكميـة المستهدفة في 2017م	الكمية المحققة فعلا في 2017م	نسبة المحقق %	الملاحظات (حساب نسبة الزيادة المحققة عن سنة الأساس وكمية الأهداف المحققة)
1	ب1= (عدد فصول طرابلس)	ك1= 2000	م1 = + 400	مح1 = 300	ن1 = % 75	β1 ، ن1
2	ب2= (عدد فصول بنغازي)	ك2= 1700	م2 = + 200	مح2 = 160	ن2 = % 80	β2 ، ن2
3	ب3= (عدد فصول مصراته)	ك3 = 1100	م3 = + 200	مح3 = 140	ن3 = % 70	β3 ، ن3
4	ب ن = (عدد فصول	ك ن = 900	م ن = + 200	مح ن = 100	ن = % 50	ن ، ن

	الزاوية)					
	المجمـــــوع	5700	1000	700	% 70	

معدل الانحراف عن المستهدف = ن ٩ = م ن – مح ن / م ن = 700 – 1000 / 1000 = – 0.3

نسبة الانحراف = 0.3 - x100 = -30%

نسبة الأهداف المحققة فعلاً = 100 – (30 %) = 70 %

مقدار نسبة الزيادة العامة عن سنة الأساس = ن∝ = مج ن – ك ن / ك ن

مقدار نسبة الزيادة العامة عن سنة الأساس ن∝ = 5700 – 700 / 5700 = 87.72 – 100 = 12.28%

الكمية في سنة الأساس = ن β = ن ٩ / ن ك = 70 / 12.28 = 5.7 × 1000 = 5700

مصدر المعادلات – د. بشير الجبو – وزارة التخطيط – تقييم البرنامج التنموي – 2008 – 2012 م ورقة غير منشورة .

- **متابعة مالية فنية شاملة:** Financial and Technical Follow- up (Comprehensive)

يتضمن هذا النوع من المتابعة والتقييم إلى جانب البيانات المالية والفنية الواردة في الفقرات السابقة(أ و ب) العديد من البيانات الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات الفنية ذات العلاقة بمستهدفات الخطة والميزانية مثل :- معدل الناتج المحلي الإجمالي المحقق مقارنة بالمستهدف ونسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مجمل الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الناتج النفطي وغير النفطي، وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدل الإنتاجية المتوسطة للعمل وميزان المدفوعات وتطور الاحتياطي من النقد الأجنبي ومستويات التضخم وتطور المستوى المعيشي وتطور الحجم السكاني و معدل حجم البطالة وتطور حجم ونوع الخدمات التعليمية والصحية(مدارس / فصول / طلبة / مستشفيات / والآسرة /والهيئات الطبية والطبية المساعدة) وبرامج مكافحة الأمراض وإبراز مدى التطور الحاصل في القطاعات الإنتاجية مقارنة بالمستهدف في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية والثروة البحرية ومدى التنوع والزيادة في الإنتاج الصناعي وإنتاج واستهلاك الطاقة والمياه ومقدار التطور الحاصل في التزود بالمرافق الأساسية بمختلف المناطق السكانية والعمرانية والحضرية وغيرها من البيانات والمعلومات والمؤشرات الفنية والمالية والاقتصادية الواردة ضمن مستهدفات الخطة والميزانية . ولا تقتصر بيانات التقارير

الفنيـة والماليـة الشاملة علـى هـذا الجانب فقط بل ينبغـي أن تمتد لتشمل التطـورات الحاصلـة علـى المستوى المحلـي مقارنـة بأهـداف الألفيـة علـى مستوى برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي والمتمثلـة فـي (القضـاء علـى الفقر والجوع / تحقيق التعليم الابتدائي الشامل / تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرآة / خفض معـدلات وفيـات الأطفال/ تحسين الأوضـاع الصحيـة للأمهـات/ مكافحـة فـيروس نقص المناعـة الإيـدز / والملاريـا والأمـراض الأخـرى / وضـمان الاستدامـة البيئيـة / وبنـاء شراكـة عالميـة للتنميـة) وكـذلك أهداف التنميـة المستدامة للفترة 2015–2030م كمـا ينبغـي أن تتضمن التقارير الفنيـة الشاملـة قياس أدلـة التنميـة البشريـة علـى المسـتوى المحلـي بمـا يتماشـى وينسجـم وتقـرير التنميـة البشريـة لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي والمتضمن (دليل التنميـة البشريـة معـدلاً بعامـل عـدم المسـاواة / ودليـل الفـوارق بين الجنسين /ودليل الفقر المتعدد الأبعـاد) كما ينبغي أن تتضمن التقارير الفنية الشاملة بالإضافة إلى ما سبق ذكره معرفـة واستطلاع الرأي العام المحلي حيال (مستوى الرضا العام عن الحياة) والتي تتضمن على وجه الخصوص معرفة مستوى الأوضـاع السياسية والحريـات المدنيـة ومستوى المعيشـة والعدالـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة ومعـدل البطالـة وقضايا الفساد والمحسوبية ومستوى الخدمات العامة إلى جانب تصورات وآراء السكـان على المستوى المحلي فيمـا يتعلـق بجوانـب مختلفـة مـن حياتهـم ومجتمعهم بهـدف العمـل وباستمرار علـى تحسين أوضـاعهم المعيشـية . بالإضافـة إلـى غيرها مـن البيـانات والمعلومـات الفنيـة والماليـة والاقتصـادية الأخرى. إلـى جانـب تضمين التقارير بالرسومـات والأشكال البيانية التي توضح العديد من المؤشرات الفنية والمالية .

- **مستوى الجهة الرسمية المسئولة على أعمال المتابعة والتقييم :**

The Level of official authority responsible for the Follow up and evaluation

متابعة وتقييم المشروعات العامة عملية مالية وفنية شاملة في أغلب الأحيان تتم خـلال فترات زمنية محددة وتحتاج إلى قاعدة أساسية وعريضة من البيانات يتولى دراستها وتقييمها وصياغتها وإظهار نتائجها مجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين والمختصين في شؤون التخطيط والتنميـة وعلى هذا الأساس فأن عملية المتابعـة وتقييم أداء المشروعات العامـة على مستوى الجهات العامة **يتم وفق المستويات التالية:**

1. متابعة داخلية : Internal Follow- up

أي متابعـة وتقيـيم المشـروع أو المشـروعات ذاتيـاً عـن طريـق الجهـة صاحبـة هـذه المشـروعات أو الإدارات والمكاتب المختصة لديها أو عن طريق فريق من الخبراء والمختصين والفنيين الذين يتم تشكيلهم من طرفها لتحقيق هذا الغرض أو عن طريق تكليف مكاتب هندسية وإشرافية واستشارية متخصصة تتولى السهر

والإشراف على تنفيذ هذه المشروعات طبقا للمواصفات الفنية ورسوماتها وكمياتها وبرامجها الزمنية المحددة والقيام بأعداد تقارير دورية شاملة وتقديمها إلى هذه الجهة لتتولى دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراء بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشؤون التخطيط والتنمية . وينبغي الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أهمية المتابعة والتقييم الداخلي للمشروعات العامة إلا أن هذه العملية غير كافية ولا يصح الاعتماد عليها من قبل الجهات المتعددة والمهتمة بالمشروعات العامة ضماناً للموضوعية و النزاهة والحيادية من ناحية وباعتبار أن ما تُحققه المشروعات العامة يتعدى مسألة الربح المالي والتجاري من ناحية أخرى .

وعلـــى هذا الأســاس لا يصح أن تتولى نفس الجهة صاحبة المشروع أو السلطات التنفيذية ككل عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم في الآن نفسه.

2.متابعة خارجية : The external Follow -up

يحتل هذا النوع من المتابعة والتقييم مكانة وأهمية خاصة ترجع أهميتها إلى عدة أسباب والتي من بينها وأهمها الملكية العامة لهذه المشروعات وما يتطلبه ذلك من اهتمام واسع بأدائها وكذلك طبيعة أغراضها وارتباطها أساسا بتحقيق المصلحة العامة إلى جانب تعدد وتنوع الأهداف التي أُنشئت من أجلها والتي ينبغي التحقق من بلوغها . لذلك تتطلب عملية المتابعة والتقييم لأداء المشروعات العامة جهة خارجية محايدة ووجود نظام تقييم متكامل ، تحتل فيه هذه الجهة مكان الصدارة .

ويمثل التقييم الداخلي في المشروعات نفسها الأساس الذي يعتمد عليه هذا النظام . كما أن وجود جهة مركزية متخصصة ومختصة بتقييم ومتابعة أداء المشروعات العامة يقتضي أن تكون مرتبطة عضوياً بأعلى السلطـــات التشريعية والتنفيذية المسئولة بالدولة لتتولى القيام بوضع أساس ونظام تقييم ومتابعة متكامل تلتزم كافة الجهات والمشروعات العامة بتنفيذه واعتباره جزء متكاملاً مع الأنظمة المحاسبية وعمليات المراجعة والتدقيق الإدارية الداخلية والقيام بعمليات التقييم الإضافية اللازمة لبيان فعالية المشروع .وكفاءته ، ومدى حداثة وتطور وملائمة النظم الإدارية والفنية المطبقة فيه وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون هذه الجهة رفيعة المستوى تدرك الأبعاد الحقيقية لنتائج مهمتها وتلتزم بدرجة عالية من الموضوعية والنزاهة ، ويتخذ عملها صفة الاستمرار والبعد عن الأهواء الشخصية .

مما يتطلب اختيار الأفراد الأكفاء لهذه الجهة القادرين على ممارسة الالتزام المطلوب، والمتمكنين من توجيه وتصميم وتسيير نظام للأداء القادر على إبراز النتائج الفعلية وبيان حقيقة وضع المشروعات، ولهم القدرة على كسب ثقة واحترام جميع المعنيين والمهتمين بأداء المشروعات العامة والقادرين كذلك على كسب ثقة

وتعاون القيادات الإدارية في المشروعات العامة. كما تعمل هذه الجهة على تطوير أساليب تقييمها وتتوسع في مجالاتها وتزيد من الأوجه التي يشملها التقييم فترة بعد أخرى. وكذلك بوضع وتطوير المؤشرات ونظم التقييم الداخلي والخارجي والربط بينهما. إن إيجاد نظام فعال لمتابعة وتقييم المشروعات العامة يتطلب توفير شروط أساسية فضلا عما سبق الإشارة إليه من ضرورة وضوح أهداف التقييم، وتبني مؤشرات معبرة عن مدى كفاءة أدائه، وتحديد الجهات التي يجب أن تقوم بالتقييم، مما يقتضي أن يكون نظام التقييم مبسطاً وواضحاً وأن يؤدي إلى خلق جو من الثقة المتبادلة وأن يكون منفتحا على الرأي العام وان يربط كذلك نظام الحوافز بنتائج التقييم (1).

وفي هذا الإطار ينبغي التوضيح بأنه في الوقت الحاضر يتولى على المستوى الوطني القيام بمتابعة المشروعات العامة طبقاً للتشريعات النافذة بالإضافة إلى الجهات التنفيذية السلطات التشريعية (مجلس النواب (البرلمان) / ولجنة التخطيط والمالية التابعة له) ومجلس التخطيط الوطني ورئاسة مجلس الوزراء واللجان الفنية المشكلة من قبلهما ووزارة التخطيط التي تستعين في أغلب الأوقات بمكاتب استشارية أو عن طريق تشكيل لجان فنية متخصصة من الخبراء والفنيين ،هذا إلى جانب دور ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية في القيام بأعمال المتابعة المصاحبة واللاحقة فيما يخص تنفيذ وتقييم أداء المشروعات والبرامج التنموية العامة.

---

(1)د. عيسى الفضلي – أساليب التخطيط والمتابعة(لصالح مجلس التخطيط الوطني) – مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي – (17 –2012/11/21م)

• الفترة الزمنية الدورية لأعداد تقرير المتابعة

The periodic period of preparation of the Follow- up report

أجمعت كافة القوانين والتشريعات الصادرة والمتعددة منذ قيام الدولة الليبية واللوائح التنفيذية ، ولاسيما القوانين الخاصة باعتماد الميزانيات السنوية العامة للدولة الفترة الزمنية المحددة لأعداد تقارير المتابعة المالية والفنية حيث نصت كافة التشريعات الصادرة من قوانين ولوائح على أهمية أعداد التقارير الدورية في مواعيدها وألزمت كافة الجهات التي تقوم بتنفيذ الميزانية العامة وبرامج ومشروعات التنمية على إنجازها في مواعيدها المقررة حيث نصت تلك التشريعات على أعداد عدة تقارير للمتابعة أولهما تقرير المتابعة النصف سنوي ، والثاني التقرير السنوي الذي يغطي السنة بكاملها.

كما نصت لائحة الميزانية والحسابات وكذلك اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط أعداد تقارير متابعة مالية شهرية وربع سنوية وسنوية فيما يخص تنفيذ مخصصات الميزانية العامة ، والحقيقة أن لكل نوع من هذه التقارير ميزاته وخصائصه وبياناته المالية والفنية التي يتضمنها ويحتويها وذلك على النحو التالي :-

أ. تقارير المتابعة الشهرية والربع سنوية : Monthly and quarterly Follow- up reports

تتركز بيانات هذه التقارير على الجوانب المالية وفق ما نصت عليه القوانين واللوائح المالية للدولة الليبية حيث ألزمت هذه التشريعات كافة القطاعات والمؤسسات والهيئات والجهات العامة التي تمول من الميزانية العامة على أعداد تقارير دورية شهرية وربع سنوية وسنوية ، وفي أي وقت يطلب منها ذلك بياناً يصور الوضع المالي وفق المخصصات المعتمدة لكل جهة ومشروع ويرسل البيان في مدة أقصاها شهر من تاريخ انقضاء الفترة المعد عنها إلى كل من مجلس التخطيط الوطني ووزارتي التخطيط والماليـــة وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية بهدف الوقوف على حقيقة الميزانية من موارد ونفقات بما في ذلك بيان تطور الالتزامات المالية القائمة على المشروعات العامة وذلك وفق ما نصت عليه سجلات لائحة الميزانية والحسابات واللائحة التنفيذية لقانون التخطيط وذلك من أجل دراسة هذه التقارير ومعالجة المعوقات والتحديات واقتراح الحلول وتنفيذ السياسات المالية اللازمة لتغطية العجز الحاصل في مخصصات بعض الجهات والمشروعات أولاً- بأول أثناء سير التنفيذ.

ب . تقرير المتابعة النصف سنوي : Semi-annual Follow- up report

يحظى هذا النوع من التقارير بأهمية كبيرة، فهو يغطي فترة النصف الأول من السنة المالية ، ويوضح المحددات التي تواجه سير التنفيذ خلال فترة المتابعة والذي يمكن أن توظف بياناته في توقعات التنفيذ خلال الفترة الزمنية المتبقية من العام ، وتتم دراسة بيانات هذا التقرير من قبل الجهات المسئولة و المختصة بالتخطيط والتنمية ومن خلال النتائج والملاحظات المستقاة من واقع هذه التقارير يتم اقتراح الإجراءات والسياسات التنفيذية التي تكفل تحقيق الأهداف المخططة في الخطة أو الميزانية السنوية . وتتضمن هذه التقارير في الغالب الموقف التنفيذي والمالي لكل مشروع وكذلك الالتزامات المالية وبيان تفصيلي بالتعاقدات الجديدة التي أبُرمت والمشروعات التي تم إنجازها خلال فترة المتابعة والمشروعات الكبيرة والإستراتيجية الواردة

في الميزانية ومدى تطور موقفها ، وعرض المشاكل والصعوبات التي تعوق تنفيذ المشروعات محل المتابعة ، ورأي الجهة المشرفة على التنفيذ ، ومقترحاتها للتغلب عليها . لذا وبالنظر لأهمية هذا النوع من التقارير ينبغي ألا يزيد موعد أعدادها عن الشهر التالي لإنتهاء الفترة المعد عنها ، وأن أي تباطؤ أو تأخير في إعدادها وإنجازها يقلل من فعاليتها .

ج . تقرير المتابعة السنوي : Annual Follow- up report

يتميز هذا التقرير بقدر كبير من الأهمية والشمولية ، حيث يوضح أثر الإجراءات المتخذة لتنفيذ سياسات الخطة على المتغيرات الكلية والقطاعية والمكانية ولاسيما الاستثمار في كل قطاع ، كما يوضح موقف التنفيذ في المتغيرات والمؤشرات المختلفة حتى نهاية السنة موضوع المتابعة والتقييم بهدف بيان الصورة الكلية لتنفيذ مستهدفات الخطة والميزانية وأثر ذلك على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ويتم أعداد هذا التقرير من واقع البيانات التي تقدمها الجهات المسئولة عن التنفيذ والجهات الأخرى المسئولة عن القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، ويتم في العادة تقديم البيانات وفق النماذج المالية والفنية ونماذج المؤشرات المصاحبة الأخرى، بحيث تغطي تلك النماذج والجداول بيانات سير التنفيذ خلال السنة بكاملها .

ويتضمن هذا التقرير على وجه الخصوص الصورة الكلية للإنفاق الاستثماري مقارناً بحجم الإنفاق الموظف خلال السنة المناظرة، موزعاً على قطاعات الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المكاني(البلديات) مع تحليل أهم الاتجاهات الرئيسية لهذا الإنفاق من واقع بيانات الجهة أو القطاع وحساب التنمية المصرفي ، كما يشتمل هذا التقرير الالتزامات التعاقدية القائمة إجمالاً موزعة كذلك قطاعياً ومكانياً ، والتطور الذي شهدته خلال العام. كما يتضمن هذا التقرير النمو في قطاعات الاقتصاد الوطني مقارنة بالسنوات الماضية ، وإبراز المتغيرات الاقتصادية الحاصلة خلال السنة ، ويشمل كذلك قيمة الإنتاج في الأنشطة الزراعية والصناعية المختلفة ، والناتج المحلي الإجمالي ، والاستثمارات ، والتضخم ، وتطور مستوى المعيشة للسكان ، والقوى العاملة ، والصادرات والواردات ، والميزان التجاري وميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى الموقف التنفيذي للمشروعات من الناحية المالية والفنية إجمالاً وموزعة قطاعياً ومكانياً والتركيز على البرامج والمشروعات الكبيرة والإستراتيجية على وجه الخصوص ، والتعليق على التطورات الحاصلة والنمو المحقق في المؤشرات الكمية والنوعية الذي تحققت خلال السنة في مختلف القطاعات والأنشطة مقروناً بدراسة تحليلية لما حدث من تطور ونمو في تلك المؤشرات ، مع بيان الآثار الإيجابية والسلبية للعوامل الداخلية والخارجية التي أحدثت تأثيراً على التطور والنمو في المؤشرات الكمية وعلى الاقتصاد الوطني في مجمله وما يحدثه من تأثير بتغير

أسعار النفط وتغير أسعار الصرف كما يتضمن هذا التقرير فصل مستقل بأبرز المشاكل والصعوبات والتحديات التي واجهت سير التنفيذ بالاستثمارات والبرامج والمشروعات المخططة والمستهدفة في الخطة والميزانية وكذلك المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني ويتم تصنيف هذه المشاكل في العادة إلى قانونية ، وإدارية ، ومالية ، وفنية ، ومشاكل أخرى.

وعلى هذا الأساس وبناء على ذلك يتم تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها تذليل تلك المحددات وتعمل على تحقيق المخطط والمستهدف في الخطة والميزانية ، وبناء على ما يتميز به هذا التقرير من أهمية ودقة فإن أعداده يتطلب تشكيل العديد من اللجان الفنية ويستغرق عادة فترة أطول من أعداد التقرير النصف سنوي ، وبحيث لا تتجاوز تلك الفترة ثلاثة أشهر بعد الفترة المستهدف أعداد تقرير المتابعة عنها .

خامساً/ أساليب وطرق المتابعة والتقييم methods of Follow up and evaluation

تتعدد أساليب المتابعة والتقييم بتعدد أهداف وأنواع المتابعة والتقييم وبالإمكانيات والعوامل والظروف المحيطة بالجهة التي تقوم بعملية المتابعة وكذلك التشريعات النافذة والخبرات المتاحة لدى مؤسسات الدولة. وبناء عليه فقد جرت العادة بأن تتم عملية المتابعة والتقييم لتنفيذ الخطة والميزانية وفق الأساليب التالية :

أ . أسلوب المتابعة الميداني : field Follow- up

تتم عملية المتابعة بهذا الأسلوب عبر الزيارات الميدانية والاتصال المباشر لمواقع تنفيذ المشروعات المتعاقد على تنفيذها ومواطن ومواقع المشروعات الخدمية والإنتاجية التي دخلت مرحلة الإنتاج والتشغيل من خلال تشكيل فرق عمل فنية مالية متكاملة. ويتم اللجوء لهذا الأسلوب أما لقلة البيانات المتاحة عن المشروع، أو لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية أو بسب المعلومات والبيانات المطلوب جمعها أو للتعرف على المشروع مباشرة واختصار الزمن والوقوف على سير التنفيذ والتعرف على الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجهه أو تحد من مستوى الخدمات والإنتاج وتحول دون تحقيق الأهداف ، والأسباب التي أدت إلى انحراف التنفيذ عن المخطط ، وتحديد الإجراءات والسياسات اللازمة التي ينبغي اتخاذها لتصحيح المسارات وبلوغ الأهداف ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه سير التنفيذ والإنتاج . وعليه ينبغي على الخبراء والفنيين قبل الشروع والقيام بالزيارات والمتابعة الميدانية دراسة ومراجعة الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية المعتمدة للمشروع ومكوناته بما في ذلك التصميمات والرسومات والمواصفات الفنية وقوائم الكميات والبرامج والخارطة الزمنية للتنفيذ ووثائق التعاقدات وملاحقها والشروط الفنية والقانونية لتنفيذ وإنهاء الأعمال. ويتمتع هذا الأسلوب بعدة مزايا من أهمها أنه يتيح التعرف مباشرة وتفصيلياً على مستوى ونوعية التنفيذ والتشغيل

ومعوقاته ومشكلاته وأسبابها وسبل علاجها وخلق نوع من الثقة المتبادلة بين الجهات التنفيذية والجهات المختصة بالمتابعة والتقييم واتخاذها للمواقف الملائمة لمعالجة أوجه القصور إضافة إلى الحصول على العديد من المعلومات الواقعية والدقيقة. وفي هذا الإطار ولتسهيل عملية المتابعة والتقييم الميداني للموقف التنفيذي لمشروعات التنمية فقد أعد المهندسون والخبراء والفنيون في أعمال الإنشاء والأعمار والبناء والتشييد استمارات ونماذج فنية وعملية متفق عليها لتقدير وتحديد نسب الإنجاز الفنية الفعلية المنفذة للمشروعات على أرض الواقع أثناء القيام بالزيارات الميدانية للمباني التعليمية والصحية والسكنية والمباني والمخازن العامة والأعمال الكهربائية وأعمال البنية التحتية من اتصالات وتمديدات مياه وصرف صحي ورصف الطرق والملاعب الرياضية والحدائق والجسور والكباري والعبارات ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية والتحلية والمنشئات الصناعية والسدود المائية والموانئ البحرية ومرافئ الصيد البحري وكذلك المطارات وإنشاء المزارع وحفر الآبار وغيرها من مشروعات التنمية الأخرى وذلك كله حسب جداول كميات المشروع التصميمية. هذا وبهدف مراعاة الدقة وإجراء المقارنة والتدقيق في صحة البيانات والمعلومات أثناء العمل الميداني ينبغي الاطلاع على آخر التقارير الفنية والمستخلصات المالية المعتمدة لهذه المشروعات وكراسة تدوين ملاحظات المهندس المشرف وتوثيق الملاحظات حول أعمال التنفيذ مرئياً أو فوتوغرافياً أو عن طريق الهواتف النقالة أو عن طريق الوسائط التقنية الأخرى ، كما ينبغي إثناء الزيارة إجراء الحوارات والمناقشات وإبداء التساؤلات حول بعض الأمور التي تستوجب التوضيح والتأكيد خاصة بالنسبة للمشاكل والمعوقات التي تواجه سير العمل من المهندس المشرف على التنفيذ وكذلك مهندس الجهة صاحبة المشروع والاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم في تدليل الصعاب وإيجاد الحلول وتحسين وتصعيد وثيرة الأداء ، هذا ومن البديهي الاعتناء بتوثيق موعد الزيارة ويفضل أن تكون مفاجأة وأن يتم استعراض المراحل التنفيذية التي وصل إليها المشروع أثناء الزيارة وكذلك الملاحظات العامة والفنية ومقارنة الخارطة والبرامج الزمنية بما هو منفذ فعلاً مع الإشارة إلى الحالة العامة لموقع المشروع وما هو متوفر من آلات ومعدات ومواد مشونة وعمالة فنية وعادية ومدى تواجد الأطقم الفنية المشرفة على أعمال التنفيذ وهل الأعمال المنفذة أنجزت حسب الأصول الفنية من عدمه. هذا وبالرغم من أهمية هذا الأسلوب فلم يحظى على المستوى الوطني بالاهتمام والعناية اللازمة ويعتبر شبه متوقف أو معدوم ، وذلك لتميز هذا الأسلوب بالتكلفة العالية من ناحية ولقلة الإمكانيات المتاحة البشرية والمادية ومحدودية وسائل النقل والمواصلات لزيارة مختلف المواقع ميدانياً. بالإضافة إلى عدم الوعي التام بأهمية هذا الأسلوب من قبل الأجهزة والسلطات المختصة في هذا الشأن .

والجداول التالية كأمثلة ونماذج توضح توزيع البنود الفنية المختلفة لتقييم ومتابعة تنفيذ مراحل مشروعات المباني العامة والمباني السكنية وتنفيذ وصيانة الطرق وأعمال مشروعات البنية التحتية المتكاملة (مياه – صرف صحي – أرصفة – ورصف الطرق وشبكات تصريف مياه الأمطار....إلخ) أثناء الزيارات الميدانية.

جدول رقم (17) يوضح توزيع بنود الأعمال التنفيذية المختلفة لتقييم ومتابعة مشروعات المباني العامة والسكنية

ر.م	بنـــــود الأعـــمـــــــال	النسبة %	الملاحظـات
1	أعمـــال أختبـــارات التربـــة	% 0.3	
2	أعمـــال الحفـــر + الـــردم	% 1.7	
3	الأعمـــــال الخرســـانيـــة	% 32	
4	أعمـــــال المبـــانـــي	% 5	
5	أعمـــــال البيـــــاض	% 5	
6	تكسيـــــة السطـــــح	% 2	
7	تكسيـــــة الأرضيات والحـوائط	% 11	
8	أعمـــال الأسقف المعـلقـــة	% 3	
9	أعمـــــال الـدهـانـــات	% 6	
10	أعمـــــال الخشـب والنجـارة	% 7	
11	الأعمـــــال الصـــحيـــة	% 7	
12	الأعمـــــال الكهربـائيـــة	% 7	
13	المصـــــاعـــــــد	% 4	
14	استكمال كافة الأعمال وإجراء الأختبارات	% 1	
15	الأعمـــــال الخـارجيـــة	% 8	
المجمـــــــــــــــــــــــوع		**% 100**	

جدول رقم (18) يوضح توزيع بنود الأعمال التنفيذية المختلفة لتقييم ومتابعة مشروعات تنفيذ الطرق وصيانتها خلال الزيارات الميدانيـــة

ر.م	بنـود الأعمـال (الرئيسية)	النسبة %	الملاحظـــات

1	الأعمـال التمهيديـة	%9.10	تشمـل تنظيـف الموقـع وقطـع الأشجـار (الأسـاس الحبيبـي) وهـدم المباني القائمـة والأسوار ونقلها للمكب.
2	أعمـال الأتربـة	%5.90	تشمل الحفر في التربة العادية والأرض الصخرية وأعمال الردم .
3	أعمـال الرصـف	%25.0	وتشمل قطع وإزالة طبقات الرصف القديمة ونقل المخلفات إلى المقالب وتوريد وفرش مادة الأساس الحبيبي والدمك وتوريد ورش طبقة التشريب m.c .o وتوريد الطبقة السطحية الرابطة وتوريد وفرش الطبقة الإسفلتية السطحية وتوريد ورش مادة Rc2 .
4	الأعمـال الإنشائيـة	%28.0	وتشمل توريد وتركيب المواسير البلاستيكية وتوريد وتركيب خرسانات متنوعة.
5	أعمال مختلفة (أخرى)	%32.0	وتشمل فك بردورات خرسانية قديمة ونقلها إلى المقالب وتوريد وتركيب بـردورات خرسـانية فـوق فـرش خرسـانية مـع السـاند الخرسـاني وتوريـد وتركيـب سـياج معـدني مجلفـن مـرن وتوريـد وتركيـب علامـات مروريـة مختلفة وتخطيط وطلاء سطح الطريق متقطعة ومستمرة بما في ذلك ممرات المشاة.
الـمجمـــــــــــــوع		**% 100**	

جدول رقم (19) يوضح توزيع بنود الأعمال التنفيذية المختلفة لتقييم ومتابعة مشروعات تنفيذ مشروعات المرافق المتكاملة خلال الزيارات الميدانية

ر.م	بنـود الأعمـــــــــــــــال (الرئيسية)	النسبة %	الملاحظـــــــــــــــات
1	شبكـــة الصرف الصـــــــحي	% 22.0	
2	خطوط الضـــــــــــخ	% 7.0	

3	شبكة تصريف ميـــاه الأمطار	% 30.0	
4	أعمال شبكة الميـــــــاه	% 25.8	
5	أعمال شبكـــــة الكهرباء	% 4.0	
6	أعمــــــــــال الطرق	% 8.0	
7	أخرى (وتشمل الأعمال الهندسية وعلاوة المنطقة)	% 3.2	
	المجمـــــــــــــــوع	% 100	

ب . أسلوب المتابعة المكتبي : Office Follow- up

تتم متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشروعات التنموية بهذا الأسلوب مكتبياً عبر تقارير المتابعة التي تعدها الجهات التنفيذية بالاعتماد على مجموعة من الاستبيانات والاستمارات والجداول الفنية والمالية والتي تتلاءم وطبيعة وخصوصية كل قطاع ونشاط وجهة يتم متابعتها والتي من خلالها يتم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة على مستوى كل مشروع وبرنامج ونشاط . وتتكون عملية المتابعة المكتبية من خلال سلسلة من العمليات والخطوات تبدءا بأعداد النماذج والاستمارات الملائمة وتحديد البيانات المطلوبة والمستهدف الحصول عليها وتعميمها على كافة الجهات التنفيذية وعند وصول وورود البيانات يتم مراجعتها وتحليلها وإظهار النتائج وصياغة التقارير الفنية والمالية الشاملة على مستوى كل جهة وقطاع نوعي. تم أعداد تقرير نهائي وشامل على مستوى الاقتصاد الوطني يوضح فيه تطور معدلات التنفيذ ومساراته والمشكلات والتحديات التي تجابهه ومسبباتها واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومن تم تقديم هذا التقرير بما تضمنه من معلومات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية إلى السلطات التشريعية والتنفيذية ذات الاختصاص والعلاقة والمخولة قانوناً باتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل وتقويم الانحراف . ويتميز هذا الأسلوب بانخفاض التكلفة الكلية مقارنة بأسلوب المتابعة الميداني وعدم احتياجه لأطقم وعناصر فنية ومالية كبيرة خاصة عند التزام كافة الجهات بتوفير البيانات بالكيفية المطلوبة والأوقات المحددة واستخدام التقنيات الحديثة في معالجة البيانات وتحديثها وتقديمها للجهات المختصة في الوقت المناسب وفي شكل تقارير دورية منتظمة ومتواصلة ومستمرة ودائمة.

ج . أسلوب المتابعة الثنائي(المزدوج (الميداني . المكتبي)): Dual follow - up (Field- Office)

يـتم فـي العـادة مـن خـلال هـذا الأسـلوب المـزج بـين المتابعـة المكتبيـة والمتابعـة الميدانيـة لتحقيـق أهـداف الأسلوبين من ناحية خاصة بالنسبة للبرامج والمشروعات الكبيرة والإستراتيجية إلى جانب تحقيق العديد من المزايا الأخرى خاصة في ظل توفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الغرض والتي من أهمها أن هذا الأسلوب يهيئ للقائمين بأعمال المتابعة والتقييم إمكانيات كبيرة للمقارنة والمطابقة بين البيانات والمعلومات المكتبية والواقع الميداني للمشروعات والبرامج سواء كان ذلك في مراحل التنفيذ أو التشغيل أو الإنتاج كما يتيح للمختصين الإلمام التام والتعرف على الانحرافات التي تواجه أعمال التنفيذ ودراسة أسبابها في عين المكان وتشخيصها وتقديم الحلول اللازمة بشأنها . كما تُمكن القائمين بتنفيذ هذا الأسلوب من إجراء التقييم الفني الدقيق لعمليات التنفيذ والتشغيل، خاصة بالنسبة للمشروعات الإستراتيجية والكبيرة التي تـــــم الانتهاء منها ،والتحقق من مدى مساهمتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى مطابقة هذه المشروعات مع مخططاتها وجدواها الفنية والاقتصادية والمالية ، وإلى جانب ذلك ينمي هذا الأسلوب الخبرة العملية للقائمين على أعمال المتابعة ويمكنهم من إجراء أعمال التقييم بكل موضوعية ودقة وحيادية وشفافية ويتيح لهم الحكم على مصداقية ودقة البيانات والمعلومات الواردة في تقارير المتابعة المكتبية .

سادساً/ استخدام التقنيات الحديثة في متابعة تنفيذ مشروعات التنمية
Modern Used technologies and implementation following-up of development projects

أدى الدور البارز للمعرفة إلى ظهور مجتمعات يطلق عليها مجتمعات المعرفة، وهي مواكبة في ذلك للتحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، سواء باستخدام التقنيات الجديدة، أو تحديث البرامج والتقنيات الموجودة وترقيتها، بالإضافة إلى المساهمة في ظهور مصطلحات حديثة في هذا الجانب كمصطلح التحول الرقمي(1).

---

(1)دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة. الاتحاد الأوروبي، مؤسسة هينرش بل الألمانية مكتب الشرق الأوسط العربي :URL [Accessed: 13.08.2017].

وتتعدد المفاهيم حيال التحوّل الرقمي الذي يمكن اعتباره ظاهرة ناتجة عن مجموعة من التقنيات الرقمية الحديثة، والتي تعمل بشكل متزامن، والتي من بينها تقنيات الحاسوب، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وغيرها، إذ أن التحوّل الرقمي يؤدي إلى إنتاج كميات كبيرة وجديدة من المعلومات، يمكن أن تساهم في عمليات صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي. ويمكن كذلك تعريفه على أنه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير الأداء المؤسسي، وزيادة الفاعلية والكفاءة في مستوى تقديم الخدمات الحكومية عبر توظيف التقنيات الحديثة والمتجددة. وتماشيًا مع الثورة الصناعية الرابعة، وما تقدمه من تقنيات حديثة، وفعالة في تحسين الأداء وجودة العمل، فقد توجهت الدول إلى تطويع هذه التقنيات واستخدامها بما يتناسب واحتياجاتها المتعددة، بالإضافة إلى التكنولوجيا المبتكرة .

ومن أبرز ما جاءت به هذه التقنيات الحوسبة السحابية والنطاق العريض وتقنية البلوك– تشين، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وأهم ما يميّزها هو إمكانية استخدامها في كافة المجالات والقطاعات المختلفة، أي أن كمية المنافع التي تقدمها كبيرة، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي(1) ولاسيما التنموي.

ولم يقتصر استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على القطاع الخاص، بل بادر القطاع العام ومؤسساته في الدول المتقدمة باستخدامها، إذ يعمل فيها هذا النظام على تحليل البيانات بطريقة ذكية، ويساعد على اتخاذ القرارات وتوفير عوائد مالية، والتوجه نحو استخدام تقنية (البلوك– تشين) ، التي يمكن تعريفها على أنها "تقنية للتخزين والتحقق من صحة وترخيص المعاملات الرقمية بدرجتيّ أمان وتشفير عاليتين قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة .

وقد سارعت دول العالم إلى تبني هذه التقنيات في تحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية متطورة، مع تطوير أساليب تقديمها للمستخدمين، ومواكبة ذلك في هذا الجانب، بما يستجيب لرؤيتها وتطلعاتها المستقبلية، والتي تؤكد على أهمية المعرفة، وضرورة مواكبة العالم في تطوراته التكنولوجية، وتدريب الكوادر البشرية على التعامل مع تقنياتها المختلفة ، وفي هذا الإطار يوضح الشكل التالي تصور لاستخدام التقنيات الحديثة في متابعة تنفيذ مشروعات التنمية (2).

---

(1) المتابعة والتقييم إجابات عملية لأسئلة جوهرية، مؤسسة فريدريش إيبرت (2014) بيروت. لبنان .

(2) المصدر للشكل التوضيحي (دراسة نشرت بجريدة الرياض السعودية بتاريخ 2013/10/11 م بعنوان استخدام التقنيات الحديثة في الرقابة الفنية على إشراف وتنفيذ مشروعات التنمية م. سعد بن ناصر الغيثي).

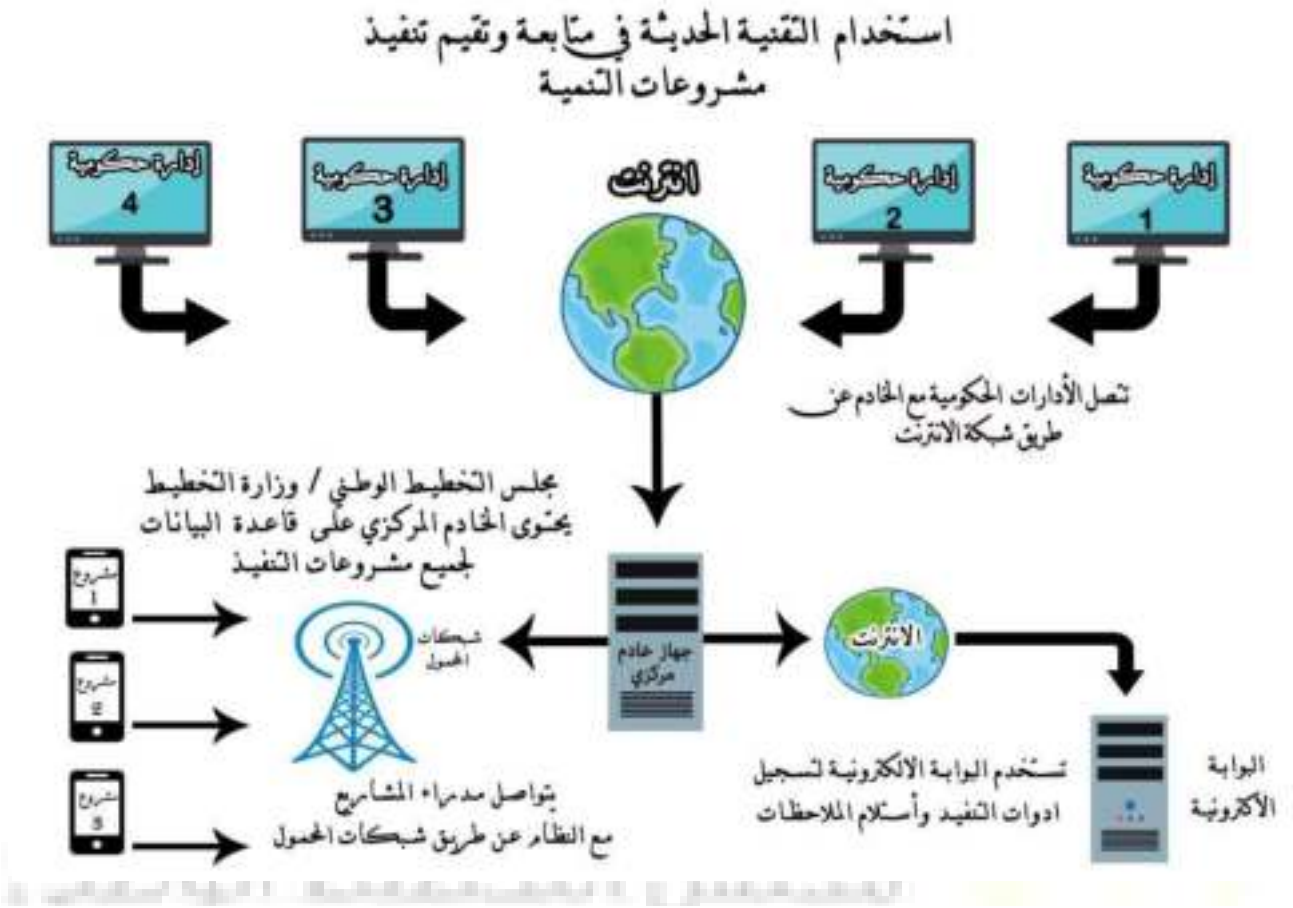

ونظراً للأهمية البالغة في تسخير استخدام التقنيات الحديثة في متابعة وتقييم تنفيذ مشروعات التنمية والاستفادة من النظم الالكترونية الخاصة بمتابعة المشاريع المستخدمة على المستوى الدولي والنظر في إمكانية تطبيقها محليا بما يتمشى والتشريعات السارية، لذلك فان الضرورة تقتضي مواكبة هذه التطورات العلمية والتقنية في هذا المجال، وذلك بتأسيس نظام متكامل لمتابعة وتقييم مشروعات التنمية تحت اسم المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشروعات يتم عن طريقها ربط مجلس التخطيط الوطني ووزارة التخطيط بكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية الممولة من الخزانة العامة بمنظومة حاسوبية تبنى على أساس انسياب المعلومات وتبادلها بين كل من الجهات المختصة بتنفيذ مشروعات التنمية والجهات المختصة بالمتابعة والتقييم، بحيث يتم تسليم التقارير الفنية المطلوبة في أوقاتها المحددة وذلك في إطار تطوير الأداء المؤسسي، وزيادة الفاعلية والكفاءة حيال المتابعة والتقييم عبر توظيف التقنيات الحديثة والمتجددة، للتأكد والتحقق من تنفيذ الخطط التنموية والتصرف في الميزانيات المخصصة وفق الاعتمادات والتفويضات الصادرة (1) في هذا الشأن.

مصدر للشكل التوضيحي (دراسة نشرت بجريدة الرياض السعودية بتاريخ 2013/10/11 م بعنوان استخدام التقنيات الحديثة في الرقابة الفنية على إشراف وتنفيذ مشروعات التنمية م. سعد بن ناصر الغيثى) .

(1) الرصد والتقييم، بعض الأدوات والطرق والمناهج، مجموعة البنك الدولي (2004). واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية 2017م.

المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشروعات :

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات الصحيحة لمتخذي القرار بناءً على معلومات دقيقة لمتابعة سير العمل ومستوى الانجاز وتذليل معوقات التنفيذ والمساعدة في إعداد برامج وجداول زمنية لإدارة المشروعات ومتابعة أدوات التنفيذ من شركات مقاولات ومكاتب استشارية، والتأكد من الالتزام بمخططات التنفيذ والعقود والمواصفات الفنية للمواد، كما يقدم لمتخذي القرار والمهتمين بمتابعة المشاريع ما يحتاجونه من دراسات وبيانات إحصائية ومعلومات فنية يحتاجونها لوضع سياسات التطوير ومتابعة انجاز المشروعات مقارنة بما هو مخطط ومستهدف، هذا و يعتمد النظام المقترح على أحدث التقنيات المستخدمة في عالم التكنولوجيا لضمان مستوى عال من الدقة والسرعة في انتقال المعلومات بين الجهات المختصة (أصحاب المصلحة) ومتخذي القرار بشكل متزامن ومتجانس، حيث يتم استخدام نظام المعلومات الجغرافية ونظام الخرائط العالمي لتحديد موقع المشروع ومكوناته ومواصفاته الفنية ونسب الانجاز وتطور العمل بالموقع ، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل أساسي على تقنيات الحواسب اللوحية المرتبطة بأعمال الموقع من قبل جهات الإشراف والمتابعة ، ورفع التقارير بشكل سريع ودقيق إلى قواعد البيانات، هذا بالإضافة إلى استخدام الخرائط البيانية التي توضح بيانات مجمعة تساعد على فهم ومقارنة النتائج بين القطاعات المختلفة بشكل أدق وأسهل والشكل التالي يوضح الفكرة المتعلقة بالمنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشروعات.

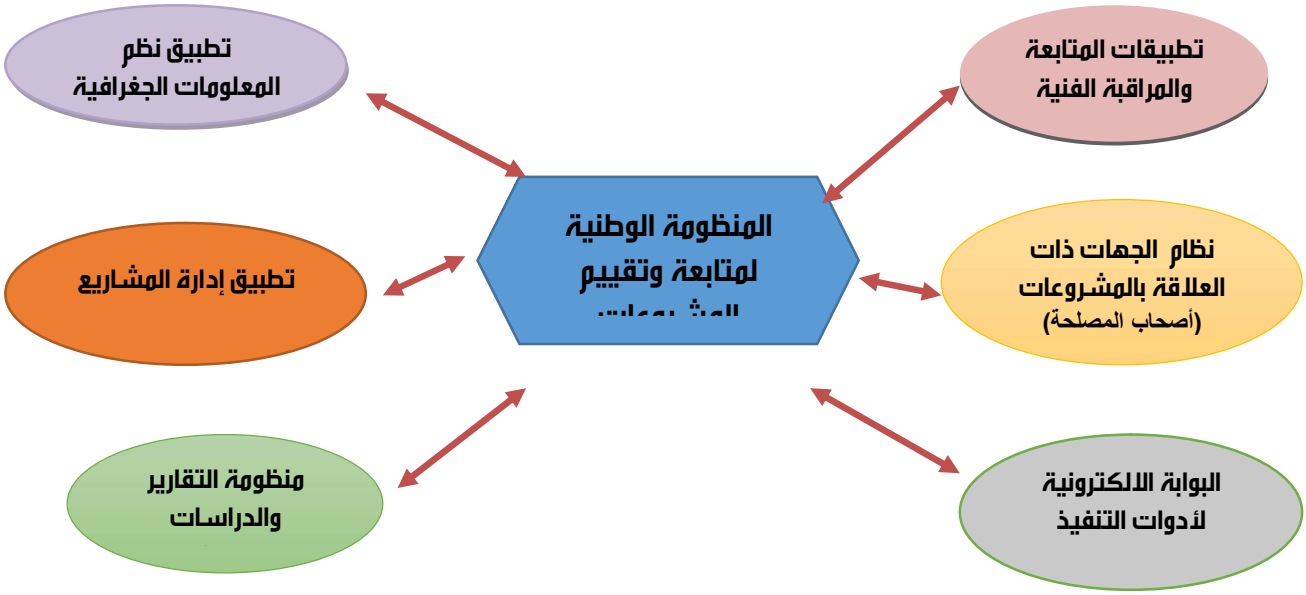

1. **الوظائف الرئيسية للمنظومة :**

- **توفير** لوحة تحكم أمام متخذي القرار تبين المؤشرات الحقيقية لأداء كل مشروع (مراقبة التكاليف والبرامج والجداول الزمنية وغيرها) بدلا من قراءة التقارير (المكتوبة)، وبالتالي يمكن التعرف على أوجه القصور بدقة ومحاسبة المسؤول عنها (1).
- **تسجيل** وتوثيق بيانات عقود المشاريع (رقم واسم العقد، قيمة العقد، تاريخ توقيع العقد، اسم الاستشاري والمقاول المنفذ، حالة العقد وغيرها من بيانات).
- **تسجيل** أعمال المشروع وتوقيتات تنفيذها ومقارنتها مع الجدول الزمني المحدد بالعقد ومن ثم توفر مراقبة تنفيذ أعمال المشروع ومعرفة مدى توافقها مع الجدول الزمني.
- **تحديد** موقع المشروع وإحداثياته على الخرائط، ومن ثم توفير إمكانية مراقبة مراحل تطور إنجاز أعمال المشروع بسهولة.
- **التحقق** من الزيارات الميدانية للمراقبين الفنيين.
- **توفير** إمكانية التواصل مع الاستشاريين والمقاولين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة.
- **مراقبة** اجتياز العينات للاختبار من خلال تسجيل نتائج اختبار العينات الصادرة من المختبرات الفنية مع توفر إمكانية مقارنتها بالقيم القياسية المسجلة بالنظام.
- **تنفيذ** أعمال المراقبة الفنية اليومية للمشاريع وتسجيل الملاحظات من قبل المراقبين الفنيين من خلال التطبيقات الحاسوبية.
- **إمكانية** حصر الكميات المنفذة والمستلمة ومراجعة المستخلصات المقدمة من المقاولين طبقا لجداول الكميات وتسجيل الملاحظات لكل بند إذا كان به أعمال جزئية تفصيلية.
- **توفر** إمكانية تصنيف المشاريع على خرائط جوجل بأكثر من طريقة على حسب الموقع الجغرافي أو نوع المشروع ومتابعة التنفيذ بكل دقة وسرعة .

(1)المركز الدولي للاتصالات وثيقة التكنولوجيات الرقمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2021 م.

مكونـــات المنظـــومة المقترحـــة :

تحتوى المنظومة على عدد من التطبيقات والمنظومات الفرعية وهي :

1.تطبـــيق إدارة المـــــشروع :

وتتركـز المهمة الأساسية لهذا التطبيق من النظام في تسجيل كافة بيانات المشروعات بشكل دقيق يشمل البيانات الأساسية للمشروع والجهات الاستشارية والجهات المنفذة، ضمن أرشيف كامل بكافة المستندات التي يحتويها المشروع، وتحديد موقعه على نظام الخرائط الدولية، بالإضافة إلى الرسومات الهندسية وتعديلاتها وجداول الكميات والمواصفات والذي يعد الوحدة الأساسية للمشروع والتي بها يتم قياس نسبة الإنجاز الفعلي والمالي لكل مشروع وبما يمكن من خلال هذا التطبيق التعرف على سير العمل بالمشروع.

2..تطبيـــق المراقبـــــة والمتابعـــة الفنيـــــة :

والذي يمكن من خلاله المراقبة الفنية المكتبية والمتابعة عن بعد للمشاريع الكبيرة والإستراتيجية والميدانية لسير العمل والاطلاع على دفتر الزيارات و أوامر التعيير وكراسة حصر الكميات والتقرير اليومي والزيارات الميدانية في مواقع التنفيذ ورفع التقارير في الحال ، وفي إي وقت لسرعة اتخاذ القرار(1) .

وتتم المتابعة في هذا الشأن باستعمال أحدث الوسائل المتوفرة مثل شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة، كما يمكن استخدام الطائرات المسيرة والتصوير الجوي وكل الأدوات التقنية التي تمكن الأجهزة المختصة من الاطلاع على سير العمل ومتابعته بشكل سريع ودقيق.

3. تطبيق الجهات ذات العلاقة بالمشروعات (أصحاب المصلحة) :

ويتمثـل هذا التطبيق في الجهات ذات العلاقة والاختصاص (أصحاب المصلحة) مثل مصلحة التخطيط العمراني ومصلحة المساحة والحماية المدنية والمجلس البلدي والتعليم والزراعة والبيئة، وأي جهة أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع، ويعمل النظام على إنشاء ملفات خاصة بكل مستخدم على حدة، وهذه الملفات تحتوي على معلومات متكاملة لكافة البيانات الخاصة بالمستخدم والمشروعات التابعة له والواقعة في نطاق اختصاصه.

ويتـم إدارة التواصل بين مختلف الأطراف والاستشاريين والمقاولين عن طريق البريد الإلكتروني والرسائل النصية SMS حيث يمكن إرسال إشعارات أو إنذارات أو تنبيهات عامة كذلك.

Project Management Handbook, Version 1.1 – July 2006 (1)

4. تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية :

تعرف نظم المعلومات الجغرافية على أنها تقنيات حديثة ومتطورة تستعمل في إعداد الخرائط، وتحليل المعالم والأحداث، والمساعدة على اتخاذ القرارات، كما أنها توفر قواعد البيانات اللازمة من أجل القيام بالإحصائيات، وإظهارها على الخرائط، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التشغيلية والتخطيطية لدى من يستعملون هذه الأنظمة.

وتعد أنظمة المعلومات الجغرافية من أقوى الأنظمة المستخدمة في دعم القرارات، وتسهيل الحصول على المعلومات، وتحليلها وتقديم نماذج تصلح للدراسة ومعرفة تأثير آثار أي قرار قبل تنفيذه، وتعتبر أنظمة المعلومات الجغرافية ضرورية جداً من أجل نشر وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية لتسهيل تقديم المعلومات ولاسيما متابعة تنفيذ المشروعات من خلال شبكة الإنترنت.

هذا وتدعم أنظمة المعلومات الجغرافية المخططات العمرانية للمدن والقرى، وآلية توزيع السكان، بالإضافة إلى تحديد أفضل المواقع لتوطين المشروعات وتقديم الخدمات الجيدة للسكان، وطرق توزيع الخدمات الحالية، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع المتعلقة بالتخطيط الحضري، بالاعتماد على معايير عالمية متخصصة في هذا المجال .

5. البوابة الالكترونية المركزية لقيد وتسجيل أدوات التنفيذ:

وتستخدم هذه البوابة لقبول مستندات قيد وتسجيل أدوات التنفيذ المختلفة وهي شركات المقاولات العامة والمتخصصة والمكاتب والشركات الاستشارية الهندسية والمتخصصة في المجالات ذات العلاقة بمشروعات التنمية المختلفة، وفق التشريعات السارية وذات العلاقة بالقيد والتسجيل والتصنيف .

ويتم عن طريقها إجراء المراجعات واستلام الملاحظات واستيفاء كافة البيانات، وترتبط البوابة الكترونيا بكافة الجهات الحكومية وتتم إدارتها وتشغيلها عن طريق جهة متخصصة بإشراف مجلس التخطيط الوطني ، أو

وزارة التخطـيط ، كمـا يـتم مـن خـلال البوابـة تسـجيل كافـة المتغيـرات المتعلقـة بـأدوات التنفيـذ مثـل الغرامـات والمخالفات والجزاءات وتجديد القيد، لتسهيل عمل الجهات الإدارية في الحصول على أدوات جيدة للتنفيذ عند طرح العطاءات.

6. منظومة التقارير والدراسات الإحصائية :

عن طريقها يتم إصدار التقارير الفنية وتجميعها وتحليلها وإرسالها إلى الجهات الحكومية والرقابية كل فيما يخصـه من خـلال التنسيق والتكامل مـع مراكـز المعلومـات والتوثيـق النوعيـة التابعـة للجهـات العامـة ولاسـيما مصلحة الإحصاء والتعداد والهيئة الوطنية للمعلومات ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة في هذا الشأن.

هذا وحتـى يتسنى إنجاز هذا الأسلوب للمتابعة ينبغي على الجهات المختصة بهذا الأمر (مجلس التخطيط الوطني ، و وزارة التخطيط) القيام بإجراء الدراسات الفنية حيال تطبيق هذا الأسلوب من خلال تشكيل لجنة فنية من خبراء التنمية والمتابعة والبرمجة وتقنية المعلومات والشبكات وغيرها من التخصصات ذات العلاقة لإعداد تصور لاستخدام هذا الأسلوب من التقنيات في أعمال متابعة مشروعات التنمية.

أولاً / مكانة المتابعة والتقييم في القوانين واللوائح و قرارات اعتماد الهياكل والتقسيمات التنظيمية:
Status of follow -up and evaluation in laws, regulations, decisions and organizational divisions

أ) في قوانين التخطيط : In planning Laws

بالنظر لأهمية المتابعة والتقييم في المنظومة التنموية فقد أولت القوانين المتعاقبة الخاصة بشؤون التخطيط أهمية بالغة ومتميزة لعملية المتابعة وأكدت عليها في العديد من موادها ونصوصها وألزمت كافة الجهات الممولة من الخزينة العامة بوضع هذه القوانين موضع التنفيذ وذلك على نحو تسلسل التشريعات التالية :

1.القانون رقم (5) لسنة 1963م :-

نص هذا القانون ، في الفقرة (2) من المادة الثانية على أن من اختصاص ومهام مجلس التخطيط القومي القيام سنوياً باستعراض وتقويم ما حققه تنفيذ الخطط من تقدم ، وأعداد تقرير سنوي عن النشاط الإنمائي يقدم إلى مجلس (الأمة) بعد إقراره من مجلس الوزراء ، ونشره بعد ذلك . كما نصت الفقرة (هـ) من القانون على قيام المجلس بإنشاء نظام للمراجعة وتعديل خطط التنمية على أساس النتائج التي تم تحقيقها أو إذا دعت لذلك المقتضيات الفنية أو المالية ، **كما نصت الفقرة (هـ) من المادة الثانية** على أن من بين اختصاصات وزارة التخطيط والتنمية (الأداة التنفيذية لمجلس التخطيط القومي) أعداد مشروعات تقارير المتابعة السنوية للمجلس ودعوة الوزارات والمصالح إلى تقديم تقارير دورية عن نشاطها في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية ومتابعتها (1).

2.القانون رقم (85) لسنة 1970 م بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية :-

نصت الفقرة (ر) بالمادة الثانية على أن من اختصاص مجلس التخطيط الأعلى القيام سنوياً باستعراض وتقييم ما حققه تنفيذ الخطط من تقدم، وإعداد تقرير سنوي عن النشاط الإنمائي يقدم إلى (مجلس قيادة الثورة) سابقاً بعد إقراره من مجلس الوزراء. كما نصت المادة الخامسة الفقرة (د) على

---

(1)القانون رقم (5)لسنة 1963 .

اختصاص وزارة التخطيط في إعداد التقارير الدورية السنوية، والنصف السنوية عن متابعة تنفيذ الخطط وتقديمها للمجلس، كما نص هذا القانون على الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة في سبيل تحقيق ذلك موافاة الوزارة بتقارير سنوية ونصف سنوية عن نشاطها في تنفيذ برامج التنمية ومتابعتها .(1).

3.القانون رقم (2) لسنة 1427 ميلادية . 1997 ف :-

نص هنا القانون في الفقرة (2) من المادة الخامسة على أن من اختصاص أمانة التخطيط في ذلك الوقت متابعة تنفيذ المشروعات التنموية وأعداد الدراسات التقويمية الاقتصادية والفنية حولها وأعداد التقارير الدورية السنوية ونصف السنوية عن متابعة تنفيذ الخطة (2) .

4.القانون رقم (13) لسنة 1430 ميلادية . 2000 مسيحي :-

نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون والفقرة الثالثة من المادة الثالثة على اضطلاع مجلس التخطيط العام بدور فعال في المتابعة حيث نصت الفقرتان في هذا الشأن على ما يلي :

- **القيام** من خلال تقارير المتابعة الدورية باستعراض وتقويم ما حققه تنفيذ الخطة من تقدم وإعداد تقرير سنوي يعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية (سابقا) .
- **متابعة** تنفيذ مشاريع خطط التحول وميزانياتها السنوية والتحقق من حسن تنفيذها وأعداد التقارير التقويمية حولها .
- **كما** ألزمت المادة السادسة من القانون اللجان الشعبية العامة النوعية واللجان الشعبية للشعبيات (سابقاً) والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة موافاة مجلس التخطيط العام بتقارير متابعة نصف سنوية وسنوية توضح الصرف على كل مشروع من المشاريع التابعة لها ، ونسبة التنفيذ ، مع إبراز ما يعيق

تنفيذ المشروع ، وللمجلس عند تأخر الجهات عن ذلك اتخاذ ما يلزم من إجراء لدى الجهات التنفيذية المختصة (3).

ب) في لوائح قوانين التخطيط : – in planning laws regulations

- **ألزمت** الفقرة (4) من المادة (22) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) بشأن التخطيط وحدات التخطيط والمتابعة بالوحدات الإدارية العامة بأن تتولى أعداد تقارير متابعة ربع سنوية عن تنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية الاقتصادية .

---

(1) القانون رقم (85) لسنة 1970م.
(2) القانون رقم (2) لسنة 1997م.
(3) القانون رقم (13) لسنة 2000م.

- **كما أكدت** المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط على إلزام كافة الجهات التي تتبعها أي مشروعات خطة التحول التي يجري تنفيذها أن تحيل إلى المجلس والهيئة تقارير متابعة نصف سنوية وسنوية ، وكلما طلب منها ذلك ، تتضمن البيانات المالية والفنية ، وما يعترض سير التنفيذ من صعوبات ، كل ذلك على النموذج الذي يصدر وفقاً لأحكام هذه اللائحة ، على أن يقدم التقرير في مدة أقصاها شهر من تاريخ انقضاء الفترة المعد عنها التقرير.
- **كما** نصت المادة السابعة والثامنة عشرة **من نفس اللائحة على الأتي** :–
- **تعد** القطاعات والشعبيات (سابقا) والهيئات والمؤسسات العامة في نهاية كل ثلاثة أشهر ، وفي أي وقت يطلب منها ذلك بياناً يصور الوضع المالي لكل مشروع ، ويرسل البيان في مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من انقضاء الفترة المعد عنها البيان إلى كل من المجلس وأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة وأمانة اللجنـــة الشعبية العامة للمالية وأمانة اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية (سابقا) (1).
- **وأن تمسك** كل جهة تتولى تنفيذ مشروعات التحول سجلاً يعرف باسم سجلات الالتزامات، تقيد فيه أولاً بأول الالتزامات التي تحمل بها الجهة بالنسبة لكل مشروع على حدة سواء أكانت هذه الالتزامات عقوداً أو أوامر شراء أو غير ذلك ، ويراعى في جميع الحالات قيد قيمة كل التزام وما طرأ عليه من تغيرات بحيث يمكن التعرف في أي وقت على المبلغ الواجب الوفاء به ، ومواعيد استحقاقه ويرسل ملخص من محتويات سجل الالتزامات في نهاية كل ثلاثة أشهر وعند الطلب إلى كل من المجلس وأمانة اللجنة الشعبية العامة

للاقتصاد والتجارة وأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية وأمانة اللجنة الشعبية لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية (سابقاً) .

- **كما** نصت المادة رقم (45) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط على أن تتولى جميع الجهات موافاة المجلس أو المجالس بالبيانات والمعلومات المطلوبة وفي الآجال التي تحددها ، ووفقاً للأسس التي تضعها. وللمجلس والمجالس عند عدم التزام أية جهة بحكم هذه المادة أن تطلب إيقاف معاملات الجهة المقصرة فيما يتعلق بالمشروع أو المشروعات المعنية.
- **في حين** نصت المادة العاشرة من لائحة حسابات التنمية بأن لوزارة التخطيط أن تطلب من الوزارات والهيئات العامة المختصة جميع البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بمشروعات التنمية ، كما لها أن توفد مندوبين من قبلها لجمع ما يلزم من بيانات أو معلومات في هذا الصدد أو للتحقق من صحتها .

---

(1) اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000م.

- **كما** ورد ضمن الفقرة التاسعة من المادة الثالثة عشرة باللائحة الداخلية لمجلس التخطيط العام (سابقاً) الصادرة بموجب القرار رقم (10) لسنة 1369 و.ر-2001 مسيحي **بشأن الاختصاصات التفصيلية للجهاز الإداري للمجلس الأتي :**
- **اقتراح** أسس الإشراف على تنفيذ مشاريع خطط التحول، وميزانياتها ومتابعتها ، والتحقق من حسن تنفيذها ، وأعداد التقارير التقويمية حولها واقتراح ما يلزم من معالجات من حيث تأجيل ، أو إلغاء ، أو وقف الصرف على أي مشروع متى كان ذلك لازماً .
- **وفي** الفقرة الثالثة من نفس المادة القيام بمراجعة تقارير المتابعة الدورية ، وإجراء ما يلزم من دراسات وتحليلات بشأنها ، بغرض تقويم ما حققه تنفيذ الخطط والميزانيات من تقدم ، وإعداد التقرير السنوي والتقارير الأخرى ذات العلاقة بعمل المجلس (1) .

ج . في قرارات اعتماد الهياكل والتقسيمات التنظيمية الخاصة بمجلس التخطيط الوطني :

In decisions adoption of Structures and organizational division

أ . الخاصة بمجلس التخطيط الوطني : National planning Council

أولـى قرار أمين مجلس التخطيط العام رقم (63) لسنة 1369 و. ر . 2001 مسيحي بشأن تنظيم الجهاز الإداري للمجلس أهمية لعملية المتابعة والتقييم حيث تضمنت تقسيمات الهيكل التنظيمي وفقاً للمادة الثالثة من القرار إدارة خاصة تسمى (إدارة شؤون المتابعة وميزانية التحول) أسند إليها العديد من المهام والاختصاصات المتعلقة بالمتابعة والتقييم وذلك طبقاً لنص المادة الثانية عشرة من هذا القرار.

وفي العام 1375 و.ر– 2007 مسيحي صدر قرار أمين مجلس التخطيط الوطني رقم (2) بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي ، والملاك الوظيفي لأمانة سر المجلس حيث تضمن الهيكل التنظيمي إدارة خاصة للمتابعة والتقييم. **وفي إطار** ما تقتضيه مصلحة العمل صدر قرار أمين مجلس التخطيط الوطني رقم (11) لسنة 1378و.ر الموافق 2010 مسيحي بشأن إعادة تنظيم الجهاز الإداري للمجلس، وطبقاً لنص المادة (الثالثة) الفقرة الثامنة من هذا القرار تضمن الهيكل التنظيمي إدارة مستقلة تسمى (إدارة المتابعة والتقييم) وحددت المادة (11) اختصاصات هذه الإدارة وفي العام 1379و.ر- 2011 مسيحي صدر قرار أمين مجلس التخطيط الوطني رقم (2) بإجراء بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمجلس بإنشاء إدارة مستقلة لشؤون الخبراء وإضافة مكتب أخر للتعاون الفني.

---

(1) اللائحة الداخلية لمجلس التخطيط الوطني الصادرة بموجب القرار رقم (10) لسنة 2001م.

وفي العام 2011 م وبقيام ثورة (17) فبراير المجيدة تم تشكيل لجنة تسييرية لمجلس التخطيط الوطني وذلك بموجب كتاب السيد / مسئول شؤون بناء القدرات بالمكتب التنفيذي التابع للمجلس الوطني الانتقالي رقم (ب. ق / 010 / 09 / 011) بتاريخ 8 / 9 / 2011 م) **وفي إطار** تنفيذ الاختصاصات التنفيذية للجنة التسييرية لمجلس التخطيط الوطني صدر القرار رقم (8) لسنة 1433 هـ 2012 م بشأن إجراء بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للمجلس وذلك بإضافة وإنشاء مكتب مستقل للخدمات والعلاقات العامة إلى جانب التقسيمات الواردة في الهيكل التنظيمي السابق . وفي العام (2015) م .

وبناءً على ما انتهت إليه اللجنة التسييرية للمجلس في اجتماعها (العاشر) المنعقد بتاريخ 6 /2/ 2015 م صدر قرار اللجنة التسييرية رقم (21) لسنة 2015 م بشأن إعادة تنظيم الجهاز الإداري للمجلس وقد تضمن الهيكل التنظيمي هدا بموجب المادة (2) من هدا القرار إدارة مستقلة تسمى (إدارة المتابعة والتقييم) تتولى وفقاً لنص المادة الثامنة من هذا القرار **على وجه الخصوص ممارسة المهام والاختصاصات التالية :-**

- **دراسة** وتحليل تقارير المتابعة وتقويم ما تحقق من أهداف تنموية ومتابعة حركة حساب التحول ومراجعة مشروعاته ومخصصاته وإعداد التقارير اللازمة حيالها .

- **متابعـة** المشروعات واقتراح ما يلزم من معالجات من حيث تأجيل ، إلغاء ، أو وقف الصرف على المشروعات متى تبين ضرورة ذلك .
- **متابعـة** المصروفات والالتزامات وإعداد التقارير اللازمة عن حساب التحول مع مراعاة اختصاصات الجهات الأخرى ذات العلاقة .
- **اقتراح** الأولويات لتنفيذ مشروعات التحول وتقديم تقارير دورية عنها .
- **متابعة** تنفيذ مشروعات خطط التحول ومخصصاتها السنوية والالتزامات القائمة عليها والتحقق من كفاءة التنفيذ .
- **التعاون** مع الجهات ذات العلاقة لبناء قاعدة معلومات حول مشروعات التحول ومخصصاتها ونسب إنجازها والالتزامات القائمة عليها .
- **المشاركة** في إعداد المقترحات اللازمة حول مخصصات التحول وتقديراتها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- **اقتراح** الشروط الواجب توفرها في أدوات التنفيذ من حيث القدرة والكفاءة والخبرة وإبداء الآراء الفنية من حيث المفاضلة فيما بينها للتعاقد .
- **إبداء** الملاحظات اللازمة حول العقود المبرمة والتأكد من استيفاء الشروط الفنية والمالية لبنودها ، واقتراح إعادة النظر فيها متى تبين ضرورة ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- **هذا وقد** أكد القرارين رقم (7) لسنة 2019م والقرار رقم (64) لسنة 2021م للسيد / رئيس مجلس التخطيط الوطني بشأن إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي لديوان المجلس على وجود إدارة مختصة بمتابعة تنفيذ خطط وبرامج التنمية تعني بمتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية.

ب . الخاصة بوزارة التخطيط : OF The Ministry of planning

فـي 29 مـارس 2012 مـيلادي صـدر قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (137) لسـنة 2012 م باعتمـاد الهيكـل التنظيمـي واختصاصـات وزارة التخطيط وتنظيم جهازها الإداري وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على اختصاصات الوزارة والتي من بينها **وفق الفقرة السابعة من هذه المادة ما يلي :**

- **تقويم** ما حققه تنفيذ الخطط متوسطة وطويلة المدى " من خلال نشاط المتابعة " أو البرامج السنوية من تقدم تنموي واتخاذ ما يلزم من إجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية لتعجيل أو تأجيل أو إلغاء أو وقف تنفيذ بعض الخطط تمشياً مع أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة .

- **وقد تضمن** الهيكل التنظيمي للوزارة وفق المادة (الرابعة) إدارة مستقلة تسمى (الإدارة العامة لمشاريع الميزانية والمتابعة والتقييم) . وحددت المادة (التاسعة) اختصاصات هذه الإدارة والمتمثلة في :

- **المشاركة** في إعداد الميزانيات العامة وتطوير العلاقة بين أوجه الإنفاق في بنود الميزانية .
- **إعداد** مشروعات ميزانية التنمية وتبويبها لتتضمن توزيعاً قطاعيا ومكانيا لتسهيل مراقبة ومتابعة تمويل الجهات والهيئات المنفذة للمشاريع .
- **مسك** السجلات الخاصة بمخصصات خطط وميزانيات التنمية ومتابعة ما يطرأ عليها من تغيير.
- **إعداد** وإصدار التفويضات المالية لمشروعات التنمية ،وإعداد بيانات الالتزامات والمصروفات على المشروعات وتحديثها كل ثلاثة أشهر .
- **متابعة** تجميع البيانات الخاصة بتنفيذ مشروعات التنمية مع الوزارات والمناطق والأجهزة ، ولها أن توصي بإيقاف أو استرداد الأموال المفرج عنها لصالح أي مشروع إذا لم تزودها الجهة التابع لها المشروع بالبيانات المطلوبة .
- **المساهمة** في إعداد الميزانية العامة للدولة وتطوير العلاقة بين الباب الأول والثاني والبنود الواردة بميزانية التنمية وتحديد الآثار والتغيرات التي تطرأ عليها في المدى المتوسط .
- **تحديد** مواطن الضعف أو الخلل في عملية التنسيق القطاعي في إعداد مشروعات وخطط وبرامج ميزانية التنمية ولها على الأخص توضيح الاحتياجات الاستثمارية للمشروعات التي تحت التنفيذ واقتراح حجم مخصصاتها على ضوء الالتزامات القائمة والمتوقع صرفها خلال فترة التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى ضوء ما توفره هذه الجهات من بيانات .
- **متابعة** السياسات والإجراءات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية .
- **وضع** المعايير والمؤشرات القياسية لتقييم أداء الوزارات في مدى تحقيق السياسات العامة والأولويات الوطنية ، وتقييم مستوى الأداء ونسب الإنجاز في تنفيذ البرامج والمشاريع ضمن الأطر الزمنية المحددة .
- **متابعة** وتقييم أداء الجهات المختصة في تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم تقارير متابعة سنوية ونصف سنوية حول نتائج المتابعة ، لتبيان مدى تحقيقها للأهداف والأولويات الوطنية وفقاً للمؤشرات والمعايير التي يتم إقرارها بموجب قرارات مجلس الوزراء أو السلطة التشريعية .
- **المساهمة** مع الإدارات العامة المختصة بالوزارة والوزارات الأخرى في إعداد خطط وبرامج وميزانيات التنمية.
- **التنسيق** مع الإدارات المختصة في كل من وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي فيما يخص التصرف في مخصصات البرنامج التنموي والتحقق من توفر المبالغ المعتمدة للتنمية بشكل منتظم .

- **إعـداد** منظومـة معلومـات وبيانـات حـول المشروعـات التنمويـة مـن الميزانيـات تتضمـن مخصصـات الميزانيـة والتفويضات المالية في صورة تدفقات نقدية ، ونسب الإنجاز المحققة في تنفيذ المشروعات ، ومعالجتها لبيان الانحرافات في التنفيذ واستنباط المؤشرات العامة في عملية المتابعة ووضع الإجراءات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة الخطط والبرامـج التنمويـة .
- **الإشراف** على إجراء دراسات التقييم اللازمة للخطط والبرامج والمشاريع لكي تساعد صانعـي القرار على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتصويب الخلل في التنفيذ .
- **إعداد** التقارير الدورية تتضمن استعراض الإنجازات المحققة والمتوقع تحقيقها في ضوء أهداف وسياسات خطة التنمية ، والصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع ، والاقتراحات المناسبـة لتحسين الأداء وتدليل الصعوبات التي تواجهها.

هـذا وفـي ختـام استعراض الجانب التشريعي مـن قوانين ولوائـح وقـرارات تخص متابعـة وتقيـيم مشروعات التنمية يقتضـي التنويـه إلـى أن العديد مـن القوانين واللوائـح والقرارات الهيكليـة سواء علـى مستوى القطاعات والمؤسسـات العامـة والأجهزة والبلـديات تضـمنت ضـمن هياكلها التنظيميـة إدارات ومكاتـب وأقسـام للتخطـيط والمتابعة مختصة بشؤون التخطيط والتنمية ومتابعـة وتقييـم المشروعات الخاصـة بجهاتها وأسندت إليها العـديد مـن المهام والاختصاصات الفنيـة ذات العلاقة بهذا الجانب والذي لا يسع المقام هنا لذكرها بالتفصيل .

منهجية إعـــــداد التقارير

أولاً / منهجية أعداد تقارير المتابعة الدورية (الآلية)
Methodology for preparing periodic automated follow- up reports

ألزمت كافـة التشريعات النافذة من قوانين ولوائح وقرارات ذات العلاقـة بشؤون التخطيط والتنمية كافـة الجهات التنفيذيـة الممولـة مـن الميزانيـة العامـة للدولـة ولاسيمـا وزارة الماليـــة ومصـرف ليبيـا المركـزي بضـرورة موافـاة مجلس التخطيط الوطني ووزارة التخطيط بتقارير متابعة دورية وحددت الأوقات والبرامج الزمنية اللازمة والتي ينبغي التقيد بها والتي حددتها هذه التشريعات سواء كانت هذه التقارير شهرية . ربع سنوية . نصف سنوية. وسنوية وكذلك نوعيتهـا مـن حيث كـونها تقاريـر ماليـة أو فنيـة شاملـة (تتنـاول الأوضـاع الماليـة والفنيـة والاقتصادية والاجتماعية ...الخ) وبالنظر لأهمية هذه التقارير فـأن كافـة القوانين الخاصـة باعتماد الميزانيـات السنوية أفردت لها العديد من النصوص والمواد وأكدت على ضرورة إنجازها في مواعيدها .

وبنـاءاً عليـه وحتـى يتم وضـع هـذه التشريعات موضـع التنفيـذ وتحقيـق الأهداف المرجوة منها فـأن الأمـر يقتضي توفير الإمكانيات اللازمة (بشرية ومادية) بما في ذلك تجهيز المنظومات الالكترونيـة ، ووضـع وتنفيذ منهجية علمية وعملية وإجراءات تناسقية مستمرة وشاملة ومتكاملة ومستمرة مع كافة الجهات التنفيذية لأعداد تقـارير المتابعـة المطلوبـة بالشكـل الفنـي والمهنـي اللائـق . حيـث يتـولى تنفيـذ هـذه المهمـة حاليـاً وزارة التخطيـط (الأداة التنفيذية لمجلس التخطيط الوطني) وذلك بما يتفق وينسجم والتشريعات النافذة .

حيث يمر إنجاز هذا العمل بعدة مراحل وإجراءات تسلسلية فنيـة متكاملـة ووفـق منهجيـة وبرامج زمنيـة يمكن استعراضها على النحو التالي :

- **المرحلة الأولى (التمهيدية) : The first stage (preliminary stage)**

تتولى الإدارة المختصة بوزارة التخطيط (الإدارة العامة لمشاريع الميزانية والمتابعة والتقييم) في هذه المرحلة القيام بأعمال التهيئة الفنية الأولية التي تهدف إلى إعداد وإنجاز تقارير المتابعة الدورية حيث تقوم هذه الإدارة بإعداد المناشير الخاصة بإعداد هذه التقارير وتعميمها على كافة الجهات التنفيذية الممولة من ميزانية التنمية . بحيث تتضمن هذه المناشير على وجه الخصوص الإشارة إلى القوانين واللوائح والقرارات النافذة والأهمية المرجوة من إعداد هذه التقارير والتنويه إلى حلول موعد إعدادها وتحديد البيانات والمعلومات والإحصائيات المطلوبة ويتم إرفاق هذا المنشور بالعديد من الاستثمارات والنماذج والجداول المالية والفنية والتنبيه إلى ضرورة التقيد بها واستيفاء كافة بياناتها ومراعاة الدقة في أعدادها والتقيد بالموعد النهائي المحدد لتزويد الوزارة بالتقارير والمعلومات المطلوبة ، بما في ذلك المطالبة بموافاتها بهذه التقارير والبيانات في شكل نسخ ورقية وأخرى الكترونية (EXCEL) .

ويتم تعميم المنشور والاستمارات والجداول المالية والفنية وجداول المؤشرات والإحصائيات المطلوبة على كافة الجهات الممولة والمعنية بتنفيذ مخصصات التنمية المعتمدة بالقوانين الخاصة بالميزانية خلال السنة المالية من قبل وزارة التخطيط طبقا للتشريعات النافذة.

وفي هذا الإطار تتضمن هذه المرحلة كذلك (مرحلة التهيئة) قيام الإدارة المختصة بتقنية المعلومات بمراجعة وتطوير المنظومات الإلكترونية الخاصة بمتابعة مشروعات التنمية والنظر في إمكانية تحديثها بما ينسجم ويتلاءم مع الكم الهائل من البيانات والمعلومات المطلوبة أو المتوقع ورودها من الجهات التنفيذية إلى وزارة التخطيط بما في ذلك الأخذ في الاعتبار الإضافات المستهدف إضافتها سواء أكان ذلك من حيث المُدخلات أو المخرجات بحيث تشمل كافة التصنيفات والرموز الفنية لجميع القطاعات والبرامج والمشروعات

والعقود ولاسيما الجهات (الأدوات)التنفيذية (المقاولة) من شركات وطنية وأجنبية وشركات مشتركة وكذلك من حيث كون البرامج والمشروعات رئيسية وفرعية أو من حيث كونها (دراسات / تصميم / تنفيذ / إشراف ....الخ) لذات المشروع أو البرنامج .

ويبدءا العمل في هذه المرحلة بالنسبة لتقرير المتابعة السنوي في العادة مع بداية الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر من كل عام ، كما يتزامن في هذه المرحلة القيام بتشكيل لجان وفرق العمل الفنية والتي تتكون من مجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين من داخل وخارج الوزارة والدين يستعان بهم في عملية التقييم وإنجاز هذا العمل بالشكل الفني والمهني اللائق . وفي هذا الإطار وحتى تكون الصورة واضحة وشاملة ومتكاملة لعملية أعداد تقارير المتابعة والتقييم سيتم لاحقاً استعراض الجداول والنماذج المالية والفنية التي يتم تعميمها في الغالب على القطاعات التنفيذية وبمراعاة خصوصية كل قطاع وجهة بهدف توفير البيانات و المعلومات والتقارير المطلوبة .

- **المرحلة الثانيـة لأعداد تقارير المتابعة : The second stage**

وتتضمن على وجه الخصوص الخطوات والإجراءات التالية :

أ- **استلام** تقارير المتابعة الواردة من مختلف القطاعات والجهات و القيام بحصر الجهات المتأخرة والمتخلفة والتي لم تقم بإحالة وتقديم التقارير المطلوبة منها .

ب- **مراجعة** بيانات ومعلومات تقارير المتابعة التي تم إحالتها من قبل القطاعات وكافة الجهات المعنية بتنفيذ الميزانية من قبل الفريق المختص بالاستلام والمراجعة الأولية بهدف التأكد من توافقها مع الجداول الفنية والمالية المطلوبة بما في ذلك التأكد من صحة ودقة بياناتها وتكاملها وحصر وتوثيق كافة الملاحظات حولها.

ج- **إعادة** مخاطبة الجهات المتأخرة والمتخلفة عن تقديم تقارير المتابعة من جديد وكذلك الجهات التي سجلت بشأنها الملاحظات وكذلك تحديد النواقص بهدف التصحيح والتصويب واستكمال بياناتها المطلوبة.

د- **استلام** الردود على الملاحظات والقيام بالمراجعة والتدقيق النهائي للتقارير والمعلومات والبيانات الواردة من قبل الفريق الفني المختص بالمراجعة والفحص والتدقيق ، ومن ثم إحالة كافة البيانات والوثائق إلى العناصر الفنية المختصة بعملية التصنيف والترميز وتقنية المعلومات . وينبغي أن يستغرق إنجاز هذه المرحلة في أقصى تقدير (أربعة أسابيع) بحيث لا يتجاوز نهاية الشهر الأول من العام المالي الجديد (يناير) وذلك طبقاً للتشريعات النافذة .وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة من واقع التجارب العملية إلى أن

هذه المرحلة تعتبر من أصعب المراحل التي يمر بها أعداد تقرير المتابعة والتي يتوقف عليها إنجاز هذا العمل في الوقت المحدد وبالشكل الفني المطلوب سواء كان ذلك من حيث البعد الزمني أو من حيث شمولية البيانات ودقة المعلومات وتكاملها وبالتالي فأن النجاح في إنجاز هده المرحلة سيؤدي إلى نجاح وإنجاز واستكمال المراحل الأخرى اللاحقة بكل سهولة ويسر.

- **المرحلة الثالثـــــة لأعداد تقارير المتابعة : Third stage**

بعد إنجاز أعمال المرحلة التمهيدية وتوفير واستكمال البيانات والمعلومات وتدقيقها في المرحلة الثانية يبدأ العمل والمباشرة الفعلية في إعداد تقرير المتابعة خلال هذه المرحلة من خلال الخطوات التالية :-

أ- **القيـام** بتصنيف وترميز كافة القطاعات والجهات الممولة من ميزانية التنمية وكذلك المشروعات الرئيسية والفرعية وجميع العقود والبرامج الواردة بتقارير المتابعة لمختلف الجهات التنفيذية وذلك في شكل برامج ومشروعات رئيسية وفرعية كعقود (الدراسات / والتصاميم /والتنفيذ /والأشراف / والتجهيز/ والتأتيثات / والتدريب.. الخ). وفي هذا الإطار ينبغي توضيح مفهوم الترميز (Coding) فهو قاعدة لتحويل معلومة على سبيل المثال (حرف / كلمة / عبارة / إشارة) إلى شكل أو تمثيل أخر كعلامة مختصرة أو سري (علامة واحدة مقابل علامة أخرى) وليس بالضرورة من نفس النوع أو الطول.

ففي مجال الاتصالات ومعالجة المعلومات الترميز هو العملية التي يتم من خلالها تحويل المعلومات من المصدر إلى رموز ليتم إيصالها إلى الهدف . في حين أن فك الترميز هو عملية عكسية وهو تحويل هذه الرموز رجوعاً إلى المعلومات المفهومة من قبل المتلقي.(1) وعملية الترميز في إطار إعداد تقارير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية يتولى إنجازها مجموعة متخصصة من خبراء المتابعة وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات باعتبارها عملية فنية ونوعية متخصصة بحيث يتم تحديد وتخصيص ووضع رمز وترقيم محدد ومستقل لكافة الجهات الممولة من ميزانية التنمية وكذلك الحال بالنسبة لكافة البرامج والمشروعات الرئيسية والفرعية بهدف تنظيم إدخال البيانات وتسهيل عملية تجميعها وإخراجها بشكل فني منظم ومرتب والمثال التالي يوضح بصورة مبسطة كيفية تنفيذ هذه العملية :

مثال :/ أسم الجهة ⬅ مجلس التخطيط الوطني الرمز والترقيم الخاص به هو (NPC 1)

رقم المشروع الرئيسي الأول يكون كالتالـــــــــــي ⬅

NPC	0	0	0	1	1

NPC	0	0	0	2	1

ورقم المشروع الرئيسي الثاني يكون كالتالـــــــــــي ←
وهكذا حتى نهاية جميع المشروعات الرئيسية ، في حين يكون

NPC	0	0	1	1	1

ترقيم المشروع الفرعي الأول للمشروع الرئيسي الأول كالتالـــي ←

NPC	0	0	2	1	1

وترقيم المشروع الفرعي الثاني للمشروع الرئيسي الأول كالتالـــي ←

NPC	0	0	3	1	1

وترقيم المشروع الفرعي الثالث للمشروع الرئيسي الأول كالتالي ←

وهكذا يتم ترقيم بقية المشروعات الرئيسية والفرعية كافة التابعة لهذه الجهة .

ب- **ترحيل** البيانات والمعلومات الواردة بالتقارير بعد تصنيفها وترميزها إلى مركز المعلومات أو الإدارة المختصة بتقنية المعلومات أو الجهة التي تحتوي منظومة المتابعة الالكترونية بهدف إدخال كافة المعلومات ومعالجتها وإنتاج الجداول والمخرجات الإحصائية النهائية.(التفصيلية والمجمعة).

ج- **استخراج** المؤشرات الفنية والمالية والإحصائية بشكل نهائي ومتكامل من المنظومات الخاصة بذلك مثل منظومة حزمة البرامج الإحصائية (SpSS) المطورة (Statistical Package For social Sciences) ويتم انجاز هذه المرحلة خلال فترة زمنية لا تتجاوز (أربعة أسابيع) من الشهر الثاني من العام الجديد (فبراير) .

Wikipedia (1)

- **المرحلة الرابعة :** **The fourth stage**

(مرحلة الدراسة والتحليل للمؤشرات الإحصائية)

يتولـى فريق الخبراء والفنيين المختصين خلال هذه المرحلة دراسة وتحليل البيانات والمعلومات والجداول والمؤشرات الإحصائية (مخرجات المنظومة) بما في ذلك مراجعة النتائج ومقارنتها بالأهداف والسياسات والميزانيات المعتمدة خلال فترة المتابعة والقيام بإنجاز مهمة هذه المرحلة من خلال عملية (القياس – والتقييم) وإظهار النتائج والمؤشرات وكتابة وصياغة التقرير في شكله النهائي(المبدئي) بحيث يشمل ويتضمن هذا التقرير بعض المقارنات قياساً ببيانات ومؤشرات المنظمات الدولية مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/ وتقارير منظمة الفاو FAO/ واليونسكو UNESCO/ومنظمة الصحة العالمية WHO/ ومنظمة العمل الدولية ILO / ومجلس حقوق الإنسان UNHRC/ وصندوق النقد الدولي IMF ....الخ) بهدف أبراز وأجراء المقارنات وتحديد وقياس الأوضاع والمؤشرات الوطنية مقارنة

بالمؤشرات الدولية والإقليمية والعربية.وينبغي أن يتم إنجاز هذه المرحلة في موعد أقصاه (أسبوعان) (الأسبوع الأول والثاني) من الشهر الثالث من العام المالي الجديد (شهر مارس) .

- **المرحلة الخامسة : (المرحلة ما قبل الأخيرة) The fifth stage (The penultimate stage)**

(مرحلة المراجعة)

يتم في بعض الأحيان والأوقات تعميم التقرير بعد صياغته في شكله النهائي (المبدئي)على كافة القطاعات والأجهزة التنفيذية كل حسب اختصاصاتها ومهامها التنفيذية بهدف القيام بالمراجعة وإبداء أية ملاحظات حول ما جاء بالتقرير المعد من قبل وزارة التخطيط بهدف مراعاتها والأخذ بها عند صياغة التقرير في شكله النهائي. وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أنه من النادر ما يرد التعليق أو الإشارة إلى أية ملاحظات من الجهات التنفيذية بخصوص هذه التقارير. ويتم في العادة تحديد المدة الزمنية اللازمة للرد وإبداء أية ملاحظات في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ وصول هذا التقرير إلى هذه الجهة (الأسبوع الثالث من شهر مارس).

- **المرحلة السادسة : The sixth stage (Final stage)**

(المرحلة الأخيرة) مرحلة التصويب النهائي وإعداد ملخص للتقرير:

وتتضمن هذه المرحلة ما يلي :-

أ) **الأخذ** بالملاحظات الواردة من القطاعات والأجهزة التنفيذية إن وجدت والقيام بالمعالجات والتصويبات اللازمة مما يهيئ إلى القيام بالخطوة التالية والمتمثلة في أعداد ملخص بأهم البيانات والمعلومات والمؤشرات الفنية والمالية المحققة خلال فترة المتابعة بالمقارنة بالمستهدف تحقيقه وإبراز وتحديد الانحرافات وتشخيص أسبابها وأعداد ملخص بأهم المشاكل والصعوبات والتحديات آلتي واجهت سير التنفيذ إلى جانب تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لمعالجتها .

ب- **إحالة** تقرير المتابعة الفني والمالي الشامل والمتكامل إلى السلطات التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة و إلى مجلس التخطيط الوطني ومجلس الأمن القومي وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية بهدف الإطلاع والإحاطة والقيام باتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ومواجهة التحديات ومحاسبة وتحديد الجهات التي قصرت في أداء مهامها بهدف تحسين وتصعيد وثيرة الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينتهي بذلك العمل من أعداد تقرير المتابعة بنهاية الأسبوع الرابع من شهر(مارس) من كل عام.

ثانياً / تركيب وترتيب الهيكل والإطار الفني لتقرير المتابعة السنوي :-

Composition and arrangement of the structure and technical framework of the annual follow-up report

يتكون هيكل تقرير المتابعة السنوي على المستوى الوطني في العادة من مجموعة أجزاء مرتبة يتصدرها الكلمة الافتتاحية يليها المقدمة تم إعداد الأجزاء التالية :-

- الجزء الأول : المؤشرات العامة للأداء ونمو الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.
- الجزء الثاني : مؤشرات النمو للأهداف القطاعية والجهات التابعة لها.
- الجزء الثالث : الموقف التنفيذي للبرامج والمشروعات على المستوى المكاني (البلديات).
- الجزء الرابع : الموقف التنفيذي للبرامج والمشروعات عن المستوى الكلي من حيث نسبة الانجاز الفنية والمالية.
- الجزء الخامس : الخاتمة وملخص المشاكل والصعوبات والتحديات وكذلك التوصيات والمقترحات، ويتضمن المؤشرات العامة لأداء ونمو الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي والمتمثل في :

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) بما في ذلك هيكل الناتج المحلي الإجمالي / ونسبة مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية / ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت والإنتاجية المتوسطة للعمل، والملحق رقم (1) يبين الجداول والمعلومات المطلوبة لتغطية وإنجاز هذا الجانب.

ثانياً : المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي لنفقة المعيشة ومعدل التضخم) ،والملحق رقم (2) يبين الجداول اللازمة لتغطية وإنجاز هذا الجانب.

ثالثاً : بيانات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وتشمل بيانات التجارة الخارجية / ومعدل انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج / وميزان المدفوعات الليبي وتطور الاحتياطيات الدولية من العملة.
والملحق رقم (3) يبين الجداول اللازمة لتغطية وإنجاز هذا الجانب.

رابعاً : برامج التمليك والتحول نحو الملكية الخاصة بحيث يشمل هذا الجانب عدد الوحدات الاقتصادية المملكة وإجمالي عدد المملكين حسب المنطقة والبلدية وكذلك حسب النشاط الاقتصادي ،وقد يتضمن هذا الجزء حجم ونوع المشاريع والاستثمارات الممولة من الخارج على المستوى الوطني من خلال تقارير الواردة من الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة وفروعها القائمة بالمناطق المختلفة ، وكذلك الصناديق والهيئات الاستثمارية بالخارج .

والملحق رقم (4) يوضح البيانات المطلوبة لتغطية وإنجاز هذا الجانب.

خامساً : السكان والاستخدام ويتضمن هذا الجزء على وجه الخصوص تطور عدد السكان واستخدام الليبيين وغير الليبيين ولاسيما تطور استخدام المرأة الليبية في سوق العمل وكذلك العلاقة بين السكان الليبيين والمستخدمين الليبيين ووضع الباحثين عن العمل من الليبيين في الاقتصاد الوطني (تطور الاستخدام والبطالة) بما في ذلك تطور عدد العاملين بالقطاع العام وبيان تطور الإحصاءات والمؤشرات الحيوية، والملحق رقم (5) يوضح الجداول اللازمة لتغطية وإنجاز هذا الجانب.

وبالنظر لأهمية (الجزء الأول من التقرير) فأنه من الأهمية بمكان استعراض البيان التالي لفهم واستيعاب الجوانب المتعلقة بمستوى الأداء الاقتصادي ومؤشراته ونتائج التحليل والتفسير والدلالة في هذا الجانب (1) وذلك كما يلي :-

---

(1)الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية –الشعبة الإحصائية- دراسات في الأساليب دليل الحسابات القومية – السلسلة واو –العدد 85

جدول رقم (20) بيان تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي

ر.م	البيـــــــــــان	المؤشـــــــــــرات	التحليل والتفسير والدلالة
1	المستويان العامان للأداء الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	مستوى التنمية الاقتصادية مقارنةً بالبلدان الأخرى
		معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي	أداء الاقتصاد
2	إنتاجية اليد العاملة وتكلفة اليد العاملة	إجمالي القيمة المضافة لكل عامل لكل ساعة عمل (الصناعات التحويلية)	إنتاجية اليد العاملة
		تعويضات المستخدمين عن كل ساعة عمل	تكلفة اليد العاملة
3	توزيع الدخل	تعويضات المستخدمين / إجمالي القيمة المضافة	نصيب المستخدمين من الدخل في الناتج المحلي الإجمالي
		فائض التشغيل / إجمالي القيمة المضافة	نصيب رأس المال من الدخل في الناتج المحلي الإجمالي
4	الاستثمار	إجمالي تكوين رأس المال الثابت /الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الاستثمار في السلع الرأسمالية في الناتج المحلي الإجمالي
		إجمالي الأصول الثابتة المنتجة/الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المستخدمة في تقدير الاحتياج من السلع الرأسمالية

			المنتجة لمعدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي
		إجمالي تكوين رأس المال الثابت/التغير في الناتج المحلي الإجمالي	تقريب لنسبة رأس المال / الناتج المحلي الإجمالي أعلاه (ينطبق فقط على سنوات النمو الموجب المستقر الذي يسمى عادة المعدل لتزايدي للعلاقة بين رأس المال والمخرجات)
		إجمالي الأصول الثابتة / المخرجات حسب أنواع الصناعات	نسب رأس المال- المخرجات اللازمة لتخطيط تنمية الصناعة
5	الادخار	الادخار / الناتج المحلي الإجمالي	معدل الادخار للدولة
		الادخار / إجمالي تكوين رأس المال الثابت	التمويل المحلي للاستثمار
		-الادخار لقطاع مؤسسي / إجمالي الادخار	إسهام كل قطاع في إجمالي الادخار
		-الادخار للأسر المعيشية / دخل الأسر المعيشية المتاح	معدل الادخار للأسر المعيشية
6	أداء الحكومة	- العجز الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي	معدل العجز الحكومي
		- الإيراد / المصروفات (باستثناء سداد أصل الدين أو تكاليف الدين)	إذا كان أقل من الواحد الصحيح تكون هناك حاجة إلى أن تستعرض بجدية السياسة الحكومية المتعلقة بالميزانية لأن العائدات المتكررة لا تغطي المصروفات المتكررة
		تكوين رأس المال الثابت / مجموع الإنفاق	نصيب الاستثمار في السلع الرأسمالية مقسوماً على مجموع الإنفاق
		مدفوعات الفائدة / مجموع الإنفاق	مؤشر ضغط مدفوعات الدين على الإنفاق الحكومي
		الضرائب / الناتج المحلي الإجمالي	جهد الحكومة أو عبء الضرائب
		ضرائب الشركات / رصيد الدخل الأولي للشركات	جهد الحكومة أو عبء الضرائب على الشركات (صحيح ، عادل ، مرتفع للغاية)
		ضرائب الدخل الفردية / إجمالي الدخل الوطني للأسر المعيشية	العامل الحكومي على الأسر المعيشية (صحيح، عادل ، مرتفع للغاية)
7	أداء العمليات المصرفية	نسبة القروض غير المنفذة (المعرفة بأنها نسبة القروض غير المسددة لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر)	احتمال العجز عن السداد
		الخصوم / الأصول	شهادة سلامة المصارف (كي تكون المصارف سليمة يتوقع أن تكون النسبة أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني أن صافي حقوق الملكية في رأس المال يزيد عن الصفر)
8	أداء التجارة الخارجية	الواردات / الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو الواردات	الاعتماد على الصادرات ،عامل النمو
		الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو الصادرات	جهد التصدير
		(الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي	درجة انفتاح الاقتصاد
		(الصادرات ناقصاً الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي	فجوة الصادرات / الواردات
9	ميزان المدفوعات	العجز في الحساب الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	القدرة على خدمة الواردات والمعدل الحالي للنمو الاقتصادي (إشارة تحذير إذا زاد المعدل عن ثلاثة في المائة)
		(الصادرات ناقصاً الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي	فجوة الصادرات / الواردات
		سداد الدين (الفائدة + أصل الدين) / الصادرات	القدرة على خدمة الدين الخارجي (يتوقع أن تكون أقل من نسبة 30 في المائة)
10	احتياطي النقد الأجنبي	- مدى الزيادة أو الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي	القدرة على تمويل الواردات ومنع حدوث أزمة في العملات الأجنبية
11	الأسعار	الرقم القياسي لسعر المنتج ، والرقم القياسي لسعر المستهلك ، الرقم القياسي لسعر الواردات ، والرقم القياسي لسعر الصادرات	
		معدل الفائدة	
		أسعار صرف العملات الأجنبية	
		الرقم القياسي لأسعار البورصة	
		الرقم القياسي لمعدل الأجور	

مصدر بيانات الجدول - الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية –الشعبة الإحصائية- دراسات في الأساليب دليل الحسابات القومية – السلسلة واو –العدد 85

الجزء الثاني / ويتضمن النمو على مستوى القطاعات التنفيذية والجهات التابعة لها :

و يتم في هذا الجزء تناول أهم المؤشرات والأهداف القطاعية وما تحقق منها خلال فترة المتابعة مقارنة بسنة الأساس والمستهدف منها وتحديد مستوى الانحراف وأسبابها على مستوى القطاعات الإنتاجية / والتنمية البشرية/ والبنية الأساسية/ وقطاعات الخدمات العامة وذلك من خلال البيانات والمعلومات المستقاة من واقع

البيانات الواردة من القطاعات التنفيذية. كما يتناول هذا الجزء صياغة تقرير المتابعة وإعداده في شكل قطاعي تفصيلي وفي شكل إطار مرتب يتكون من مجموعة أجزاء وفصول فرعية تشمل الأتي :-

أ- **المخصصات** والمصروفات (على المستوى الكلي) وعلى مستوى الأنشطة المختلفة كما هو موضح بالجداول الواردة بالملحق رقم (6).

ب -**الموقف** التنفيذي لمشروعات وبرامج التنمية على المستوى الكلي موزعة حسب الموقف التنفيذي من حيت كونها (منتهية / جارية / متوقفة/ والمتعاقد عليها ولم يبدأ العمل في تنفيذها بعد) وذلك على المستوى البرامج والمشاريع والجداول الواردة بالملحق رقم (7) توضح البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد وتساهم في صياغة هذا الجزء.

ج- **موقف** التعاقدات والالتزامات للبرامج والمشروعات موزعة حسب الموقف التنفيذي (منتهية / جارية / متوقفة/ والمتعاقد عليها ولم يبدأ العمل في تنفيذها بعد) والجداول الواردة بالملحق رقم (8) توضح البيانات المطلوبة لصياغة هذا الجزء.

د- **الموقف** التنفيذي للمشروعات والبرامج الجديدة موزعة حسب الموقف التنفيذي (منتهية / جارية / متوقفة/ والمتعاقد عليها ولم يبدأ العمل في تنفيذها بعد) وحجم التعاقدات وما سدد منها وكذلك حجم الالتزامات القائمة عليها والجهات المقاولة والمنفذة لها وجنسية الشركات المتعاقد معها وذلك على مستوى البرامج والمشاريع والجداول الواردة بالملحق رقم (9) توضح البيانات والمعلومات المطلوبة حول هذا الجانب .

هـ- **الموقف** التنفيذي للبرامج والمشروعات حسب طرق التعاقد ويتناول هذا الجزء تحليل طرق التعاقد لمشروعات التنمية موزعة كالتالي :عقود مناقصة عامة / عقود مناقصة محدودة / عقود ممارسة / عقود بالتكليف المباشر/ عقود بطرق أخرى (غير ما ذكر) ويتم استعراض وتفصيل بيانات هذا الجزء من حيث أجمالي قيمة العقود وما سدد منها وباقي الالتزام حسب كل طريقة من طرق التعاقد بما في ذلك توزيع هذه الطرق حسب كل شركة أو جهة منفذة وطنية أو أجنبية ،والجداول الواردة بالملحق رقم (10) توضح البيانات والمعلومات التي ينبغي الحصول عليها والتي تخص هذا الجانب.

الجزء الثالث / ويتضمن الموقف التنفيذي للبرامج والمشروعات على المستوى المكاني (البلديات) :

حيث يتم استعراض عدد وحجم العقود والشركات والالتزامات على مستوى البلديات موزعة حسب الموقف التنفيذي من حيث كونها (منتهية وليس عليها التزام / ومنتهية وعليها التزام / وجارية / ومتوقفة / ومتعاقد عليها ولم يبدأ بها العمل) وكما هو موضح بجداول الملحق رقم (11).

الجزء الرابع / ويتضمن الموقف التنفيذ للبرامج والمشروعات على المستوى الكلي من حيث نسب الإنجاز الفنية والمالية :

حيث يتم في هذا الجانب استعراض نسب الإنجاز الفنية والمالية على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات وكذلك على مستوى البلديات ومن المهم معرفة وتحديد هذه النسب حسب الجهات التنفيذية (وطنية وأجنبية) بهدف تقييم أداء الأدوات التنفيذية وكما هو موضح بالجداول الواردة بالملحق رقم (12).كما يتضمن هذا الملحق عدد من الجداول والنماذج الفنية الأخرى.

الجزء الخامس / من خلال استعراض بيانات ومعلومات الموقف التنفيذي على المستوى الكلي والقطاعي والمكاني:

يتم صياغة ملخص الخاتمة متضمنة بما في ذلك أهم المشاكل والصعوبات والتحديات التي واجهت تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية وتقديم مقترح بأهم التوصيات والحلول اللازمة للتغلب عليها وتصحيح الانحرافات التي وقعت أثناء سير التنفيذ.

ثالثاً / تصنيف القطاعات بالهيكل التركيبي والترتيبي العام لأعداد تقرير المتابعة :

Classification of sectors in the overall compositional and hierarchical structure for the preparation of the follow-up report

يتـــم في العادة تصنيف إعداد التقرير في شكله العام حسب الأنشطة القطاعية المشابهة من حيث كونها إنتاجية / خدمية / تنمية بشرية / وبنية أساسية /وكذلك بالنسبة لبرامج الإقراض، **وذلك كما هو موضح على النحو التالي :-**

- **الجزء الأول :-**

ويتضمن متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية للقطاعات الإنتاجية والذي يتكون من عدد(4) فصول مستقلة تشمل قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية / وقطاع الموارد المائية والجهات التابعة لها / والصناعة والمعادن والجهات التابعة لها / والنفط والجداول الواردة بالملحق رقم (13) صممت لإبراز أهم المؤشرات المحققة في هذا الجانب .

- **الجزء الثاني :-**

يتم فيه استعراض جهود التنمية في قطاعات التنمية البشرية ويتكون هذا الجزء في العادة من عدد(6) فصول مستقلة تشمل قطاعات التعليم العام / التعليم العالي/ الخدمة العامة أو القوى العاملة والتدريب والتكوين المهني / الصحة والبيئة / والشباب والرياضة / والثقافة والإعلام . والجداول الواردة بالملحق رقم (14) تحدد البيانات والمعلومات المطلوبة لتوضيح وإبراز المؤشرات الفنية المحققة خلال فترة المتابعة .

- **الجزء الثالث :-**

ويحتوي على عدد (4) فصول مستقلة في العادة تشمل قطاعات البنية الأساسية (الإسكان والمرافق / والإتصالات/ والمواصلات والنقل / والكهرباء). والجداول الواردة بالملحق رقم (15) توضح أهم المؤشرات اللازم توفيرها في هذا الجانب.

- **الجزء الرابع : -**

ويتضمن هذا الجزء متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية للقطاعات الخدمية والتي تتراوح في العادة بين (7- 9) فصول وتشمل قطاعات الأمن العام / والعدل/ الاقتصاد والتجارة / المالية / الاتصال الخارجي / الجهات المعنية بالتخطيط والمعلومات / ومجلس النواب (البرلمان) والجهات التابعة له وقد يتضمن هذا الجزء قطاع السياحة في حالة عدم أدراجه ضمن القطاعات الإنتاجية ، بالإضافة إلى الشؤون الاجتماعية وصندوقي الضمان والتضامن الاجتماعي والجداول الواردة بالملحق رقم (16) تبين وتوضح تطور أهم المؤشرات الخدمية في هذه القطاعات .

- **الجزء الخامس :-**

يتكون الهيكل التنظيمي والإداري لعام للدولة من العديد من الأجهزة والشركات التنفيذية التي تمول من الميزانية العامة والتي يؤول بعضها إلى بعض القطاعات التنفيذية والبعض الآخر يتبع رئاسة الحكومة مباشرة وعلى هذا الأساس يقتضي الأمر تصنيف وترتيب هذه الجهات في تقسيم مستقل أو يتم دمج مشاريع هذه الجهات وضمها ضمن الأنشطة المشابهة لهذه القطاعات مثل المشاريع التعليمية مع قطاع التعليم والمشاريع الصحية مع قطاع الصحة والمشاريع الرياضية مع قطاع الرياضة ومشاريع المياه مع قطاع الموارد المائية ... وهكذا بالنسبة لبقية المشاريع .

- **الجزء السادس : - (متابعة وتقييم برامج الإقراض)**

أسست الدولة العديد من المصارف النوعية والمتخصصة لتنفيذ برامج الإقراض حيث يتم في أغلب الميزانيات السنوية إدراج واعتماد مبالغ مالية كبيرة لاستثمارها خلال العام المالي بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في توفير فرص عمل جديدة ومتعددة ومتنوعة وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي وتحسن مستوى الخدمات العامة وبناء المساكن ودعم الزواج وتشجيعه وغيرها من المشروعات الاستثمارية الأخرى لحل بعض المشاكل الاجتماعية وتحريك عجلة الإنتاج والنشاط الاقتصادي .

وعلى هذا الأساس فأن الأمر يتطلب في هذا الجزء متابعة وتقييم واستعراض الإجراءات التنفيذية والعملية التي تمت في هذا الشأن مقارنة بالأسس والضوابط المحددة والمعتمدة لهذا الغرض وقيمة المخصصات المالية المعتمدة وما نفد منها وما لم ينفد واستعراض المشاكل والصعوبات التي تواجه البرامج الموضوعة للإقراض وما مدى تحقيقها لأهدافها خلال فترة المتابعة واقتراح الحلول والتوصيات اللازمة للدفع والنهوض بهذه البرامج وتطوير آلياتها وأساليبها وتحديث منظوماتها لمواكبة وتلبية احتياجات العصر في هذا الشأن .وتشمل المصارف النوعية القائمة لتنفيذ برامج الإقراض على المستوى الوطني ما يلي :

المصرف الزراعي – مصرف التنمية – مصرف الادخار والاستثمار العقاري– المصرف الريفي– صندوق التشغيل أو صندوق ضمان الاقتراض – صندوق دعم الزواج ، هذا وينبغي أن لا ننسى جهود المصارف التجارية في مجال القروض العقارية والسلف الاجتماعية . والجداول الواردة بالملحق رقم (17) توضح تطور أهم المؤشرات في هذا الجانب . كما توضح الجداول التالية وتساعد على أجراء التحليل والتقييم لأهم المؤشرات الاجتماعية والتنمية البشرية :–

جدول رقم (21) تقييم وتحليل أهم مؤشرات التنمية البشرية (التعليم)

م	البيان	القطاع	المؤشـــــرات									التحليل والتفسير والدلالة
1	التنمية البشرية	التعليم	رياض الأطفال	عدد الرياض	عدد الفصول	عدد الأطفال ذكور	عدد الأطفال إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	من خلال الدراسة والمقارنة والتقييم لمؤشرات الأداء لقطاع التعليم بين فترة وأخرى أو سنة أو أخرى وتبين من خلال نتائج التقييم وجود مؤشرات إيجابية وتحسن ملحوظ وزيادة كمية ونوعية في عدد المؤسسات التعليمية والفصول وتحسن في كثافة الفصل وانخفاض نصيب المدرس من الطلبة والتلاميذ وتزايد عدد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا في الداخل والخارج سيؤدى إلى تحسن ملحوظ في مؤشر دليل التعليم مما يشير إلى وجود خطط وسياسات تعليمية موفقة وبرامج تنفيذية سليمة والعكس بالعكس .
			التعليم الأساسي	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ ذكور	عدد التلاميذ إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			التعليم الثانوي	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب ذكور	عدد الطلاب إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			المعاهد الفنية المتوسطة	عدد المعاهد	عدد الفصول	عدد الطلاب ذكور	عدد الطلاب إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			المعاهد الفنية العليا	عدد المعاهد	عدد الفصول	عدد الطلاب ذكور	عدد الطلاب إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			التعليم الجامعي	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلاب ذكور	عدد الطلاب إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			التعليم والتدريب المهني	عدد المعاهد والمراكز	عدد الفصول والصالات	عدد الطلاب ذكور	عدد الطلاب إناث	المجموع	عدد المدرسين ذكور	عدد المدرسين إناث	المجموع	
			الدراسات العـليـا	عدد الطلبة بالداخل ذكور	عدد الطلبة بالداخل إناث	المجموع	عدد الطلبة بالخارج ذكور	عدد الطلبة بالخارج إناث	المجموع	إجمالي طلبة الدراسات العليا ذكور	إجمالي طلبة الدراسات العليا إناث	
			التجهيزات	مجموع عدد المعامل				مجموع عدد الحواسيب				
			دليل التعـلـيـم	متـــوســـط سنــوات الدراســة ←								
				متوسط سنوات الدراسة المتوقع ←								

جدول رقم (22) تقييم وتحليل أهم مؤشرات التنمية البشرية (الصحة)

م	البيان	القطاع	المؤشـــرات	التحليل والتفسير والدلالة
2	تابع التنمية البشرية	الصحة	(انظر الجداول أدناه)	أن التخطيط الصحي الإستراتيجي هدفه الرئيسي المحافظة على صحة الأنسان وإطالة عمره وهو يتمتع بالصحة الكافية التي تمكنه من أن يكون منتجا اقتصاديا وفاعلا اجتماعيا بما تتضمنه الخطط التنموية من تدخلات موفقة تحقق هذا الهدف وتحقق وقايته من المخاطر التي تهدد حياته وصحته وتوفر له الخدمة الوقائية والعلاجية المتقدمة محلياً دون اللجوء إلى الخارج لتلقي هذه الخدمة وذلك من خلال تحسين أوضاعه المعيشية والبيئية وزيادة دخله وتوفر البنية الأساسية المتكاملة لهذه الخدمة من مرافق صحية حديثة ومعدات وتجهيزات ومعامل ومختبرات وأطقم طبية كفؤة وتنميتها وتطويرها بشكل مستمر وإدارة كفؤة وهياكل تنظيمية قادرة على تسيير القطاع وتوفير التمويل اللازم لتلبية احتياجاته ستؤدي وتساهم في تحسين مؤشرات أداء القطاع الصحي وتحسن ملحوظ ومستمر في دليل الحياة المديدة والصحية على المستوى الوطني

المستشفيات	العامة		الخاصة		المجموع		عدد الأسرة لكل عشرة آلاف نسمة
	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	

وحدات الرعاية الصحية الأساسية ومراكز العناية الخاصة	عدد العيادات المجمعة	عدد المراكز الصحية	عدد وحدات الرعاية الصحية	عدد مراكز خدمات الكلى	عدد مراكز مكافحة الدرن	عيادات الأسنان			
						العامة		الخاصة	
						العدد	الكراسي	العدد	الكراسي

التجهيزات والمختبرات الطبية (التقنية الطبية)	عدد المختبرات الطبية المرجعية	عدد أجهزة (الأشعة) السينية	عدد أجهزة التصوير الشرائحي	عدد أجهزة الرنين المغناطيسي	عدد طائرات الإسعاف	عدد سيارات الإسعاف

الطاقم الطبي	عدد الأطباء الأخصائيين		المجموع	عدد الأطباء العاملون		المجموع	عدد أطباء الأسنان		المجموع
	ليبيين	أجانب		ليبيين	أجانب		ليبيين	أجانب	
	عدد هيئة التمريض		المجموع	عدد الصيادلة		المجموع	عدد الفنيين		المجموع
	ليبيين	أجانب		ليبيين	أجانب		ليبيين	أجانب	

المؤشرات	عدد المواطنين لكل				معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود	معدل خصوبة المراهقات	عدد القابلات
	طبيب	طبيب أسنان	صيدلاني	ممرضة					

الأدلة الصحية				
	متوسط العمر عند الولادة ←		متوسط العمر المتوقع ←	
	دليل الصحـــــــــة الإنجابية لـــــــــدى المرأة ←			
	دليل الحيـــــــــاة المديدة والصحية ←			

جدول رقم (23) تقييم وتحليل أهم مؤشرات التنمية البشرية (الرياضة والإعلام والثقافة)

م	البيان	القطاع	المؤشـرات								التحليل والتفسير والدلالة
3	تابع التنمية البشرية	الرياضة	مدن رياضية كبرى	مدن رياضية صغرى	القرى الرياضية	مجمعات رياضية	ملاعب رياضية	ساحات رياضية	الصالات النوعية	النوادي الرياضية	إن إعداد إستراتيجية وطنية للرياضة وتوفير المرافق الرياضية وتجهيزها وصيانتها وتوزيعها بشكل أفقي متوازن وإقامة المناشط والألعاب الرياضية لكافة الفئات العمرية سيساهم في تحسين الأوضاع الصحية ويشغل فراغ الشباب ويقلل من المشكلات والمخاطر الاجتماعية مما يتطلب تكثيف جهود التنمية في هذا الجانب
			نوادي الفروسية	المصايف الشبابية	أحواض السباحة	المراكز الشبابية	مراكز رياضة المرأة	مراكز اعداد الناشئين	مراكز أعداد المنتخبات	البيوت الشبابية	
			الغابات الشبابية	المخيمات الجبلية و الصحراوية	مقار الكشافة	مقار العمل التطوعي	برامج النشاط الرياضي والمسابقات				
							البرامج الرياضية	الأنشطة الثقافية	الأعمال التطوعية	أعمال أخرى	
4		الإعلام والثقافة والمجتمع المدني	المراكز الثقافية	المكتبات المركزية	مراكز المعلومات	قاعات متعددة الأغراض	المسارح	دور العرض	الإذاعات المرئية	الإذاعات المسموعة	إن بناء البشر أهم وأصعب من بناء الحجر مما يقتضي تمكينه من المعرفة والثقافة الشاملة والمفيدة لوقايته وزيادة مناعته من الانحراف والمظاهر السلبية مما يتطلب توفير البيئة اللازمة لذلك
			الصحف المحلية	المجلات المحلية	إصدارات الكتب	المؤتمرات	الندوات	مكاتب التنمية البشرية	مكاتب دعم المجتمع المدني	المهرجانات والاحتفالات والمناشط الثقافية	

جدول رقم (24) تقييم وتحليل أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والأوضاع السكنية والمرافق الحيوية

م	البيان	القطاع	المؤشـرات	التحليل والتفسير والدلالة
5	**الشأن الاجتماعي**	**الأوضاع والقضايا والمشاكل الحياتية**	**الأوضاع السكنية والمرافق الحيوية الخاصة بها** **تطور عدد الوحدات السكنية** **نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة**: المياه – المجاري – الكهرباء نسبة المساكن التي لديها مرحاض نسبة الأسر التي لديها مطبخ **معدل استهلاك الأسر من**: المياه – الكهرباء **الحالة الغذائية ←**: النقص في استهلاك الطاقة الغذائية – النقص في السعرات الحرارية **الرعاية الاجتماعية ←**: عدد مراكز رعاية الأم والطفل – عدد مراكز التأهيل – عدد دور العجزة – عدد دور الرعاية – تطور عدد النزلاء في المؤسسات الاجتماعية **عدد الحالات التي تم تعويضها للمواطنين المتضررين من الكوارث والنكبات**: العدد – القيمة **المنافع الممنوحة للمعاقين**: العدد – القيمة **تطور عدد الاشتراكات الضمانية 🡰** **العامة**: العدد – القيمة **الخاصة**: العدد – القيمة	تهتم إستراتيجية التنمية الشاملة بشكل كبير بالشأن الاجتماعي وبأنواع المشاكل الاجتماعية المختلفة شأنها في ذلك بالشأن الاقتصادي باعتبار هدف التنمية الرئيسي الإنسان بما توليه من أهمية لتحسين أوضاعه المعيشية والحياتية

جدول رقم (25) تقييم وتحليل أهم المؤشرات الاجتماعية

م	البيان	القطاع	مؤشرات										التحليل والتفسير والدلالة
4	تابع الشأن الاجتماعي		ضعف وانخفاض										وحل قضاياه ومشاكله الاجتماعية من خلال توفير البيئة الملائمة والمثالية لممارسة حياته الطبيعية واستقراره وأمنه ورفاهيته وتحسين معدل ومستوى رضاه عن الحياة بمرور الزمن مما يقتضي من الخبراء والمختصين إجراء الدراسات الدورية التقويمية وإبراز المؤشرات الإيجابية والسلبية
			متوسط دخل الفرد	الإنتاج لدى الأفراد	مدى ضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية	مدى الاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج	مدى الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج	متوسط الإنتاجية	المدخرات الخاصة بالمواطنين	مؤشر جيني			
		القضايا والمشاكل الاجتماعية	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	عدد حالات الأرامل	عدد المعاقين	قضايا النزاعات الأسرية	الإدمان على المخدرات	الإدمان على الخمر	قضايا الفساد			
			الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الأخلاقية	جرائم التهريب والاتجار بالممنوعات	جرائم العنف	جرائم التعدي على البيئة	قضايا التطرف بأنواعه	المشاكل السكانية: حجم السكان	المشاكل السكانية: توزيع السكان وخصائصهم			
			الهجرة الداخلية	الهجرة الخارجية	حوادث الطرق	العادات والتقاليد الاجتماعية: السلبية	العادات والتقاليد الاجتماعية: التواكل	عدد نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل	مدى وجود أماكن لشغل الفراغ				
		القضايا والمشاكل المجتمعية	البطالة	التسول	البغاء	جنوح وتشرد الأحداث	مقدار التلوث: الهواء	التربة	البحري	الغذائي	الإشعاعي	التلوث بالمعادن الثقيلة	

واقتراح الحلول الناجحة لتحسين الأوضاع الاجتماعية	قضـــــايـــــــــــــــــــــــــــا الإرهـــــــــــــــــــــــــــــــــــاب		
	جهود الدولة فيما يتعلق ببناء المجتمع (المؤسسات-المنظمات-الهياكل التنظيمية)		
	سياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات واللوائح-والتشريعات والسياسات العامة للمجتمع)		
	الأفراد المكونين للمجتمع (أفراد – جماعات – مجتمعات محلية)		
	جهود ووظائف المجتمع (السياسية – الإنتاجية- الخدمية- الاجتماعية.....إلخ) والتي لها انعكاس مباشر على استقرار وأمن المجتمع		

رابعاً / الإطار الفني والمنهجي لأعداد تقارير المتابعة على مستوى القطاعات والأجهزة التنفيذية
Technical and methodical framework for preparation follow-up reports at the level of sectors and executive bodies

بالرغم من اختلاف وتنوع وتشعب وتعدد وتباين الاختصاصات والمهام والنشاطات بين مختلف القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة إلا أنه في إطار أعداد تقارير المتابعة في شكل فني متناسق فقد تم على المستوى الوطني من قبل الجهات المعنية والمختصة بأعداد تقارير متابعة سير التنفيذ في برامج ومشروعات التنمية (وزارة التخطيط) رسم إطار ونسق عام وتحديد تفاصيله الفرعية لكافة القطاعات والجهات التنفيذية والتي يستوجب من الخبراء والفنيين والمختصين انتهاجه خلال أعداد تقارير متابعة برامج ومشاريع التنمية في شكلها النهائي على مستوى القطاعات والأجهزة والمؤسسات الممولة من الميزانية العامة وذلك وفق السياق التالي :

أولاً / المقدمة: Introduction

يجب أن تحتوي المقدمة على استعراض أهمية القطاع أو الجهة ومهامه واختصاصاته والجهات التنفيذية التابعة له مع الإشارة إلى المرجعية القانونية لتأسيس هذه الجهة من قوانين أو قرارات أو تعديلات لقرارات صادرة بالخصوص ولاسيما أعداد واستعراض أهداف هذه الجهة سوء كان على مستوى الميزانية أو الخطة خلال سنة أو فترة المتابعة.

ثانياً / المخصصات والمصروفات : Allocations and expenses

من خلال بيانات ومعلومات الجداول المالية المحددة والمعتمدة في هذا الشأن يتم استعراض وتحليل موقف المخصصات وتعديلاتها وقيمة المبالغ المسيلة فعلا والمصروفات الفعلية التي تمت خلال السنة المالية ونسب الانجاز وما تحقق منها بما في ذلك قيمة التفويضات المالية والأسباب التي أدت إلى عدم

تنفيذ مخصصات الميزانية كما هو مستهدف ومقارنة ذلك بعدد من السنوات السابقة بهدف توضيح معدلات التنفيذ خلال فترة المتابعة . والجداول المالية الواردة بالملحق رقم (18) توضح البيانات والمعلومات المطلوبة لتقييم هذا الجانب .

ثالثاً / الموقف التنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية :

Executive position of development programs and projects

يتم خلال هذا الجزء صياغة واستعراض الإنجازات المحققة خلال فترة المتابعة من حيث حجم ونوع البرامج والمشروعات المنجزة وكذلك حجم تعاقداتها والالتزامات القائمة عليها وكذلك حجم التعاقدات الجديدة للبرامج والمشروعات التي تم التعاقد على تنفيذها خلال فترة المتابعة متضمنة أسماء الجهات التنفيذية وجنسيتها بما في ذلك حجم التعاقدات وما سدد منها و الالتزامات القائمة عليها ومقارنة المستهدف خلال السنة المالية بما هو محقق كما يتناول هذا الجزء استعراض تصنيف الموقف التنفيذي للقطاع أو الجهة من حيث عدد وحجم المشروعات المنتهية وليس عليها التزام مالي/ ومشروعات وبرامج منتهية وعليها التزام مالي / ومشروعات وبرامج جارية / ومشروعات وبرامج متوقفة/ وكذلك المشروعات والبرامج المتعاقد على تنفيذها ولم يبدأ بها العمل والجداول الفنية الواردة بالملحق رقم (19) توضح البيانات والمعلومات المطلوب توفيرها وأعدادها حول هذا الجانب،ويقتضي في هذا الإطار التركيز على المشروعات الهامة والكبيرة والتي تمثل إستراتيجية خاصة كما ينبغي في هذا الجزء قياس وإظهار معدل النسبة الفنية التنفيذية العامة لبرامج ومشروعات القطاع عن طريق المنظومة الالكترونية أو حسابها وتحديدها، كما هو موضح بالمثال التالي :

جدول رقم (26) مثال يوضح قياس وتحديد معدل النسبة الفنية العامة للتنفيذ على مستوى القطاع أو الجهة

ر.م	المشـــــروعـــــات	القيمة الإجمالية للتعـاقــد د . ل	النسبة%من أجمالي حجم الأعمال والتعاقدات	نسبة الإنجاز الفعلية الفنية % للمشروع	النسبة % من أجمالي حجم الأعمال والتعاقدات
1	المشـــروع (أ)	5,00000	%5	%90	%4.5
2	المشـــروع (ب)	100,000	%10	%50	%5.0
3	المشـــروع (ج)	250,000	%25	%60	%15.0
4	المشـــروع (د)	150,000	%15	%75	%11.25
5	المشـــروع (هـ)	100,000	%10	%40	%4.0
6	المشـــروع (و)	70,000	%7	%85	%5.95
7	المشـــروع (ح)	60,000	%6	%100	%6.0
8	المشـــروع (ط)	80,000	%8	%30	%2.4
9	المشـــروع (ي)	75,000	%7.5	%20	%1.5
10	المشـــروع (ك)	65,000	%6.5	%0	%0
المجمـــــــــــــــوع		1,000,000	%100	-	%55.6

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح بأن معدل نسبة التنفيذ العامة لكافة المشروعات المذكورة بلغت (55.6)% .

رابعاً / الموقف التعاقدي والالتزامات المالية القائمة على البرامج والمشروعات :

Contractual position and financial commitments based on programs and projects

يتم في هذا الجانب استعراض حجم التعاقدات وما سدد منها وما تبقى من التزامات على مستوى القطاع أو الجهة وتوزيعها حسب الموقف التنفيذي من حيث كونها(منتهية / جارية / متوقفة/ أو المتعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها) وتوزع قيمة هذه التعاقدات والالتزامات القائمة على الجهات التنفيذية الوطنية والأجنبية ومقارنة ذلك بالتطورات الحاصلة خلال السنوات السابقة من حيث الزيادة أو النقصان في قيمة وحجم هذه التعاقدات والالتزامات بما في ذلك مقارنة الوضع القائم بما هو مستهدف والجداول الواردة بالملحق رقم (20) توضح البيانات والمعلومات المطلوبة من الجهات التنفيذية لتغطية وتحليل وتقييم ومتابعة التنفيذ في هذا الجانب.

خامساً / الموقف التنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية حسب طرق التعاقد :

Executive position of development programs and projects according to contracting methods

يتم أعطاء أهمية لهذا الجانب ضمن تقرير المتابعة السنوي بهدف معرفة أنجح وأنسب أساليب طرق التعاقد التي تمت أو التي ينبغي إتباعها في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية سواء أكان ذلك على المستوى الكلي أو الجهوي أو القطاعي بهدف التنبيه إليها والأخذ بها وإبراز سلبيات ومساوي بعضها للعمل على تفاديها .

ويتم في هذا الشأن توزيع طرق التعاقد حسب الموقف التنفيذي من حيث كونها (منتهية / جارية / متوقفة/ أو متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها) وكذلك حسب الجهات التنفيذية سواء أكانت وطنية أو أجنبية ، ومن خلال متابعة سير التنفيذ وحصر وتصنيف أهم طرق التعاقد وجد أن هذه الطرق تتمثل في المناقصة العامة والمناقصة المحدودة / الممارسة / التكليف المباشر/ بالإضافة إلى الطرق التعاقدية الأخرى والجداول الواردة بالملحق رقم (21) توضح البيانات والمعلومات التي ينبغي توفيرها لصياغة وتحليل وكتابة هذا الجزء من تقرير المتابعة.

سادساً / تحليل وصياغة الموقف التنفيذي :

Analysis and formulation of the executive position

بعد استيفاء أعداد وصياغة الأجزاء والجوانب السابقة يتم تحليل وصياغة الموقف التنفيذي العام لسير التنفيذ لبرامج ومشروعات القطاع أو الجهة واستخلاص واستعراض أهم الملاحظات والتركيز على أهم المؤشرات

الإيجابية والسلبية وتشخيص الانحرافات والتعليق عليها بحيادية تامة وبما يتفق وينسجم والظروف والمناخ والبيئة والإمكانيات المتاحة لتنفيذ البرامج والمشروعات المستهدفة خلال فترة المتابعة .

سابعاً / حصر واستعراض أهم المشاكل والتحديات واقتراح الحلول وتقديم التوصيات:

Identifying and reviewing the most important problems and challenges, proposing solutions and making recommendations

بعد الإنتهاء من صياغة وأعداد المقدمة / والمخصصات والمصروفات / والموقف التعاقدي والتنفيذي/ وطرق التعاقد / وتحليل النتائج وإبداء الملاحظات يتم في هذا الجزء الأخير حصر واستعراض أهم المشاكل والصعوبات والتحديات التي واجهت سير التنفيذ خلال فترة المتابعة والتي يمكن تصنيفها إلى مشاكل وتحديات إجرائية / قانونية / فنية/ مالية/ وأخرى ، وبالتالي يتم تقديم واستعراض التوصيات والحلول اللازمة لمواجهة المشاكل والصعوبات والعراقيل التي واجهت سير التنفيذ والتي تمكن من تصعيد وثيرة الأداء وتحقيق الأهداف والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. والنموذج أو الجدول التالي يوضح ويساعد على صياغة وأعداد وتوفير المعلومات حيال هذا الجانب .

جدول رقم (27) حصر وتصنيف المشاكل والصعوبات التي واجهت سير التنفيذ خلال فترة المتابعة

ت	نوع أو تصنيف المشكلات أو التحديات	بيان المشكلة أو التحدي	الحلول والتوصيات المقترحة
أولاً	إجرائية		
ثانياً	قانونية		
ثالثاً	فنية		
رابعاً	مالية		
خامساً	أخرى		

وفي هذا الإطار وحتى تكون تقارير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية في شكل متكامل ومتناسق على المستوى الوطني. ينبغي أن يتم إتباع هذا النسق وهذا السياق على المستوى المحلي أو البلديات وأن يتم الالتزام كذلك بالاستثمارات والنماذج المالية والفنية وجداول المؤشرات واستيفاء معلوماتها بكل دقة وفي أوقاتها المحددة في شكل تقارير ورقية وأخرى إلكترونية وتقديمها للجهات الفنية المختصة بإعداد إنجاز و تقارير المتابعة الدورية (مجلس التخطيط الوطني – وزارة التخطيط) .

- **المرحلة أو الجزء ما قبل الأخير : The Stage or the penultimate part**

يتـم في بعض الأحيان تعميم التقارير في شكلها ما قبل النهائي **(اعتبارها تقارير مبدئيـة)** على القطاعات ومختلف الأجهزة التنفيذية لدراسة وإبـداء أية ملاحظات حيالها بهدف الأخذ بها أو مراعاتها عند صياغة التقـارير في شكلها النهائي ويتم تحديد المدة الزمنيـة اللازمة للرد وإبداء الملاحظات في موعد أقصـاه **(في العادة)** أسبوع من تاريخ وصول هذا التقرير إلى هذه الجهة .

- **المرحلة الأخيرة في أعداد تقرير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنميـة:** The Final Stage

وتتمثل هذه المرحلة في **أعداد ملخص** بأهم البيانات والمعلومات والمؤشرات المتحققة خلال فترة المتابعة مقارنة بالمستهدفة وإبراز وتشخيص الانحرافات وأسبابها والتحديات التي واجهت سير التنفيذ والمقترحات اللازمة لعلاجها بما في ذلك إحالة التقرير الشامل والمتكامل إلى السلطات التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة ولاسيما مجلس التخطيط الوطني وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية وغيرها من الجهات الأخرى وذلك لاتخاذ واستصدار القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ومواجهة التحديات بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية الشاملة والمستدامة .

خامساً / الجدولة الزمنية لأعداد تقرير المتابعة السنوي :-
Schedule for the preparation of annual follow-up report

تكتسـي تقارير متابعة تنفيذ خطط وبرامج التنمية أهمية بالغة ومكانة خاصة لما لها من أهمية . وذلك بهدف ضمان مطابقة ما يجري تنفيذه كما هو مخطط ومستهدف ووفق البرنامج الزمني المحدد وكشف الانحرافات والمعوقات التي تواجه التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح مسار هذه الانحرافات من خلال القيام بالمعالجات اللازمة الضرورية وفي الأوقات المناسبة وعلى هذا الأساس وحتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة من أعداد تقارير المتابعة فان الأمر يقتضي انجازها بالكيفية والشمولية وفي أوقات زمنية محددة ووفق ما نصت عليه التشريعات النافذة وفي إطار المنهجية العلمية والعملية المتبعة في هذا الشأن والتي تحتاج إلي حشد الطاقات والإمكانيات وتوفير الكوادر وتكثيف الجهود والتنسيق والتعاون الكامل بين الجهات التنفيذية

الممولـة مـن ميزانيـة التنميـة والقطـاع المختص بأعـداد هـذه التقـارير **(وزارة التخطـيط)** لـذلك فـأن الأمـر يتطلـب تحديـد جدولـة زمنيـة محـددة ينبغـي التقيـد بهـا مـن الجميـع كـلاً حسـب مهامـه واختصاصـاته ودوره فـي هـذه العمليـة .وذلـك ابتـداء مـن الأسبـوع الثالـث مـن شـهر ديسـمبر مـن كـل عـام وحتـى نهايـة شـهر مـارس مـن العـام الجديـد وفـي حالـة الفشـل فـي أنجـاز هـذه المهمـة فـي مواعيـدها المحـددة فـأن تقـارير المتابعـة المنجـزة فـي غيـر مواعيـدها لا تـؤدي إلـى تحقيـق الغايـات والأهـداف التـي أعـدت مـن أجلهـا وتعتبـر كوثيقـة تاريخيـة تقتصـر أهميتهـا فـي الدراسـة والبحـت فقـط. **وعلـى هـذا الأسـاس ينبغـي التقيـد بالإجـراءات والمهـام المطلوبـة مـن كـل جهـة وفـق الخارطـة والجدولـة الزمنية التالية :-**

جدول رقم (28)

الجدولة والخارطة الزمنية لأعداد تقرير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية السنوي

ر.م	البيان أو المرحلة	الفترة الزمنية (المخططة)	الإجراءات التنفيذيـة لإعـداد تقـرير المتابعـة السنـوي
1	المرحلة الأولى (التمهيدية)	الأسبوع الثالث والرابع من شهر ديسمبر	تتولى وزارة التخطيط القيام بما يلي :- 1- إعداد المنشور الخاص بأعداد تقرير المتابعة مرفقاً بالجداول و النماذج والاستمارات المالية والفنية اللازمة والمطلوبة لإعداد تقرير المتابعة. 2- تعميم المنشور والمرفقات التابعة له على كافة القطاعات والجهات التنفيذية الممولة من الميزانية العامة. 3- مراجعة وتطوير المنظومات الإلكترونية الخاصة بمتابعة تنفيذ مشروعات التنمية والنظر في أمكانية تحديثها بما يتناسب وحجم البيانات والمعلومات المطلوب إدخالها ومعالجتها وإخراجها. 4- تشكيل لجان وفرقً العمل الفنية من الخبراء والفنيين والمختصين لصياغة وإعداد تقرير المتابعة والتقييم لبرامج ومشروعات التنمية.
2	المرحلة الثانية	شهر يناير من العام الجديد (4 أسابيع)	وتتضمن على وجه الخصوص ما يلي:- 1. تقوم وزارة التخطيط باستلام تقارير المتابعة الواردة من مختلف القطاعات والجهات التنفيذية الممولة من الميزانية العامة والقيام بحصر الجهات المتأخرة والمتخلفة والتي لم تقوم بتقديم التقارير والبيانات والمعلومات المطلوبة منها. 2. القيام بمراجعة التقارير والبيانات والمعلومات الواردة من الجهات المعنية بتنفيذ ميزانية التنمية من قبل الفريق المختص بالاستلام والمراجعة المبدئية بهدف التأكد من توافقها مع الجداول والاستمارات الفنية والمالية المطلوبة وكذلك مدى صحة ودقه المعلومات وتكاملها وحصر وتوثيق كافة الملاحظات بشأنها. 3. إعادة مخاطبة الجهات المتأخرة والمتخلفة عن تقديم تقارير المتابعة المطلوبة من جديد وكذلك بالنسبة للقطاعات والجهات التي سجلت بشأنها الملاحظات والنواقص بهدف التصويب والتصحيح واستكمال البيانات والمعلومات المطلوبة. 4. استلام الردود على الملاحظات والقيام بالمراجعة والتدقيق النهائي للتقارير والبيانات والمعلومات الواردة من قبل فريق المراجعة والتوثيق والقيام بإحالة ما ورد من معلومات إلي فريق تصنيف وترميز برامج ومشروعات التنمية والذي يتكون من ذوى الخبرة والاختصاص في هذا المجال.

3	المرحلة الثالثة	شهر فبراير (4 أسابيع)	وتتضمن الخطوات والأعمال التالية: 1. تصنيف وترميز كافة العقود وكذلك المشروعات الواردة بتقارير المتابعة لكافة الجهات التنفيذية المعنية بتنفيذ ميزانية التنمية في شكل برامج ومشروعات رئيسية وفرعية. 2. ترحيل البيانات والمعلومات بعد ترميزها وتصنيفها إلى مركز المعلومات أو الإدارة المختصة بتقنية المعلومات أو الجهة المختصة بمنظومة المتابعة الإلكترونية بهدف إدخال كافة المعلومات ومعالجتها وإنتاج الجداول والمخرجات الإحصائية (التفصيلية – والمجمعة). 3. استخراج وإظهار المؤشرات الفنية والمالية والإحصائية بشكل نهائي ومتكامل من المنظومة الإلكترونية الخاصة بذلك .لمختلف القطاعات والجهات المعنية بتنفيذ ميزانية التنمية وتسليمها إلى فريق الخبراء والفنيين المختصين بأعداد وصياغة تقرير المتابعة.
4	المرحلة الرابعة	الأسبوع الأول والثاني من شهر مارس	1. يتولى فريق الخبراء والفنيين المختصين بأعمال ومهام المتابعة والتقييم دارسة البيانات والمعلومات والجداول والمؤشرات الإحصائية (مخرجات المنظومة) وإجراء التحليل الفني اللازم بما في ذلك مراجعة النتائج والقيام بمقارنتها بالأهـــداف والسياسات الواردة بالميزانية وهي تســـمى عملية(القياس – والتقييم) يليها إظهار النتائج والإنتهاء من صياغة وكتابة التقرير في شكله النهائي (المبدئي).
5	المرحلة الخامسة (المرحلة ما قبل الأخيرة)	الأسبوع الثالث من شهر مارس	1. يتم في بعض الأحيان تعميم التقرير في شكله النهائي (المبدئي) على القطاعات وكافة الأجهزة التنفيذية كل حسب اختصاصاتها ومهامهما بهدف الدراسة والمراجعة. وإبداء أيه ملاحظات حول ما جاء بالتقرير للأخذ بهده الملاحظات ومراعاتها عند إعداد التقرير في شكله النهائي.
6	المرحلة السادسة والأخيرة	الأسبوع الرابع من شهر مارس	1- تتضمن هذه المرحلة الأخذ بالملاحظات الواردة من القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة والقيام بمعالجتها وأعداد ملخص بأهم البيانات والمعلومات والمؤشرات المحققة خلال فترة المتابعة مقارنة بالمستهدف وإبراز وتشخيص الانحرافات وتحديد أسبابها وكذلك إعداد ملخص بأهم المشاكل والتحديات التي واجهت سير التنفيذ وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لمعالجتها. 2- القيام بإحالة تقرير المتابعة الشامل والمتكامل إلى السلطات التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة إلى جانب مجلس التخطيط الوطني ومجلس الأمن القومي بهدف إتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ومواجهة التحديات ومحاسبة الجهات التنفيذية التي قصرت في أداء مهامها بهدف تصعيد وثيرة الأداء وتحقيق أهداف التنمية .

الخارطة الزمنية لأعداد تقرير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية (السنوي)

المرحلة	شهر ديسمبر				شهر يناير				شهر فبراير				شهر مارس			
	الأسبوع				الأسبوع				الأسبوع				الأسبوع			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
الأولى																
الثانية																
الثالثة																
الرابعة																
الخامسة																

السادسة															

سادساً / دور مجلس التخطيط الوطني حيال متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية :

سبـق الإشـارة إلـى مكانـة المتابعـة والتقييـم فـي حيثيـات ونصـوص القوانين واللوائـح والقرارات الخاصـة باعتماد الهياكل والتقسيمات التنظيمية الخاصة بجهازه الإداري، والدور الذي يلعبه مجلس التخطيط الوطنـي فـي متابعـة وتقييم برامـج ومشروعـات التنميـة حيث حـددت وأكدت كافـة التشريعـات الصـادرة سابقـاً بـأن متابعة وتقييـم برامــج ومشروعـات التنميـة اختصـاص أصيل للمجلـس بـدءاً مـن القانـون رقـم (5) لسنـة 1963 م بإنشاء مجلس التخطيط القومـي مروراً بالقانون رقم (85) لسنة 1970 م بإنشاء مجلس التخطيط الأعلـى والقانـون رقـم (2) لسـنة 1997م بإنشـاء مجلـس التخطـيط العـام ، تـم القانـون رقـم (13) لسنـة 2000مسيحـي بشـأن التخطـيط وتعديلاتـه ولائحتـه التنفيذيـة وتعـديلاتها ، بمـا فـي ذلـك اللائحـة الداخليـة لمجلس التخطيط العام الصادرة بموجب القرار رقم (10) لسنة 2001 مسيحي ، والقرارات الصادرة بشأن اعتماد الهياكل والتقسيمات التنظيميـة للمجلس ابتداءً مـن القرار رقـم (63) لسنـة 2001 مسيحـي والقرار رقم (2) لسنة (2007) مسيحـي .

ثـم القـرار رقـم (11) لسنـة 2010 مسيحـي بشـأن إعـادة الهيـكل التنظيمـي للجهـاز الإداري للمجلـس تـم القرار رقم (2) لسنة2011 م بإجراء بعض التعديلات على القرار رقم (11) لسنة 2010 م تم التعديـلات التـي تمت بموجب القرار رقـم (8) لسنـة 2012 م و القرار رقـم (21) لسنـة 2015 م بشأن إعادة تنظيم الجهاز الإداري للمجلس تم قرار رئيس مجلس التخطيط الوطني رقم (7) لسنة 2019 م بشأن إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للمجلس وانتهـاء بقرار رئيس المجلس رقم (64) لسنة 2021م بشأن إعادة تنظيـم ديوان المجلس والـــذي تضمن بموجب المادة رقـم (1) الفقرة (18) مـــن هـــذا القـرار إنشاء **إدارة مستقلة للمتابعـة والتقيـيم** والـذي حـددت اختصاصـاتها المـادة رقـم (28) والـذي تسـهر وتختص وتسـاهم فـي تنفيذ التشريعات النافذة المتعلقة بمتابعة وتقييم خطط وبرامج مشروعات التنمية والذي أسندت لمجلس التخطيط الوطني والمتمثلة في القيام بمراجعة تقارير المتابعة الدورية وإجراء ما يلزم من دراسات وتحليلات بشأنها ، واستعراض وتقويـم ما حققـه تنفيذ الخطط وميزانياتها السنوية والتحقق من حسن تنفيذها وأعداد التقارير

التقويمية حولها واقتراح أسس الإشراف على تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية ، واقتراح ما يلزم من معالجات من حيث تأجيل ، أو إلغاء ، أو وقف الصرف على أي مشروع متى كان ذلك لازماً .

كما أكدت التشريعات النافذة على أن للمجلس الحق في اتخاذ الإجراءات التأديبية لدى الجهات التنفيذية المختصة عند تأخر الجهات عن موافاته بتقارير المتابعة في مواعيدها المحددة . كما له أن يطلب إيقاف معاملات أي جهة أو الجهات المقصرة في هذا الشأن .

وقد وضع مجلس التخطيط الوطني هذه الاختصاصات والصلاحيات مسار التنفيذ الفعلي طيلة السنوات والفترات السابقة واتخذ جملة من القرارات والتوصيات والإجراءات بناءاً على ما توصل إليه من نتائج الدراسات والتحليلات التي تمت من خلال استعراض تقارير المتابعة السنوية ضمن بنود جداول اجتماعاته الدورية وشكل العديد من اللجان الفنية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس التخطيط العام رقم (1) لسنة 2005 م من اجل دراسة التقارير الواردة من لجان المتابعة الفرعية المكلفة بمتابعة تنفيذ ميزانية التحول (بالشعبيات) للعام 2004 م ومراجعة ما أبدته هذه اللجان من ملاحظات وتلخيصها وبيان الدروس المستفادة منها ، ثم اقتراح الحلول الناجعة لتحسين إمكانيات المتابعة والتنفيذ(بالشعبيات) ، وكذلك اللجنة الفرعية المشكلة بموجب القرار رقم (2) لسنة(2005) م والتي تهدف إلى دراسة المختنقات التي تواجه تنفيذ الميزانيات ووضع مقترح يتناول العناصر المتعلقة بقدرة وسائل التنفيذ وتوفير مواد البناء والإشراف الفني على التنفيذ .

وكذلك اللجنة الفنية المشكلة بموجب القرار رقم (3) لسنة 2005 م والتي تهدف إلى وضع مقترح يتناول مراحل إعداد واعتماد وتنفيذ الميزانيات ، بحيث تطرق المقترح إلى مراجعة التشريعات والهيكلية وأعداد الميزانية وضوابط تنفيذها .

وكذلك قرار أمين مجلس التخطيط رقم (39) لسنة 2009م بشأن تشكيل لجنة عليا لمراجعة ومتابعة مشاريع البنية التحتية والتي أسندت إليها مهمة دراسة برامج ومشروعات البنية الأساسية ،وتحديد أولويات تنفيذها واقتراح الحلول والمعالجات اللازمة للعراقيل التي تواجه تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق والمواصلات وغيرها من مشروعات البنية الأساسية واقتراح الضوابط اللازمة لتنفيذها وتلقي

ودراسة تقارير المتابعة الدورية عن سير التنفيذ بها وتقييمها وتحديد المخصصات المالية اللازمة لتغطية تنفيذها وبرمجة التدفقات المالية الخاصة بها للسنوات القادمة .

هــذا وبالنظر إلى المحددات التي واجهت تنفيذ البرنامج التنموي (2008-2012م) منذ بدايته فقد صدر قرار أمين مجلس التخطيط الوطني (سابقاً) رقم (6) لسنة 2010م بتشكيل لجنة فنية بهدف إجراء المراجعة والتقييم الدقيق لمشروعات البرنامج التنموي التي تم التعاقد عليها ودخلت حيز التنفيذ من حيث نسب إنجازها ومدة تنفيذها والتدفقات المالية المطلوبة لها وكذلك الحال للمشروعات المستهدفة ولم تستكمل إجراءاتها بعد على ضوء التقرير المحال لأمين المجلس (سابقاً) بشأن متابعة المشروعات الجارية والمستهدفة للفترة (2010- 2014) م على أن تتولى اللجنة وضع وترتيب أولويات لتلك المشاريع مع مراعاة الجوانب الفنية فيها ، والتوزيع الجغرافي والبشري والاقتصادي **وغيرها من التقارير والدراسات الفنية التي تخص متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية وهذه الأمثلة توضح بجلاء مدى اضطلاع مجلس التخطيط الوطني ودوره الكبير فيما يخص متابعة وتقييم خطط وبرامج ومشروعات التنمية ومدى مساهمته في حل المختنقات والمحددات التي تواجه تنفيذها على الوجه المطلوب .**

المحـــــــــــــددات والصعـــــــــــــوبات

أولاً / المحـــــــددات والصعوبات الرئيسية التي تواجـــــه عمليـــــة المتابعة والتقييـــــم لخطط وبرامـــــج ومشروعات التنميـــــــــة :-

The Main determinants and difficulties Facing the process to Follow –up and evaluation of development plans programs and projects

أظهرت البيانـات والتقاريـر والدراسـات ذات العلاقـة الخاصـة بالشـأن التنموي، بـأن عمليـة المتابعـة والتقييم لخطط وبرامج ومشروعات التنمية تواجه في كثير من الأحيان العديد من المشاكل والعراقيل الفنية ، والإداريـة ، والماليـة ، شأنها في ذلك شأن العديد من المعوقات والمحـددات التـي تواجـه أعـداد وتنفيذ خطـط التنميـة والتـي تتجسد في العديد من الصور والأشكال المختلفـة والتـي تعمـل وتحد من تحقيق الأهداف المنشودة والمرسومة من وراء عملية المتابعـة والتقييم لبرامـج ومشروعـات التنمية والمتمثلة أساساً في إجراء الدراسات ،والتحليلات ، والمقارنـات بين ما هو مخطط ومستهدف من أهداف وسياسات وبرامـج ومشروعـات ، وما بين مـا هـو منفذ وتحديد وإظهار مستوى التطابق الكمي والنوعـي، وتحديد أوجـه القصور والانحرافـات وأسبابها وتداعياتهـا ، وتقديـم الحلـول واقتـراح المعالجـات الفنيـة والإجرائية للقضـاء وحل وإزالـة هذه المعوقـات قبل تضـخمها واستفحالها وتحولها إلـى أزمـات كبيرة ، وأزمـات متعددة يصـعب التحكم فيهـا أو القضـاء والسـيطرة عليها علـى المدى القريب دون أن تكون لها تداعيات وانعكاسات وأثار اقتصادية واجتماعية ومكانية سلبية.

وفـي هـذا الإطـار وحتـى يتسـنى إنجـاح عمليـة المتابعـة والتقييم وتحقيـق أهـدافها وغاياتهـا فـأن الأمـر يقتضي المضي قدمـاً في التغلب علـى المحددات والعراقيل التاليـة:

- **غياب الإدارة** الرشيدة تسببت في عدم استقرار وثبات الهيكلية التنظيمية القطاعية على مستوى مؤسسات الدولـة وعلـى المستوى المحلـي (البلديـات) بـل علـى مستوى القطـاع والمؤسسـة الواحـدة وتعرض هـذه المؤسسات في كثير من الأحيان وفي العديد من المرات للإلغاء أو الضم والدمج أو إلـى الإضافة أو إلـى التقليص مـن حيث المهام والصـلاحيات مما ترتب عليـه ضـياع وإتـلاف العديـد مـن الوثائـق والدراسات والتقارير والإحصاءات الفنية . وتسرب وعدم استقرار الكوادر الفنية لدى هذه الجهات والذي من الصعب تعويضها وتأهيلها وتكوينها من جديد على المدى القريب . ولم يقتصر الأمر على عدم الاستقرار والثبات على الهيكلية التنظيمية للدولة بل تعدى ذلك ليشمل عدم ثبات واستقرار قواعد البيانات الفنية والمالية والإحصائية الشاملة والموحدة والمتسقة ومعايير التخطيط ومعايير المتابعة من ناحية أو غير تميزها واتصافها بالشمولية والاستمرارية والموضوعية أو الواقعية . واستبدال وتغيير هذه

القواعد من سنة لأخرى ومن وقت لأخر مما ينجم عنه ويتسبب في العديد من الإشكاليات والإرباك والصعوبات ويؤدي إلى عدم استجابة العديد من الجهات والمؤسسات التنفيذية في أعداد تقارير المتابعة لبرامج ومشاريع التنمية بالكيفية والأوقات والخارطة الزمنية المحددة .

- **نقص الكوادر** الفنية المتخصصة و الكفؤة القادرة على تنفيذ والأشراف على برامج ومشاريع التنمية بصفة عامة والمتمكنة من القيام بعملية المتابعة والتقييم بصفة خاصة ويظهر ذلك بجلاء في أغلب مؤسسات الدولة خاصة منها المحلية **(أي على مستوى البلديات)**. وما توفر منها لم يحظى بالتدريب والتأهيل والبناء والتطوير ورفع الكفاءة والتحسين والمواكبة المستمرة للعلوم والتكنولوجيا والجوانب المستحدثة في مضامين التقارير الدولية الصادرة في هذا الشأن. ناهيك عن انعدام أو قلة نقل المعرفة من الخبرة الدولية للعناصر الوطنية في هذا المجال .
- **انعدام أو ضعف** أنظمة الأرشفة والتوثيق وقواعد البيانات والمعلومات فضلاً عن تدني الانسياب المستمر للمعلومات من مستوياتها المختلفة وبالشمولية والدقة اللازمة ، يزيد من صعوبة أعمال وأعداد تقارير المتابعة والتقييم ويؤثر بالتالي على إقرار واتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.
- **تُعد** الإمكانيات المادية والمالية الأداة الرئيسية والمحرك الأساسي للتخطيط والتنمية سواء كان ذلك على مستوى الأعداد أو التنفيذ أو المتابعة والتقييم وفي أغلب الأحيان لا تعطي مرحلة المتابعة والتقييم حقها من المخصصات المالية اللازمة والكافية للقيام بدورها وإنجاز مهامها على أكمل وجه وبالتالي عدم التمكن من تغطية وتوفير احتياجاتها من وسائل النقل والاتصال والأدوات والأجهزة والمنظومات الإلكترونية وكذلك عدم التمكن من تغطية أتعاب الخبراء والفنيين والمتعاونين في إنجاز الدراسات وتوفير المعلومات وإجراء التحليلات ولاسيما توفير البيئة والمناخ والخدمات اللوجستية اللازمة لأعداد وإنهاء هذه المهمة بالشكل المطلوب وفي الأوقات المحددة.
- **قلة الوعي** بأهمية المتابعة والتقييم على مستوى مختلف السلطات التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة ، واعتبارها في كثير من الأحيان تحصيل حاصل وجزء غير هام وغير ضروري وغير أساسي وغير مكمل ومتمم لعمليات التخطيط والتنفيذ ولا يقتصر الأمر على قلة الوعي فقط بل يتعدى ذلك إلى خلو أغلب الهياكل التنظيمية لقطاعات ومؤسسات الدولة لوحدات خاصة ومختصة بشؤون المتابعة والتقييم وإن وجدت فهي تعاني من الإقصاء والتهميش في أغلب الأحيان مما ينجم عنه غياب المعلومة الصحيحة وانعدام الشفافية وعدم التمكن من تحديد أوجه الانحراف والتقصير والقصور وتنامي وانتشار الفساد.

- **لقد** دأبت الجهات الفنية المختصة على المستوى الوطني (وزارة التخطيط – ومجلس التخطيط الوطني) ومند عدة عقود مضت على أعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية وكذلك الأجهزة الرقابية والمحاسبية وقد تضمنت هذه التقارير إبراز وإظهار العديد من الملاحظات السلبية والإشارة إلى العديد من الانحرافات والمشاكل والعراقيل والصعوبات التي تواجه تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية وتحديد أوجه التقصير والقصور وتقديم واقتراح العديد من التوصيات والمقترحات والحلول ولم تجد هذه التقارير أي صدى أو أية ردود أفعال في أغلب الأحيان من السلطات العليا بالدولة وما يترتب عن ذلك من آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة ومتعددة .
- **عدم شمولية** التشريعات ذات العلاقة بالتخطيط والتنمية لنصوص ومبادئ العقاب – والثواب والمساءلة والمحاسبة لحالات القصور والتقصير وسؤ(**التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم**) لخطط وبرامج ومشروعات التنمية مما يؤدي في الغالب إلى عدم توخي أعلى درجات الدقة والموضوعية وعدم الجدية في إنجاز مستهدفات التنمية والتراخي في تقديم البيانات والمعلومات والتقارير في مواعيدها وعدم أبراز الصورة الحقيقية والصحيحة للموقف التنفيذي والتي يعتبر في الحقيقة صورة من صور الفساد الاقتصادي والاجتماعي والإداري بالدولة.
- **نقص وتضارب** وعدم دقة البيانات عن أداء القطاعات المختلفة إلى جانب عدم توفر قاعدة بيانات عن المتغيرات الاقتصادية وتوقف وتعثر استصدار المجموعة الإحصائية السنوية وقلة المسوح والتعدادات العامة وتنسيقها وتوحيدها ونشرها مما يؤدي ذلك إلى الاعتماد بشكل كبير على عنصر التقدير و تأخر أعداد تقارير المتابعة عن مواعيدها وإنجازها بالمنهجية والكيفية الفنية والمثالية المطلوبة.
- **الحاجة إلى** تحديث وتطوير التشريعات الخاصة بعمليات التخطيط والتنمية بصفة عامة وعملية المتابعة والتقييم بصفة خاصة .

ثانياً / مقومـــات نجـــاح وتفعيـــل منهجيـــة المتابعـــة والتقييـــم :-
Ingredients For the Success and activation of the Follow –up and evaluation Methodology

نظـــــــراً لما تكتسيه وتتميز به عملية المتابعة والتقييم لخطط وبرامج ومشروعات التنمية من أهمية بالغة ونتيجة لالتحامها الفعلي بمراحل التخطيط والتنفيذ . وحتى يتسنى الأمر من تحقيق أهدافها في تجسيد الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة والحديثة عن الموقف التنفيذي وإبراز حقيقة الأوضاع القائمة وما تم تنفيذه وتحقيقه من أهداف وسياسات وتحديد أوجه القصور والانحراف واقتراح الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة كافة المعوقات والمختنقات والحد والوقاية من الأزمات وتصعيد وثيرة الأداء والمساهمة في التصدي ومكافحة أوجه الفساد وتقويم حركة التنمية طبقاً للمنهجية والأصول والقواعد الفنية وتلافي أية آثار اقتصادية واجتماعية سلبية والتوجه قدماً نحو أعداد خطط فنية سليمة وتنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر وتفي بمتطلبات المستقبل وفي إطار شامل للقضاء على التخلف وتحقيـــق التقدم وبناء الدولة الجديدة والحديثة . وحتى يتسنى تحقيق ذلك وتفعيل منهجية المتابعة والتقييم والعمل على إنجاحها وأداء دورها المناط بها ، فأن الأمر يقتضي أولاً إزالة والقضاء على كافة المشكلات والمعوقات التي تم استعراضها . والعمل ثانياً على الأخذ بالتوصيات والمقترحات العملية والفنية التالية والتي تنسجم مع الخبرة العملية والفعلية التي تمت واكتسبت في هذا المجال طيلة السنوات السابقة والتي تكتسي درجة عالية من المصداقية **والمتمثلة في** : –

- **إن من** أهم بواعث النجاح وتحريك عجلة التنمية عامل الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة الظروف والبيئة المناسبة للعمل والإنتاج وتوفير الموارد والإمكانات المالية اللازمة ، وذلك لأرتباط و إلتحام السياسة بالاقتصاد ، مما يتطلب دعم وتحقيق الاستقرار والابتعاد عن سياسة الارتجال والاستعجال (التخطيط السليم والشامل على المستوى البعيد) ويكمل ويتمم ذلك العمل على استقرار الجهاز الإداري والهيكلية التنظيمية للدولة وعدم إخضاعها للفك والتركيب والدمج والإلغاء من وقت لأخر خاصة بالنسبة للمؤسسات المعنية بالتخطيط والمعلومات وشؤون التنمية بل يتعدى ذلك ضرورة العمل على استقرار وثبات قواعد البيانات الفنية والمالية الشاملة واللازمة لاستمرار وتواصل ونجاح عملية المتابعة والتقييم .

- **تمشياً** مع مقتضيات عصر المعلومات والتقنيات الحديثة للاتصالات فان الضرورة تقتضي البدء بدراسة إنشاء نظام وطني لمتابعة وتقييم المشروعات يعتمد على استخدام شبكة المعلومات الدولية في عمليات المتابعة والتقييم والتواصل بين الإدارات الحكومية ذات العلاقة على أن تصدر الجهة المختصة التشريعات اللازمة لذلك متضمنا كافة الاشتراطات والوسائل الفنية الكفيلة بنجاحه وأداء وظيفته على الوجه المطلوب، بما في ذلك تخصيص الميزانيات اللازمة والكافية لتنفيذ هذا النظام بجميع مكوناته الفنية والبشرية.
- **ولضمان** نجاح تنفيذ هذه الفكرة يجب حث كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات والأجهزة التابعة لها بالإسراع في تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية، وتطبيق النظم الإدارية الحديثة لتطوير معدل الأداء في القطاع العام بما في ذلك نظم إدارة الجودة ووضع واقتراح الأسس الكفيلة بتحقيق الشفافية في تنفيذ كافة الإعمال بالجهات العامة خاصة فيما يتعلق ببرامج ومشروعات التنمية.
- **ضرورة** تضمين الهيكلية التنظيمية لكافة القطاعات والمؤسسات والدوائر التابعة للدولة لوحدات مستقلة لمتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية ضمن النظام الوطني لمتابعة وتقييم المشروعات المشار إليه سابقا ،وأن يتم العمل على ارتباطها الفني بصور ة أو بأخرى بالجهة العليا بالدولة ذات العلاقة بشؤون التخطيط والتنمية ولاسيما على المستوى الإقليمي أو المحلي . ودعم هذه الوحدات بالكوادر الفنية المتميزة والخبراء والمختصين والعمل على استقرارهم وتحفيزهم وتطوير قدراتهم لتعزيز كفاءة أداءهم في هذا المجال.
- **تعظيم** شأن ودور عملية المتابعة والتقييم في عملية التخطيط والتنمية بحيث يخصص لها في الموازنة المالية للدولة ما يلزمها من إمكانات مالية مستقلة لتوفير وتغطية متطلباتها ومستلزماتها من وسائل النقل واتصالات وأجهزة الحواسيب والمنظومات الإلكترونية وتوفير الخدمات اللوجستية المطلوبة وتغطية أتعاب الخبراء والفنيين لإنجاز المهام المطلوبة والقيام بأعداد التقارير بالصورة الفنية والمنهجية المثلى.

- **نشر** ثقافة الوعي بأهمية المتابعة والتقييم لخطط وبرامج ومشروعات التنمية بين مختلف مؤسسات الدولة وحثها على القيام بواجباتها إزاء هذه العملية وإلزامها بموافاة الجهات المختصة بإعداد تقارير المتابعة أو أية بيانات تنموية تطلبها وفي أوقاتها المحددة ووفق المنهجية الفنية المتبعة في هذا الشأن، وأن تقترن نتائج المتابعة والتقييم بتقويم الانحرافات والقيام بتصحيحها و اتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة بشأنها ولاسيما الجزاءات الرادعة حيال المقصرين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **دعم وتطوير** الجهاز الإحصائي وإصدار المجموعة الإحصائية السنوية وتنفيذ المسوح والتعدادات وتنسيقها وتوحيدها ونشرها من قبل الجهات المختصة ودعم هذا الجهاز بالخبرات والقدرات الفنية العالية للقيام بخدمات التحليل الإحصائي والتحليل التخطيطي والتنموي (الاقتصادي والاجتماعي) وذلك باعتبار البيانات والمعلومات والإحصاءات (غداء المخطط) وعنصر أساسي في تخطيط ومتابعة وتقويم حركة التنمية .
- **الإسراع في** تعديل القانون رقم (13) بشأن التخطيط لفصل التشابك الحاصل بين مجلس التخطيط الوطني ووزارة التخطيط حيال متابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية ودعمهما من خلال ألزام كافة الجهات الممولة من ميزانية التنمية بتوفير البيانات والمعلومات والتقارير الفنية والمالية والتأكيد على انسيابها وأعدادها وتزويدهم بها في مواعيدها المقررة ، على أن يتضمن هذا التعديل تطبيق الجزاءات على المتخلفين والمقصرين في تقديم المعلومات والتقارير المطلوبة وكذلك المنحرفين على تحقيق أهداف التنمية ومرتكبي الفساد في هذا المجال ، واعتبار التنمية نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.
- **العمل وباستمرار** ومن وقت إلى آخر على تطوير وسائل لقياس ومتابعة تنفيذ المشروعات والصرف عليها أثناء وبعد تنفيذها ، وكذلك تطوير وسائل وأساليب تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات ومقارنتها مع دراسات جدواها ، والاستفادة من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين في هذا الشأن واعتبار التنمية قضية وطنية ينبغي إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من

المجتمع ويتلازم مع ذلك إجراء التغيرات الأساسية في التشريعات وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية ولاسيما الرقابية والمحاسبية.

- **في** إطار ضمان انسياب البيانات والمعلومات حيال مشروعات التنمية ومتابعة تنفيذها مُند بداية خطواتها الأولى ينبغي أن تتضمن لائحة العقود الإدارية وتشترط إحالة نسخة من كافة العقـــود التي تم إبرامها شاملة للخرائط والرسومات والوثائق ذات العلاقة إلى المؤسسات المعنية بمتابعة وتقييم مشروعـات التنميـة (مجلس التخطيط الـوطني – ووزارة التخطـيط) وكـذلك الأجهـزة الرقابيـة والمحاسبية،والتأكيد على أن تتضمن بنود التعاقد ألزام أدوات التنفيذ بأعداد تقارير شهرية مالية وفنية شاملة عن تقدم سير العمل بالمشروعات المسندة إليها وكذلك بيان بالمشاكل والصعوبات التي تعترض سير العمل وتزويد السلطات المختصة بالمتابعة والتقييم بها وأن يرتبط سداد مستحقاتها بمدى إلتزامها بهذا الأمر بموجب إخطارات رسمية من هذه الجهات وذلك كله في أطار تحقيق انسياب المعلومات وتنويع مصادرها وأجراء المقارنات والتأكد من صحتها .
- **أثبتت** التجارب العملية مُنذ عدة سنوات مضت في مجال متابعة وتقييم المشروعات بأن تشكيل لجان وفرق عمل فنية عُليا دائمة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي (البلديات) تضم وتتكون من مجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين من داخل وخارج مجلس التخطيط الوطني – أو وزارة التخطيط بالإضافة إلى مندوبين من القطاعات والمؤسسات والأجهزة التنفيذية تساهم بفاعلية ونجاح في عملية انسياب المعلومات بالشكل والكيفية المطلوبة وكذلك دقتها وتعزيز الشفافية واختصار الوقت وإظهار الموقف التنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية على حقيقتها وبالتالي المساهمة في أعداد تقارير المتابعة والتقييم طبقاً للمنهجية والشكل الفني والمهني اللائق وبالأوقات المناسبة والمحددة.

ثالثـــــــــــاً / الخلاصـــــــــــــة

شكل يوضح ترابط وتسلسل عمليات التخطيط والتنمية والمتابعة والتقييم لبرامج ومشروعات التنمية

إعداد الخطة ⇐ التنفيـــــذ ⇐ المتابعة والتقييـــــم ⇐ إجراءات وخطـــــط عمل لتصحيح الانحرافـــات

أعداد خطة التنمية (الاقتصادية والاجتماعية)
وتشمل وتتضمن على وجه الخصوص :

- الرؤى والاستراتيجيات المعتمدة .
- تحديد الأهداف العامة والنوعية والكمية (كمية –قطاعية – مكانية) بما في ذلك معدلات النمو المستهدفة خلال سنوات الخطة .
- رسم السياسات لتحقيق الأهداف والسياسات والتي تتضمن (الاقتصادية /الاجتماعية / القطاعية / المكانية / المالية/ النقدية / التجارية....إلخ) .
- تحديد البرامج والمشروعات التفصيلية بعد تحديد (جدواها الاقتصادية والاجتماعية والفنية والبيئية) .
- تحديد البرنامج الاستثماري (التمويلي) اللازم لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية وتوزيعه على سنوات الخطة في شكل وبرامج ومشروعات وبنود تفصيلية ....والمقومات والآليات والأدوات و التوصيات الخاصة والوسائل والأساليب والتشريعية والهياكل التنظيمية والفنية اللازمة للتنفيذ.
- أعداد خارطة وبرمجة (جدولة) زمنية (وعاء زمني) لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.
- اعتماد الخطة من قبل السلطات الفنية والتشريعية العليا بالدولة ولاسيما مجلس التخطيط الوطني (بعد إجراء بعض التعديلات النهائية إن وجدت).

تنفيذ خطة التنمية

- استصدار القوانين والتشريعات اللازمة للتنفيذ .
- تشكيل الهياكل التنظيمية و الإدارية والمالية والفنية وتزويدها ودعمها بالعناصر الفنية والمتخصصة .
- تحديد المواقع الملائمة والمخططات العمرانية واستعمالات الأراضي وأعمال تخصيص وتسليم المواقع وأعمال الرفع المساحي وحصر ونزع الملكية ونقلها وإتمام إجراءات التعويضات وتحديد خطوط التنظيم وإحداثيات المواقع والطرق.
- تهيئة وتسوية المواقع وفتح المسارات .
- أعداد المخططات العامة والتفصيلية والتصاميم والرسومات والخرائط المعمارية والإنشائية ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وإعداد كراسات الشروط والمواصفات وجداول الكميات والبرامج الزمنية اللازمة للتنفيذ والشروع في الأعمال التمهيدية وأعمال البنية التحتية والمرافق الخدمية (مياه – صرف صحي –كهرباء-اتصالات-إمدادات الغاز الطبيعي).
- الشروع والبدء في تحديد الأسعار النمطية وأسعار السوق وبما ينسجم ولائحة العقود الإدارية .
- تجهيز الوثائق والمستندات التعاقدية.
- تشكيل لجان العطاءات المركزية والمحلية .
- تحديد واختيار الأدوات الآليات والأساليب اللازمة للتنفيذ .
- إتمام إجراءات التعاقد مع الأدوات التنفيذية .
- تحديد وتكليف الجهات الفنية والمتخصصة المشرفة على التنفيذ .
- أعداد الميزانيات والبرامج الاستثمارية اللازمة للتنفيذ وتوزيعها في شكل برامج ومشاريع محددة واعتمادها ووضع الميزانية موضع التنفيذ بالقيام بسداد المستخلصات والالتزامات المالية أولاً بأول.
- أعمال الرقابة والمحاسبة المصاحبة واللاحقة لكافة الإجراءات الإدارية والمالية والفنية وإعداد تقارير المتابعة الدورية

إجراءات وخطط عمل لتصحيح الإنحرافات

- اتخاذ إجراءات وخطط عمل لتصحيح الأنحرافات وتعديل ومعالجة الخطط والبرامج والسياسات لتحقيق مستهدفات الخطط والبرامج والمشروعات.
- القيام بالمساءلة والمحاسبة للجهات المسؤولة على حدوث الأنحرافات وتقرير بشأنها من إجراءات إدارية وقانونية .
- الإستفادة من النتائج ومخرجات المتابعة والتقييم التي تم التوصل إليها في تفادي أي خلل أو انحرافات مستقبلية وأخذها في الاعتبار كتجارب يستفاد منها في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية المستقبلية والميزانيات السنوية.

متابعة تنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية
(إعداد تقارير دورية)

- أعمال التهيئة وأعداد (مناشير – جداول-إستمارات – نماذج مؤشرات)
- تعميم المناشير ومرفقاتها على الجهات التنفيذية الممولة من الميزانية العامة.
- تجميع البيانات والمعلومات وإستلام التقارير ودراستها وتحديد النواقص وتسجيل الملاحظات.
- إعادة مخاطبة الجهات المتأخرة والمتخلفة والتي سجلت بشأنها النواقص والملاحظات .
- إجراء المراجعة النهائية وأستلام الردود حول الملاحظات وتصنيف التقارير في شكل برامج ومشروعات رئيسية وفرعية.
- إحالة المعلومات والبيانات وكافة التقارير إلى المنظومة الالكترونية لإدخالها وإجراء المعالجات اللازمة بشأنها وإخراجها في شكل جداول وملخصات ومؤشرات عامة وقطاعية ومكانية .
- دراسة وتحليل مخرجات المنظومة الالكترونية ومقارنة النتائج بالسياسات والأهداف وإجراء عملية (القياس –والتقييم) .
- صياغة التقرير وتوضيح الإنحرافات وتحديد التحديات التي واجهت سير التنفيذ والتشغيل وتقديم التوصيات والحلول .
- أعداد ملخص عام وإحالة النتائج النهائية للسلطات التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حول فحوى ومحتويات تقرير المتابعة الدوري لبرامج ومشروعات التنمية .

رابعاً / شكل يوضح مصادر وانسياب المعلومات ومسار إعداد توجيه نتائج تقارير متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية

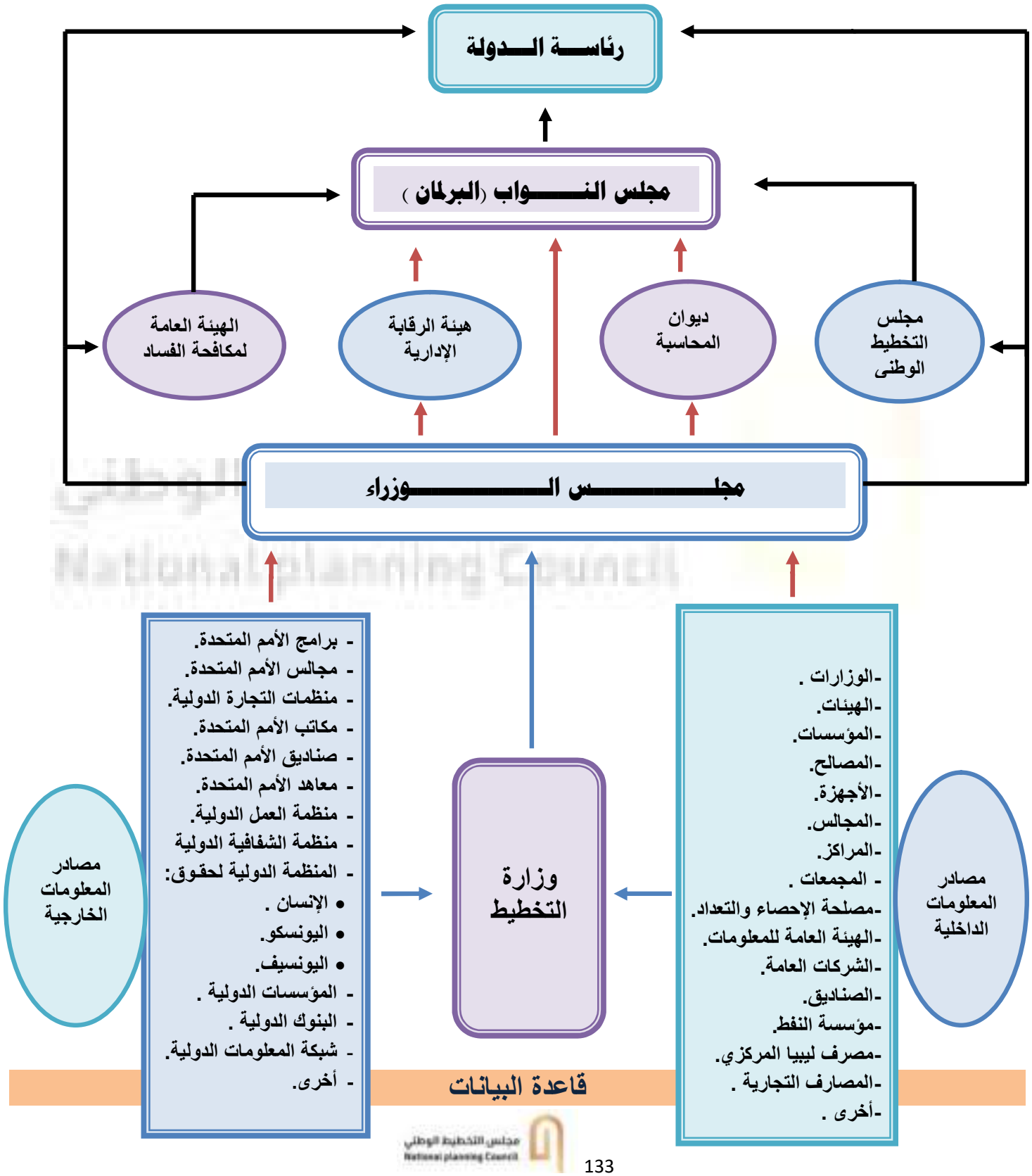

خامساً/ النماذج والاستمارات والجداول المالية و الفنية اللازمة والمطلوبة عادة لإعداد تقرير المتابعة :

أولاً :- نماذج المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية والاستخدام والقوى العاملة :

وتشمل على وجه الخصوص النماذج والجداول التالية :-

جدول رقم (1) نموذج تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات (.....-.....) م (تكلفة العوامل الجارية).

جدول رقم (2) نموذج تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات (.....-.....) م (بالأسعار الثابتـــة).

جدول رقم (3) نموذج التكوين الرأسمالي الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (4) نمـــوذج تطـــور دخـــل الفـــرد خـــلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (5) نمـوذج تطـور الإنتاجيـة المتوسطـة للعمـل خـلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (6) نمـــوذج الرقـم القياسـي لنفقـة المعيشـة خـلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (7) نموذج التجارة الخارجية والميزان التجاري للاقتصاد الليبي خلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (8) نمـــوذج ميـزان المـــدفـوعـــات الليبـــي خـــلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (9) نمـــوذج معـــدل انكشـاف الاقتصـاد الليبـي على الخارج خلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (10) نمـوذج تطـور الاحتياطيـات الدوليـة خـلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (11) نموذج عدد الوحدات الاقتصادية المملكة وإجمالي عدد المملكين حسب المنطقة أو البلدة حتى../..../...م

جدول رقم (12) نموذج عدد الوحدات الاقتصادية المملكة موزعة حسب نوع النشـاط حتـى العام ...../...../.....م

جدول رقم (13) نمـوذج البيـانـات التفصيليـة عـن الـوحـدات المملكـــة حتـــى العـــام..... م

جدول رقم (14) نموذج تطـــور عـــدد السكـــان خـــلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (15) نموذج تطـــور عـــدد السكـــان حسب البلديات خلال السنـــــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (16) نموذج تـــوزيـــع السكان والمساحـة (كم2) والكثافة السكنية حسب البلديات في العـــام..... م

جدول رقم (17) نموذج توزيع عدد السكان حسب فئات السن والنوع الليبيون منهم وغـــير الليبيين سنة .....م

جدول رقم (18) نموذج تطور عدد الأسر وعدد حالات الزواج والمواليد والوفيات خلال السنـوات (..... - .....) م

جدول رقم (19) نموذج تطـــور استخـــدام الليبيين وغير الليبيين خـــلال السنـــــوات (..... - .....) م

جدول رقم (20) نموذج تطور العلاقة بين السكان الليبيين والمستخدمين الليبيين خـــلال السنوات (.....-.....) م

جدول رقم (21) نمـــوذج تطور استخـــدام المـــرأة الليبيـــة خـــلال السنـــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (22) نمـوذج تطـور الاستخـــدام حسب الأنشطـــة الاقتصاديـــة خـلال السنوات (..... - .....) م

جدول رقم (23) نموذج تطـــور الاستخـــدام والبطالـــة مـــن الليبيين خـــلال السنـــوات (.....-.....) م

جدول رقم (24) نموذج تطور عدد العاملين بالقطاع العام (وزارات / هيئـــات / مصالـــح / أجهـــزة / صناديـــق / .....الخ خـــلال السنـــــوات (.....-.....) م

جدول رقم (25) نمـــــوذج تطـور المـــــؤشرات الحيويـــــة خـــلال السنـــوات (.....-.....) م

ثانياً:- النمـــاذج والجـــداول الماليـــة / وتشمل الأتـــي :

جـــدول رقـــم (26) نمـــوذج ((3-أ)) مـذكـرة حســـاب التحـول في 31/ 12 /.....م
جدول رقم (27) نموذج ((3- ب)) بيان الحركة المالية لحساب التحـــول عن الفترة من 1/1/....حتى 31/12/.....م
جـــدول رقـــم (28) نمـــوذج المبالـــغ الماليـــة المرحلة إلـــى ميزانيـــة العـــام .....م
جـــدول رقم (29) نمـــوذج الالتزامات القائمة على المشروعات المنتهيـــة والمتوقع سداده في العام ...../ م
جـــدول رقـــم (30) نمـــوذج سجـــل الالتزامـــات الماليـــة .
جـــدول رقـــم (31) نمـــوذج متابعـــة الدفعـات المقدمـــة وخطابـات الضمـان
جـــدول رقـــم (32) نمـــوذج متابعـــة الأعتمـــادات المستندية
جـــدول رقـــم (33) نمـــوذج المخصصات والمصروفات التنموية خلال السنـــوات (.....-.....) م
جـدول رقـم (34) نمـــوذج تطور قيمـــة العقود وباقي الالتزام خـلال السنـــوات (.....-.....) م

ثالثاً:- نمـــــاذج المتابعـــة الفنيـــة :

جدول رقم (35) نمـــوذج ملخص الموقف التنفيذي العام للبرامج والمشروعات المتعاقد عليها خلال السنوات .....م
جدول رقم (36) نمـــوذج متابعـة تنفيذ برامـج ومشروعات التنمية (الباب الثالث) للعام المالي (.....) م
جدول رقم (37) نمـــوذج متابعـة الـموقف التعاقـــدي للمشاريـــع المنتهية خـلال العـام (.....) م
جدول رقم (38) نمـــوذج متابعـة الـموقف التعاقـــدي للمشاريـــع الجديـدة خـلال العام (.....) م
جدول رقم (39) نمـــوذج ملخـــص إجمالـــي قيمـــة التعاقـــدات الجديـــدة مصنفـــة حســـب جنسيـــة الجهـــة المنفـــذة خـــلال العـــام (.....) م
جـــدول رقم (40) نمـــوذج ملخـــص إجمالـــي قيمـــة التعاقـــدات الجـــديـــدة مصنفـــة حســـب جنسيـــة الجهـــة المنفذة (ليبيـــة – مشتركـــة) خـــلال العـــام (.....) م
جدول رقم (41) نمـــوذج ملخـــص قيمـــة التعاقـــدات الجديـــدة مصنفـــة حســـب جنسيـــة الجهـــة المنفـــذة (أجنبيـــة) خـــلال العـــام (.....) م
جدول رقم (42) نمـــوذج متابعـــة تطـــور الموقـــف التعاقـــدي والتنفيـــذي لمشروعـــات قطـــاع .....والجهـــات التابعـــة لـــه خـــلال الســـنوات (.....-.....) م
جدول رقم (43) نمـــوذج ملخـــص الموقـــف التنفيـــذي العـــام للبرامـــج والمشروعـــات المتعـــاقد عليهـــا خـــلال السنـــوات (.....-.....) م
جدول رقم (44) نمـــوذج ملخص مـوقف التعاقـدات والالتزامـات حسب القطـاعـات خـلال العـام (.....) م
جدول رقم (45) نمـــوذج يبـــين توزيـــع أجمالـــي عـــدد تعاقـــدات جميـــع القطاعـــات حســـب طريقـــة التعاقـــد والموقـــف التنفيـــذي حتـى (..../..../.....) م
جدول رقم (46) نمـــوذج يبـــين توزيـــع أجمالـــي قيمـــة الالتزامـــات المتبقيـــة لجميـــع القطاعـات حســـب المـــوقف التنفيـــذي وطريقـــة التعاقـــد حتـى (...../...../...) م
جدول رقم (47) نمـــوذج ملخـــص بيـــان طرق التعاقـــدات وقيمـــة العقـــود والالتزامـــات لبرامـــج ومشروعـــات القطاعـــات حســـب الأنشطـة خـلال العـام (.....) م
جدول رقم (48) نمـــوذج ملخـــص بيـــان أجمالـــي قيمـــة التعاقـــدات والالتزامـــات وطرق التعاقـــدات للبرامـــج والمشروعـــات حســـب القطاعـــات فـي العـــام (.....) م
جدول رقم (49) نموذج حجم التعاقدات والالتزامات حسب المـوقـف التنفيـذي علـى مستـوى البلديات حتـى (..../...../....) م
جدول رقم (50) نمـــوذج نسب الإنجـاز الفنيـة والماليـــة علـى مستوى القطاعات حتـى(...../...../...) م
جدول رقم (51) نمـــوذج نسب الإنجـاز الفنيـة والماليـــة علـى مستوى البلديات حتـــى(...../...../.....) م

جدول رقم (52) نمـوذج تـوزيع عـدد وقيمـة عقـود كـل قطـاع مصنفـة إلى مشاريـع وبرامـج حسـب جنسية الجهـة المنفـذة للعقـد حتى (...../...../.....) م
جدول رقم (53) نمـوذج ملخـص أجمالـي قيمـة التعاقـدات مصنفـة إلـى مشاريـع وبرامـج حسـب جنسيـة الجهـة المنفـذة حتـى (...../...../.....) م
جدول رقم (54) نمـوذج أجمالـي قيمـة تعاقـدات جميـع القطاعـات مصنفـة حسـب جنسيـة الجهـة المنفـذة (ليبيـة – مشـتركة) حتـى (...../..../...) م
جدول رقم (55) نمـوذج أجمالـي قيمـة تعاقـدات جميـع القطاعـات مصنفـة حسـب جنسيـة الجهـة المنفـذة (أجنبيـة) حتـى (.../.../...) م

رابعاً :- نماذج مؤشرات الأنشطة القطاعية خلال فترة المتابعة:

جدول رقم (56) نمـوذج متابعـة الأهـداف والمؤشـرات الإنتاجيـة والنوعيـة في أنشطـة قطـاع الزراعـة والثروة الحيـوانية والبحريـة خلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (57) نموذج متابعـة تطـور الإنتـاج الزراعـي المحـقق خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (58) نمـوذج المـؤشرات الفنيـة لمشـروع النهـر الصنـاعي (كميـة الميـاه المستهدف إنتاجها ونقلهـا) خـلال العـام (.....) م
جدول رقم (59) نمـوذج توزيـع استعمـالات الميـاه المنتجـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (60) نموذج تطـور الإمـدادات المائيـة المحققـة خلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (61) نموذج تطور عدد أبار المياه العاملة والجديدة وأعمال الصيانة الخاصة بها خلال السنوات (.....-.....) م
جدول رقم (62) نموذج تطـور تنفيـذ أعمـال وصيانـة شبكـات الميـاه خـلال السـنوات (.....-.....) م
جدول رقم (63) نموذج متابعـة أنشطـة الصناعـة (نشـاط .....) حتـى (...../...../.....) م
جدول رقم (64) نموذج تطور قيمة الإنتاج المحقق فـي الشركـات الصناعيـة خلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (65) نمـوذج تطـور قيمـة الإنتـاج المحقـق لقطـاع الصناعـة ونسبـة مساهمتـه مقارنـة بالناتـج المحلى الإجمالـي خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (66) نمـوذج تطـور توزيـع قيمـة الإنتـاج المحقـق بيـن مختلـف الأنشطـة الصناعيـة المختلفـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (67) نمـوذج تطـور توزيـع عـدد الوحـدات المملكـة حسـب موقفهـا التشغيلـي والقانونـي حتـى (...../...../.....) م
جدول رقم (68) نموذج يبين توزيع عـدد الوحدات الصناعية والمملكة حسب شكل التمليك حـتى (..../..../.....) م
جدول رقم (69) نموذج تطور إنتـاج صـادرات النـفـط الخـام والغـاز خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (70) نموذج تطور الإنتـاج المحلـي للمشتقـات النفطيـة خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (71) نموذج تطور الإنتـاج فـي مصافـي التكـرير خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (72) نموذج تطور الإنتـاج مـن المنتجـات البتر وكيماوية خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (73) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم العام خلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (74) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم الخاص خلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (75) نمـوذج تطـور المؤشـرات والأهـداف النوعيـة في قطـاع التعليـم علـى مستـوى بلديـة ..... خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (76) نمـوذج تطـور المؤشـرات والأهـداف النوعيـة في قطـاع التعليـم العالـي (الجامعـات العامـة) خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (77) نمـوذج تطـور المؤشـرات والأهـداف النوعيـة فـي قطـاع التعليـم الخـاص خـلال السنـوات (.....-.....) م

جدول رقم (78) نمـوذج تطـور المؤشـرات والأهـداف النوعيـة فـي مجـال التكـوين والتـدريب المهنـي خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (79) نموذج تطور مـؤشرات الخـدمـات الصحيـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (80) نموذج تطور مؤشرات أداء قطـاع السياحـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (81) نموذج تطور مؤشرات أداء قطـاع الأعـلام والثقافـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (82) نموذج تطور مؤشرات الأداء لمشروعات الشباب والرياضـة خلال السنـوات (.... - .....) م
جدول رقم (83) نموذج تطور مؤشرات التدريب والتأهيل بقطاع الشباب والرياضة خلال السنـوات (.... - .....) م
جدول رقم (84) نموذج تطور مـؤشرات قطـاع الإسكان والمـرافق خـلال السنـوات (.... - .....) م
جدول رقم (85) نموذج تطور مـؤشرات قطـاع المواصـلات والنقـل خـلال السنـوات (.... - ....) م
جدول رقم (86) نموذج تطور بعض المؤشرات الرئيسية في قطاع الكهرباء وتحلية المياه خلال السنـوات (....-....) م
جدول رقم (87) نموذج تطور خدمـات الاتصـالات والمعلوماتيـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (88) نموذج تطور مـؤشرات الداخليـة (الأمـن العـام) خـلال السنـوات (....-.....) م
جدول رقم (89) نموذج تطور مـؤشرات قطـاع العـدل خـلال السنـوات (.... - ....) م
جدول رقم (90) نموذج تطور عـدد الشـركات العامـة خـلال السنـوات (.... - .....) م
جدول رقم (91) نموذج تطور عـدد الشـركات الخاصـة خـلال السنـوات (.....- .....) م
جدول رقم (92) نموذج البيانات التفصيليـة للشـركات الوطنية العامة القائمـة فـي العام (..... -.....) م
جدول رقم (93) نموذج تطور عـدد الشـركات الخاصـة المسجلـة فـي العـام (..... - .....) م
جدول رقم (94) نموذج تطور عـدد الأنشطـة الفرديـة (المرخص لها) خلال السنـوات (.... - ....) م
جدول رقم (95) نموذج تطور عدد المخازن العامة وطاقاتها الإستعابيـة التخزينية خلال السنـوات (....- ....) م
جدول رقم (96) نموذج تطور عدد الجمعيات الاستهلاكية وعدد الأسر والمساهمين خـلال السنـوات (.... -....)م
جدول رقم (97) نمـوذج تطـور الكميـات المـوردة مـن السلـع الأساسيـة محـل نشـاط صندوق دعـم الأسعار خلال السنـوات (..... -.....) م
جدول رقم (98) نموذج تطور قيمـة الصادرات والواردات والميزان التجاري خـلال السنـوات (.... - ....) م
جدول رقم (99) بيان عـدد المصـارف التجاريـة العاملـة فـي العـام (..... - ....) م
جدول رقم (100) نموذج بيان الإيـرادات الماليـة العامـة خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (101) نموذج تطور الإيـرادات الماليـة للبلديـات خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم(102) نموذج تطور إيـرادات بلديـة..... خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (103) نموذج تطور إيـرادات المحافظـات خـلال السنـوات (..... -.....) م
جدول رقم (104) نموذج تطور إيـرادات محافظـة ..... خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (105) نموذج تطور حجـم مصروفـات الباب الأول خـلال السنـوات (..... -.....) م
جدول رقم (106) نموذج تطور حجـم مصروفـات البـاب الثانـي خلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (07) نموذج تطور مصـروفـات البلديـات خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (108) نموذج تطور مصروفـات المحافظـات خـلال السنـوات (..... -.....) م
جدول رقم(109) نموذج تطور حالات الإعاقـة حسب السبب خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (110) نمـوذج تطـور عـدد حـالات الإعاقـة حسـب نـوعـها وحسـب الفئـة العمريـة خـلال السنـوات (.....-.....) م
جدول رقم (111) نموذج تطور عدد وسعة المؤسسات الاجتماعيـة خـلال السنـوات (..... - .....) م
جدول رقم (112) نموذج تطور عدد النزلاء حسب نوع المؤسسـة الاجتماعيـة خـلال السنـوات (.... -.....) م
جدول رقم (113) نمـوذج تطـور عـدد جهـات العمـل المسجلـة حسـب فئـات التسجيـل وعـدد المضمـونين المسجلـين خـلال السـنوات (..... - .....) م
جدول رقم (114) نموذج تطور حركة المعاشات موزعة حسب النوع خـلال السنـوات (.....-.....) م

جدول رقم (115) نمـــــــــوذج تطـــــــور الاشـــــتراكات الضمانيـــــــــة المحصلـــــــة حســـــــب فئـــــــات التحصيـــــــل خـــــــلال السنـــــــوات (.....-.....) م
جدول رقم (116) نموذج تطور إجمالي قيمـة الإيـرادات المحصلـة خـلال السنـــــــــوات (..... - .....) م
جدول رقم (117) نموذج تطـــــور عدد الحالات التي تم تعويضها للمواطنين المتضررين مـــن الكوارث والنكبـات وإجمالـي قيمـة التعويضات مـوزعة علـى فـــروع الهيئـــة خـــلال السنـــــــــوات (..... -.....)م

جدول رقم (118) نمـــــــوذج تطـــــــور عـــــــدد المعاشـــــــات الأساسيـــــــة المستمـــــرة مـــــوزعة حســـــــب فئـــــات الاستحقـــــاق خـــلال السنـــــوات (.....-.....) م
جدول رقم (119) نمـــــــوذج تطـــــــور عـــــــدد وقيمـــــــة المعاشـــــــات الأساسيـــــــة المصـــــــروفة موزعـــــــة علـــــى مستـــــوى فروع الهيئـــــــة خـــــلال السنـــــوات (.....-.....) م
جدول رقم (120) نمـــــــوذج تطـــــــور عـــــــدد المنافـــــع الممنوحـــــــة للمعاقـــــين موزعـــــــة علـــــــى فروع الهيئـــــــة خـــــــلال السنـــــــوات (.....-.....) م
جدول رقم (121) نمـوذج توزيـع عـــــدد المعـاقين حسـب الفئـــة العمريـــة فـــــي العـــام (.....) م
جدول رقم (122) نموذج تطور عـــــدد المحافظ الاستثماريـــة وقيمتهـا الصادرة خـــلال السنوات (.....-.....) م
جدول رقم (123) نموذج تطـــــــور عـــــدد العاملـــين حـــسب المـــهن خـــــلال السنوات (..... - .....) م
جدول رقم (124) نموذج تطـــــور عدد المتـــدربين بقطاع أو الجهة .....خـــــلال السنوات (.....- .....) م
جدول رقم (125) نمـــــــوذج تطـــــور عـــــدد المتـــــدربين المستهـــــدفين علـــــى مستـــــوى القطاعـــــــات والأجهـــــزة والمصالـــــــح التنفيذيـــــــة خـــــلال السنـــــوات (..... - .....) م
جدول رقم (126) نمـــــــوذج تطـــــــور عـــــدد المتـــــدربين على مستـــــوى القطـــــاعات والأجهزة والمصالـــــــح التنفيذيـــــــة الذين تـــــم تدريبهـــم فعلاً خـــــــلال السنـــــوات (..... - .....) م
جدول رقم (127) نموذج تطـور حـجـم القـــروض والتسـهيـلات الائتمـانيـــة الممنـوحـــة مـــن المصارف التجاريـــــة لمختلـــف الـقطـــاعـــات والأنشـطـــــة الاقتصـــاديـــة خـــــلال السنـــــوات (.....- .....) م
جدول رقم (128) نموذج تطور حـجـم القروض الممـنوحة من مصرف التنمية خـــــــلال السنـوات (.....-...) م
جدول رقم (129) نموذج تطور حجم القـروض الممنوحـة مـن المصرف الزراعي خـــــــلال السنوات(.....-....) م
جدول رقم (130) نمـــــــوذج تطـــــــور حجـــــم القـــــروض الممنـــــوحة مـــــن مصـــــرف الادخـــــــــار والاستثمـــــــار العقـــــــاري خـــــــــلال السنـــــــوات (..... - .....) م
جدول رقم (131) نموذج تطور حجم القروض الممنوحـة مـن المصرف الريفـي خـلال السنـــــــوات(.....-....) م
جدول رقم (132) نمـــــــوذج تطـــــــور حجـــــــم القـــــــروض الممنـــــــوحة مـــن صنـــــــدوق ضمـــــــــانات الإقـــــــراض لأغـــــــراض التشغيـــل خـــــلال السنـوات(.....-.....) م

المـــــراجـــــع

أولاً / المراجـــع باللغة العربية :

1- الحكومة الليبية المؤقتة – وزارة التخطيط – التخطيط في ليبيا الواقع والرؤية المستقبلية .

2- اللجنة الشعبية العامة للتعليم – التنمية للمرحلة الثانوية ومعهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والمهنية- 1984 -1985 م .

3- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) لسنة 1430م – 2000 إفرنجي .

4- القانون رقم (3) لسنة 1369 و.ر – 2001م بشأن التخطيط العمراني .

5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية – تقرير متابعة تنفيذ الميزانية العامة للعام 2008 م الملخص التنفيذي .

6- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – الشعبة الإحصائية – دراسات في الأساليب – دليل الحسابات القومية – السلسة 85 الأمم المتحدة نيويورك 2008 م .

7- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – دليل استيفاء بيانات كراسة تسجيل مشروعات خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991 -1995 م .

8- القانون المالي للدولة الليبية – وتعديلاته .

9- أ. المهدي إسماعيل – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – مذكرة عن أعداد ومتابعة وتقويم الخطة والميزانية 2006 م .

10- المتابعة والتقييم إجابات عملية لأسئلة جوهرية، مؤسسة فريدريش إيبرت (2014) بيروت. لبنان.

11- الرصد والتقييم، بعض الأدوات والطرق والمناهج، مجموعة البنك الدولي (2004). واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية 2017م.

12- المركز الدولي للاتصالات وثيقة التكنولوجيات الرقمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2021 م.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية2010 م .

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية 2016 م .

15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ورشة عمل حول إدارة برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظراء الوطنيين والشركاء –طرابلس كورنتيا 4- 7 /12 /2009 م.

16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م.

17- جسر التنمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت – نظام الحسابات القومية لعام 2008 م .

18- تقرير ديوان المحاسبة الليبي – التقرير السنوي 2016 م .

19- دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة. الاتحاد الأوروبي، مؤسسة هينرش بل الألمانية مكتب الشرق الأوسط العربي13.08.2017

20- د . حربي عريقات مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي – عمان دار الكرمل – 1993 م .

21- د. بشير الجبو – وزارة التخطيط – ورقة غير منشورة حول تقييم البرنامج التنموي 2008 ـ 2012 م .

22- د. موسى يوسف خميس – مدخل "إلى التخطيط –دار الشرق عمان -1999 م .

23- د . عمر التومي الشيباني – التربية والتنمية الريفية – فبراير 1985 م.

24- د. أبوحبيل – دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات للفترة 3ـ7 /1 / 2012 م. مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي .

25- أ. خديجة حنى – جودة الحياة وعلاقتها بالرضا عن التخصص الدراسي لدى الطالب الجامعي – جامعة الشهيد لخضر بالوادي .

26- د . عيسى الفضلي – أساليب التخطيط والمتابعة – (لصالح مجلس التخطيط الوطني) – مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي للفترة 17/ 11ـ 11 /21 / 2012م .

27- أ. عادل البيد – إدارة الأزمات – ورقة غير منشورة .

28- مجلس التخطيط الوطني – الإستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية – يونيو 2013 م .

29- مجلس التخطيط الوطني – مشروع الملامح العامة لإستراتيجية تمكين المرأة .

30- مجلس التخطيط الوطني – الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية – تقييم عناصر التنافسية في الجماهيرية العربية الليبية – 2006 م .

31- مجلس التخطيط الوطني – ورقة حول منهجية أعداد واعتماد الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها 2013 م.

32- مركز خبراء التدريب والاستشارات – برنامج أدوات وأساليب تخطيط ومتابعة المشروعات–القاهرة 2008 م .

33- مركز خبراء التدريب والاستشارات – برنامج إدارة وتنظيم الوقت للفترة 29/ 5 ـ 2/ 6 / 2010 القاهرة.

34- م. سعد بن ناصر الغيثي – استخدام التقنيات الحديثة في الرقابة الفنية على إشراف وتنفيذ مشروعات التنمية– دراسة نشرت جريدة الرياض السعودية بتاريخ 2013/10/11 م.

35- صحيفة ليبيا الجديدة – العدد 264 .

36- وزارة التخطيط – تقرير عن نتائج الدورة الثامنة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا – (الأسكوا).

ثانياً / المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Project Management Handbook, Version 1.1 – July 2006

ثالثاً / مراجع مواقع شبكة المعلومات الدولية :

1. Ar.knoema.com
2. Linkal media .com.reading
3. Link>> https : //a r .mwikinpedia.0rg>wiki>
4. Link //htpps: //ar-m . Wikipedia.org > wiki >- m
5. www. ALmaany. com / a1
6. Wikipedia

مجلس التخطيط الوطني

الملاحق

جدول رقم (1) نموذج تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطــة الاقتصاديـــة خلال السنوات (.....- ....) م

(بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	السـنوات		معدل النمو السنوي (%)	الهيكل الاقتصادي(%)	
	.....	.....		.....	.....
الزراعة والغابات وصيد الأسماك					
استخراج النفط والغاز الطبيعي					
التعدين والمحاجر الأخرى					
الصناعات التحويلية					
الكهرباء والغاز والمياه					
التشييـــــــــــد					
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق					
النقل والتخزين والمواصلات					
المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال					
ملكية المساكن					
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)					
الخدمات التعليمية					
الخدمات الصحية					
الخدمات الخاصة الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين :					
-استخراج النفط والغاز الطبيعي					
-الأنشطة الاقتصادية غير النفطية					

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (2) نموذج تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطـة الاقتصاديـة خلال السنوات (.....- .....)م

(بتكلفة الأسعار الثابتة وبالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	السنوات		معدل النمو السنوي (%)	الهيكل الاقتصادي(%)	
	.....	.....		.....	.....
الزراعة والغابات وصيد الأسماك					
استخراج النفط والغاز الطبيعي					
التعدين والمحاجر الأخرى					
الصناعات التحويلية					
الكهرباء والغاز والمياه					
التشييـــــــــــــد					
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق					
النقل والتخزين والمواصلات					
المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال					
ملكية المساكن					
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)					
الخدمات التعليمية					
الخدمات الصحية					
الخدمات الخاصة الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين :–					
- استخراج النفط والغاز الطبيعي					
-الأنشطة الاقتصادية غير النفطية					

التخطيط الوطني

جدول رقم (3) نموذج التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات (.....- .....) م

(بقيمة المشتري الجارية وبالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	السنوات		معدل النمو السنوي (%)	الهيكل الاقتصادي(%)	
	.....	.....		.....	.....
الزراعة والغابات وصيد الأسماك					
استخراج النفط والغاز الطبيعي					
التعدين والمحاجر الأخرى					
الصناعات التحويلية					
الكهرباء والغاز والمياه					
التشييـــــــــــــد					
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق					
النقل والتخزين والمواصلات					
المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال					
ملكية المساكن					
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)					
الخدمات التعليمية					
الخدمات الصحية					
الخدمات الخاصة الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين :–					
- استخراج النفط والغاز الطبيعي					
-الأنشطة الاقتصادية غير النفطية					

التخطيط الوطني

جدول رقم (4) نموذج تطور دخل الفرد خلال السنوات (.....-.....) م

السنـــــــــــة	الناتج الإجمالي المحلي (بتكلفة عوامل الدخل الجارية) وبالمليون دينار	عدد السكان (بالألف نسمة)	دخل الفرد (بالدينار)	دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)
معدل الزيادة السنوي خلال الفترة (....-....) م				

جدول رقم (5) نموذج تطور الإنتاجية المتوسطة للعمل خلال السنوات (....._.....) م

(القيمة بالدينار)

السنـــــــــوات	الإنتاجية المتوسطة للعمل من		الملاحظـــــــات
	الأنشطة غير النفطية	الناتج المحلي الإجمالي	

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (6) نموذج الرقم القياسي لنفقه المعيشة ومعدل التضخم خلال السنوات (....._.....) م

(100 =2003)

السنة	مواد غذائية ومشروبات وتبغ	السكن	أثاث السكن	ملابس وأحذية	النقل والمواصلات	نفقات ثقافية وترفيهية	نفقات علاج وخلافه	نفقات شخصية ومصروفات أخرى	الرقم القياسي	معدل التضخم %

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (7) نموذج التجارة الخارجية والميزان التجاري للاقتصاد الليبي خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

البيان / السنـــوات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
الصادرات النفطية								
نسبة الصادرات النفطية للإجمالي %								
الصادرات غير النفطية								
نسبة الصادرات غير النفطية للإجمالي %								
إجمالي الصادرات								
الواردات								
الميزان التجاري								

جدول رقم (8) نموذج ميزان المدفوعات الليبي خلال السنوات (.....- .....) م

(مليون دينار)

البنـــــــــــــود	السنـــوات				
	.....	.....	.....	.....	.....
أولا:- الحساب الجاري					
1- السلع والخدمات					
أ-السلـــــــع					
الصادرات (فوب)					
قطاع الهيدروكربونات					
صادرات أخرى					
الواردات فوب					
ب-الخدمـــات					
دائن					
مدين					
2-الدخـــــــــــــــل					
دخل الاستثمار المباشر					
دخل استثمارات أخرى					
3-التحويلات الجارية					
الحكومة العامة					
القطاعات الأخرى					
ثانيا:- الحساب الرأسمالي والمالي					
الاستثمار المباشر					
استثمار الحافظة					
استثمارات أخرى					
ثالثا:- الخطأ والسهـــــــــــو					
رابعا:- الميزان الكلـــــــــــي					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (9) نموذج معدل انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	الإنتاج المحلي من السلع	الواردات من السلع	مجموع الإنتاج المحلي والواردات من السلع (العرض السلعي)	معدل انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج %

معدل الانكشاف الاقتصادي:- هي نسبة توضح مدى تعامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاديات الخارجية ويمكن حسابها عن طريق حاصل قسمة الواردات من السلع على العرض السلعي (الواردات من السلع+الإنتاج المحلي من السلع) .

جدول رقم (10) نموذج تطور الاحتياطيات الدولية خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	عملات أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي	ذهب نقـــــــدي	احتياطي لدى صندوق النقد الدولي	الإجمـــــــــالي

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (11) نموذج عدد الوحدات الاقتصادية المملكة وإجمالي عدد المملكين حسب المنطقة أو البلدية

حتى ...../...../..... م

ر.م	البلدية والمنطقة	عدد الوحدات المملـــــكة	عـــــــدد المملكين

جدول رقم (12) نموذج الوحدات الاقتصادية المملكة موزعة حسب نوع النشاط

حتى ...../...../..... م

ر.م	النشـــــــــــــاط	عدد الوحدات الاقتصادية	إجمالي القيمة (د.ل)
1	صناعة مواد البناء		
2	الخدمات		
3	الصناعات الغذائية		
4	الغزل والنسيج		
5	صناعة الأثاث		
6	الصناعات الجلدية		
7	الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية		
8	الصناعات الكيماوية		
9	الإنتاج الحيواني والبحري		
10	أخرى		
الإجمـــــــــــــــــالي			

جدول رقم (13) نموذج البيانات التفصيلية عن الوحدات المملكة حتى العام (.....) ميلادي

ر.م	اسم الوحدة المملكة	التسمية المرافقة	الوضع التشغيلي	المدينة	شكل التمليك	رقم العقد	سنة التمليك	قيمة التمليك	إجمالي المسدد(د.ل)	نسبة السداد%	القيمة المتبقية	الملاحظات

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (14) نموذج تطور عدد السكان خلال السنوات (.......- ....) م

(بالألـــــف)

عدد السكان (بالألف)	السنـــوات						ملاحظـــات
	....	....	....	....	....	....	
الليبيـــــــــين							
ذكـــــــــــــور							
إنـــــــــــــاث							
مجمـــــــــوع الليبيين							
أجـــــــــانب							
ذكـــــــــــــور							
إنـــــــــــــاث							
مجمـــــــــوع الأجانب							
الإجمـــــــــــالي							
إجمالي الـــــــــذكور							
إجمالي الإنـــــــــاث							

جدول رقم (15) نموذج تطور عدد السكان حسب البلديات خلال السنوات (.........- ....) م

(العدد بالألـف)

أسم البلدية	السنـــوات												ملاحظـــات
	....			....			....			....			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

جدول رقم (16) نموذج توزيع السكان والمساحة (كم2) والكثافة السكانية حسب البلديات في العام (...........) ميلادي

ر.م	اسم البلدية	المساحة (كم2)	النسبة %	السكـــــــــان			الكثافة السكنية %	الملاحظات
				ليبيين	غير ليبيين	مجموع		

جدول رقم (17) نموذج توزيع عدد السكان حسب فئات السن والنوع الليبيون منهم وغير الليبيين سنة..... م

فئات السن	الليبيون			غير الليبيين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	الإجمالي
4 - 0									
11 - 5									
15 - 12									
18- 16									
24 - 19									
29 - 25									
34 - 30									
39 - 35									
44 - 40									
49 - 45									
54- 50									
59 - 55									
64 - 60									
69 - 65									
74 - 70									
75 – فما فوق									
المجموع									

جدول رقم (18) نموذج تطور عدد الأسر وعدد حالات الزواج والمواليد والوفيات خلال السنوات (..... - .....) م

البيان / السنة	عدد الأسر			عدد حالات		
	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	الزواج	المواليد	الوفيات
.....						
.....						
.....						
.....						
.....						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (19) نموذج تطور استخدام الليبيين وغير الليبيين

خلال السنوات (.....- .....) م

البيان / السنـــوات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
المشتغلون الليبيون								
المشتغلون غير الليبيون								
إجمالي المشتغلين								
نسبة المشتغلين الليبيين للإجمالي %								
نسبة المشتغلين غير الليبيين للإجمالي %								

جدول رقم (20) نموذج تطور العلاقة بين السكان الليبيين والمستخدمين الليبيين

خلال السنوات (.....- .....) م

البيان / السنـــوات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
السكان الليبيون								
المشتغلين الليبيون								
إجمالي المشتغلين الليبيين إلى السكان الليبيين%								
معدل الإعالة – فرد								

جدول رقم (21) نموذج تطور استخدام المرأة الليبية

خلال السنوات (.....- .....) م

البيان / السنـــوات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
ذكـــــــــــــــور								
إنـــــــــــــــاث								
إجمالي المشتغلين الليبيين								
نسبة الذكور للإجمالي %								
نسبة الإناث للإجمالي %								

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (22) نموذج تطور الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية
خلال السنوات (.....- .....) م

(العدد بالألف دينار)

ر.م	الأنشطة الاقتصادية	السنوات		معدلا الزيادة(%)	
		.....	.....	خلال الفترة	السنوي المركب
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك				
2	استخراج النفط والغاز الطبيعي				
3	التعدين والمحاجر الأخرى				
4	الصناعات التحويلية				
5	الكهرباء والغاز والمياه				
6	التشييد				
7	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق				
8	النقل والتخزين والمواصلات				
9	المال والتأمين وخدمات الأعمال				
10	خدمات الإدارة العامة				
11	الخدمات التعليمية				
12	الخدمات الصحية				
13	الخدمات الأخرى				
14	مجموع الاستخدام يوزع بين : الليبيون				
15	مجموع الاستخدام يوزع بين : غير الليبيون				

جدول رقم (23) نموذج تطور الاستخدام والبطالة من الليبيين خلال السنوات (.....- .....) م

توزيعات القوة البشرية			عدد الإفراد لسنة			عدد الإفراد لسنة			عدد الإفراد لسنة			عدد الإفراد لسنة		
			ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
العاملون اقتصاديون	يعمل													
	يبحث عن عمل	سبق له العمل												
		لأول مرة												
	مجموع الباحثين عن عمل		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مجموع السكان العاملين اقتصادياً														
معدل البطالة بين العاملين اقتصاديا%														

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (24) نموذج تطور عدد العاملين بالقطاع العام (وزارات/ هيئات/ مصالح/ صناديق/الخ) خلال السنوات (......-......)م

أسم الجهة	السنـــوات												ملاحظـــات
	....			....			....			....			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

جدول رقم (25) نموذج تطور المؤشرات الحيوية خلال السنوات (.........- ....) م

البيـــــــــــان	السنــوات						ملاحظـــات
	....	....	....	....	....	....	
معدل الزواج الخام لكل ألف نسمة							
معدل الطلاق الخام لكل ألف نسمة							
معدل المواليد الخام لكل ألف نسمة							
معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان							
نسبة المتوفين الرضع الذين أعمارهم أقل من سنة لكل ألف نسمة							

مجلس التخطيط الوطني

النماذج المالية وتشمل الأتي :

جدول رقم (26) نموذج (3 - أ) مذكرة حساب التحول في 31 / 12 / .....م

(القيمة/ دينار)

قيمة الرصيد المصرفي	قيمة الصكوك المعلقة	قيمة الرصيد الدفتري	قيمة الودائع والأمانات الخاصة بالباب الثالث "التحول"	قيمة الإعتمادات المستندية

جدول رقم (27) نموذج (3 - ب) بيان الحركة المالية لحساب التحول عن الفترة من 1/ 1/ ....حتى 31/ 12/ ....م

(القيمة/ دينار)

ر.م	البنـــــد	أســم المشـــروع	رقم التفويض المالي	قيمة التفويض المالي	قيمة المبالغ المسيلة	قيمة المصروفات الفعليـــــة	الرصيد المتبقي	الموقف التنفيـذي
الإجمـــــــــــــــــالي								

جدول رقم (28) نموذج المبالغ المالية المرحلة إلى ميزانية العام .....ميلادي

(القيمة / دينار)

المشـــــروع	مخصصات ميزانية عام	التفـــويضات المالية الصادرة خلال العام	الأنفاق الفعلي خلال العام	المبالغ المرحلة إلى ميزانية عام .....
المجمـــــوع				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (29) نموذج الالتزامات القائمة على المشروعات المنتهية والمتوقع سداده في العام .....ميلادي

(القيمة / دينار)

ر . م	المشروع	الهـدف / السعة	تاريخ التعاقد	تاريخ الإنتهاء الفعلي	القيمـة الإجمالية للعقـد	المسـدد حتـى .../12/31	باقي الالتزام		ملاحظات
							في .../1/1	المتوقـع سداده في العام	
	المجمـــــــــوع								

جدول رقم (30) نموذج سجل الالتزامات المالية

(نموذج رقم م.ت.أ)

رقم الصفحة.....الباب...../ القطاع.....البند.....البد الفرعي .....المشروع .....

(القيمة / دينار)

رقم التسجيل	تاريخ التسجيل	البيـان	مدة العقد	تاريـخ ابتداء العـمل	تاريـخ إنتهاء العمـل	الجهـة الملـتزم تجـاهها	قيمة الالتزام	المدفوعات	المتبقي مـن الالتزام	ملاحظات	التوقيـع
الإجمـــــــــــــالي											

جدول رقم (31) نموذج متابعة الدفعات المقدمة وخطابات الضمان

(القيمة / دينار)

ت	أسم المشروع	الشركة المنفـذة	الجنسية	رقم العقد	قيمة العقد	قيمة الدفعة المقدمـــة	قيمة خطاب الضمـــان	رقـم خطاب الضمان	تاريخ إنتهاء صلاحية خطاب الضمان	ملاحظـــات
الإجمـــــــــــــالي										

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (32) نموذج متابعة الاعتمادات المستندية

(القيمة / دينار)

(1) أسم المشروع	(2) موقع المشروع	(3) الشركة المنفذة	(4) رقم العقد	(5) رقم الاعتماد	(6) تاريخ فتح الاعتماد	(7) القيمة التي فتح بها الاعتماد	(8) قيمة الإضافة	(9) إجمالي قيمة الاعتماد بعد الإضافة
الإجمالـــــــــــــــــــــــــــي								

يتبـــع .... باقي الجدول

(10) نوع الاعتماد(محلي /خارجي)	(11) نوع العملة	(12) قيمة المسدد من الاعتماد حتى تاريخ 31/..../....	(13) باقي الالتزام على الاعتماد حتى تاريخ 31/..../.... بالدينار الليبي	(14) أسم المصرف

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (33) نموذج المخصصات والمصروفات التنموية خلال السنوات (....._.....) م

القيمة (بالألف دينار)

السنـــــة	المخصصـــــــات	المصروفـــــــــات	نسبة الصـــــــرف %

جدول رقم (34) نموذج تطور قيمة العقود وباقي الالتزام خلال السنوات (....._.....) م

القيمة (بالألف دينار)

السنة	قيمة العقود	باقي الالتزام	نسبة باقي الالتزام إلى قيمة العقود %

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (35) نموذج ملخص الموقف التنفيذي العام للبرامج والمشروعات المتعاقد عليها خلال السنوات (.........._.........) ميلادي

(القيمة بالدينار)

البيان	السنـــوات														
	....			....			....			....			....		
	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام
منتهية															
جارية															
متوقفة															
متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها															
نسبة مئوية %															
منتهية															
جارية															
متوقفة															
متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها															
الإجمالـــــــي															

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (36) نموذج متابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية (الباب الثالث) للعام المالي ..... ميلادي

(1) ت	(2) البرنامج /المشروع / العقد*	(3) البلدية (رقم) **	(4) الجهة المنفذة	(5) الجنسية	(6) رقم العقد	(7) تاريخ التعاقد			(8) تاريخ الإنتهاء المقرر حسب العقد***			(9) طريقة التعاقد ****	(10) الموقف التنفيذي (رقم)*** **	(11) الهدف من المشروع	(12) السعة التصميمية للمشروع	(13) قيمة العقد
						اليوم	الشهر	السنة	اليوم	الشهر	السنة					
الإجمـــــــــــــــــــالي																

يتبع.....

(القيمة / دينار)

(14) قيمة الإضافات	(15) القيمة الإجمالية للعقد بعد الإضافات	(16) القيمة المسددة من بداية العقد حتى31/.../.	(17) إجمالي قيمة الالتزام حتى31/../.	(18) مخصصات المشروع في ميزانية عام.....	(19) قيمة التفويضات المالية الصادرة خلال الفترة من 1/1حتى31/../.	(20) قيمـــة المصروفات من التفويضات الصادرة خلال الفترة من1/1 حتى31/../..	(21) المبالغ التي لم يتم صرفها من التفويضات الصادرة	(22) نسبة الإنجاز الفنية		(23) ملاحظات ******
								نسبة الإنجاز المخططة	نسبة الإنجاز الفعلية	

*** يراعى عند كتابة سنة التعاقد وسنة الإنتهاء أن تكتب السنة حسب التقويم الميلادي.

**** طريقة التعاقد : يستخدم رقم (1) للمناقصة العامة ، رقم (2) للمناقصة المحدودة ، رقم (3) للممارسة ، رقم (4) للتكليف المباشر.

***** يرقم الموقف التنفيذي كالتالي : منتهي وعليه التزام(1) ، جاري (2)، متوقف (3)، متعاقد عليه ولم يبدأ (4) ،منتهي خلال العام وبدون التزام(5).

****** أسباب التوقف أو عدم الشروع في التنفيذ .

جدول رقم (37) نموذج متابعة الموقف التعاقدي للمشاريع المنتهية خلال العام ..... ميلادي

(القيمة / دينار)

أسم المشروع	تاريخ التعاقد	طريقة التعاقد	تاريخ الإنتهاء حسب العـــقد	الشركة المتعاقد معها و جنسيتها	قيمة العقد	المدفوع حتـــى 31/ 12/	الالتزامات في 1/1/	ملاحظـــات
المجمـــــــــــــــــــوع								

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (38) نموذج متابعة الموقف التعاقدي للمشاريع الجديدة خلال العام ......ميلادي

(القيمة / دينار)

أسم المشروع	طريقة التعاقد	تاريخ الإنتهاء المقرر حسب العقد	أسم الشركة المتعاقد معها	قيمة العقد	المسدد خـلال العام	الالتزامات في 1/ 1/	نسبة الإنجاز المحققة	موقف التنفيذ	ملاحظات
المجمــــوع									

جدول رقم (39) نموذج ملخص إجمالي قيمة التعاقدات الجديدة مصنفة حسب جنسية الجهة المنفذة خلال العام (........) ميلادي

(القيمة بالدينار)

جنسية الجهة المنفذة	عدد العقود	%	قيمة العقود	%	متوسط قيمة العقد الواحد
ليبية					
ليبية – أجنبية					
أجنبية					
الإجمالـــــــي					

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (40) نموذج إجمالي ملخص قيمة التعاقدات الجديدة مصنفة حسب جنسية الجهة المنفذة

(ليبيـــــة - مشتركة) بالتفصيل خلال العام (.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

جنسية الجهة المنفذة	عدد العقود	% من إجمالي عدد العقود	قيمة العقود	% من إجمالي القيمة التعاقدية	متوسط قيمة العقد الواحد
ليبية -					
ليبية -					
ليبية -					
ليبية -					
ليبية -					
ليبية -					
ليبية -					
مجموع (الليبية المشتركة)					
الإجمالي الكلـــــــــي					

جدول رقم (41) نموذج ملخص إجمالي قيمة التعاقدات الجديدة مصنفة حسب جنسية الجهة المنفذة (أجنبية)

خلال العام (.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

جنسية الجهة المنفذة للعقد	عدد العقود	% من إجمالي عدد العقود	قيمة العقود د.ل	% من إجمالي القيمة التعاقدية	متوسط قيمة العقد الواحد
مجموع (الأجنبية)					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (42) نموذج متابعة تطور الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشروعات قطاع .....

والجهات التابعة له للسنوات (.....-.....) م

(القيمة / دينار)

موقف المشـــــــــــــاريع	السـنة								
	.....			.....			.....		
	عدد العقـود	قيمة العقـود	باقي الالتزام	عدد العقـود	قيمة العقـود	باقي الالتـزام	عدد العقـود	قيمة العقـود	باقي الالتـزام
منتهية بـدون التزام									
منتهية وعليها التزام									
جـــــــارية									
متـــــــوقفة									
لم تبـــــــدأ									
ملغيـــــــة									
جديـــــــدة									
الإجمالـــــــــــي									

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (43) نموذج ملخص الموقف التنفيذي العام للبرامج والمشروعات المتعاقد عليها

خلال السنوات (.........._.........) ميلادي

(القيمة بالدينار)

البيان	السنـــوات														
	....			....			....			....			....		
	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الإلتزام
منتهية															
جارية															
متوقفة															
متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها															
نسبة مئوية %															
منتهية															
جارية															
متوقفة															
متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها															
الإجمالـــــــــي															

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (44) نموذج ملخص موقف التعاقدات والالتزامات حسب القطاعات

خلال العام (.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

القطاعات	مشروعـــــــــــــــات وبرامـــــــــــــــج												الإجمالي		
	عقود منتهية			عقود جارية			عقود متوقفة			عقود متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها					
	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (45) نموذج يبين توزيع إجمالي عدد تعاقدات جميع القطاعات حسب طريقة التعاقد

والموقف التنفيذي حتى (...../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد	الموقف التنفيذي							المجموع
	القيمة	النسبة	منتهى بدون إلتزام	منتهى وعليه إلتزام	جارى	متوقف	متعاقد عليه ولم يبدأ	
مناقصة عامة	القيمة							
	النسبة%							
مناقصة محددة	القيمة							
	النسبة%							
ممارسة	القيمة							
	النسبة%							
تكليف مباشر	القيمة							
	النسبة%							
أخرى	القيمة							
	النسبة%							
المجـــموع	القيمة							
	النسبة%							

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (46) نموذج يبين توزيع إجمالي قيمة الالتزامات المتبقية لجميع القطاعات

حسب الموقف التنفيذي وطريقة التعاقد حتى (...../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد	الموقف التنفيذي							المجموع
	القيمة	النسبة	منتهى بدون إلتزام	منتهى وعليه إلتزام	جارى	متوقف	متعاقد عليه ولم يبدأ	
مناقصة عامة	القيمة							
	النسبة%							
مناقصة محددة	القيمة							
	النسبة%							
ممارسة	القيمة							
	النسبة%							
تكليف مباشر	القيمة							
	النسبة%							
أخرى	القيمة							
	النسبة%							
المجـــموع	القيمة							
	النسبة%							

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (47) نموذج ملخص بيان طرق التعاقدات وقيمة العقود و الالتزامات حسب الأنشطة حتى.../..../....م

(القيمة دينار)

القطاع	مناقصة عامة			مناقصة محدودة			ممارسة			تكليف مباشر			أخرى			الإجمالي		
	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام
قطاعات التنمية البشرية																		
القطاعات الخدمية																		
قطاعات البنية الأساسية																		
القطاعات الإنتاجية																		
الإجمـــالي																		

جدول رقم (48) نموذج ملخص بيان إجمالي قيمة التعاقدات والالتزامات و طرق التعاقدات للبرامج والمشروعات حسب القطاعات في العام (.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

القطاع	مناقصة عامة			مناقصة محدودة			ممارسة			تكليف مباشر			أخرى			الإجمالي		
	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام	عدد	قيمة	التزام
الإجمالي																		

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (49) نموذج حجم التعاقدات والالتزامات حسب الموقف التنفيذي على مستوى البلديات

حتى (...../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

البلدية	عقود منتهية			عقود جارية			عقود متوقفة			عقود متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها			الإجمالي		
	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام
أكثر من بلدية															
الإجمـــالي															

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (50) نموذج نسب الإنجاز الفنية والمالية على مستوى القطاعات

حتى (...../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

ت	القطـــــاع	الإجمـــــــــــــــــــــالي			العقود التي احتسب نسب انجازها الفنية والمالية			نسب الانجاز %	
		عدد العقود	قيمة العقود	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	باقي الالتزام	فنية	مالية
الإجمـــالي									

جدول رقم (51) نموذج نسبة الإنجاز الفنية والمالية على مستوى البلديات

حتى (...../...../.....) ميلادي

البلديـــــــــــــــــــــــة	النسبـــــــــة الفنيـــــــــة %	النسبـــــــة الماليـــــــــة %
الإجمـــــــــــــــــــــالي		

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (52) نموذج توزيع عدد وقيمة عقود كل قطاع مصنفة إلى مشاريع وبرامج حسب جنسية الجهة المنفذة للعقد حتى (...../...../.....)

(القيمة بالدينار)

القطاع	نوع عقد الأعمال	جنسية الجهة المنفذة للعقد	عدد العقود	%	قيمة العقود	%
	مشروع	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				
	برنامج	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				
	الإجمالي	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				
	مشروع	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				
	برنامج	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				
	الإجمالي	ليبية				
		أجنبية				
		المجموع				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (53) نموذج ملخص إجمالي قيمة التعاقدات مصنفة إلى مشاريع وبرامج حسب جنسية الجهة المنفذة حتى (..../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

تصنيف العقد	جنسية الجهة المنفذة للعقد	عدد العقود	%	قيمة العقود	%	متوسط قيمة العقد الواحد
مشـروع	ليبيـــــــــــــة					
	ليبيـــــــة – أجنبيـــــة					
	أجنبيـــــــــــــة					
	المجمـــــــــــــوع					
برنامـج	ليبيـــــــــــــة					
	ليبيـــــــة – أجنبيـــــة					
	أجنبيـــــــــــــة					
	المجمـــــــــــــوع					
الإجمـالي	ليبيـــــــــــــة					
	ليبيـــــــة – أجنبيـــــة					
	أجنبيـــــــــــــة					
	المجمـــــــــــــوع					

جدول رقم (54) نموذج إجمالي قيمة تعاقدات جميع القطاعات مصنفة حسب جنسية الجهة المنفذة (ليبية - مشتركة) حتى (...../...../.....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

جنسية الجهة المنفذة للعقد	عدد العقود	% من إجمالي عدد العقود	قيمة العقود	% من إجمالي القيمة التعاقدية	متوسط قيمة العقد الواحد
ليبيـــــــــة					
ليبية – صينيه					
ليبية – تركية					
ليبية – إيطالية					
ليبية –					
ليبية –					
ليبية –					
ليبية –					
ليبية –					
مجموع (الليبية المشتركة)					
الإجمالي الكلي					

جدول رقم (55) نموذج إجمالي قيمة تعاقدات جميع القطاعات مصنفة حسب جنسية الجهة المنفذة (أجنبية)

حتى (...../ ...../ .....) ميلادي

(القيمة بالدينار)

جنسية الجهة المنفذة للعقد	عدد العقود	% من إجمالي العقود	قيمة العقود	% من إجمالي القيمة التعاقدية	متوسط قيمة العقد الواحد
صينية					
تركية					
إيطالية					
ألمانية					
إنجليزية					
.....					
.....					
.....					
.....					
.....					
.....					
.....					
مجموع الأجنبية					

مجلس التخطيط الوطني

نماذج المؤشرات الفنية القطاعية الإنتاجية وتشمل الآتي :-

جدول رقم (56) نموذج متابعة الأهداف والمؤشرات الإنتاجية والنوعية
في أنشطة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــــــان	وحدة القياس	السنـــــــــــــوات		
		.....	.....	.....
أولاً/ مشروعات الاستصـــــــــــلاح الزراعي				
أهـــــداف المشـــــــروع :-				
المســـــــاحة الكليـــــــة				
المســـــــاحة المستغلـــــــة				
عـــــــدد الآبـــــــــار				
عـــــدد المزارع المنفذة مساحتها				
عـــــدد أشجار الفاكهة وأنواعـها				
الإنتاج المحقق خـــــــلال السنة (نباتي – حيواني)				
ثانياً / مشـــــاريع المـــــــــــــراعي				
المســـــــاحة الكليـــــــة				
أعـــــــداد الأغـــــــــنام				
أعـــــــداد المـــــــــاعز				
أعـــــــداد الإبـــــــــل				
الإنتاج المحقق خلال السنـــــــة				
ثالثاً / مشـــــاريع الإنتـــاج الحيـــــواني				
أ-عـــدد محطـــــــات الأبقـــــار:				
السعـــــة التصميمـــــــــية				
مساحـــــــة المـــــــزرعة				
أعـــــــداد الأبقـــــــار				
الإنتاج خـــــــلال السنـــــــة				
إنتـــــــاج الحلـــــــيب				
إنتـــــــاج اللحـــــــوم				
ب- محطـــــــــات دواجن اللحـم :				
السعـــــة التصميمـــــــــية				
عـــــــدد دورات التربيـــــة				
عـــــــدد الطيور المربـــــاه				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

يتبـــــــــــــــع....

البيـــــــــان	وحدة القياس	السنـــــــــــــــوات		
		.....	.....	.....
إنتـــــــــاج اللحـــــــوم				
ج- محطـــــــــــات دواجن البيض :				
السعـــــة التصميمـــــــــية				
عـــــــدد الطيور المربـــــاه				
عـــــــدد بيض المائـــــــدة				
د- محطـــــــــــات الديك الرومي :				
السعـــــة التصميمـــــــــية				
عـــــــدد الـــــــــدورات				
عـــــــدد الطيور المربـــــاه				
إنتـــــــــاج اللحـــــــوم				
رابعاً / مشـــــــاريع الحبـــــــــــوب				
المســـــــاحة الكليـــــــــة				
المســـــــاحة المستغلـــــــة				
مساحات المحاصيـــل المزروعـة				
نظـــــــام الـــــــزراعة :-				
المساحـــــــــــات المـــروية				
المساحـــــــــــات البعليـــة				
الإنتـــــــــاج المحـــــقق				
خامساً / مشاريـــــــــع الميـــــــــــاه				
الســـــــــــــدود :-				
عـــــــــدد الســـــــدود				
كمية المياه المحجوزة خلال السنة				
عدد خزانات المياه الأرضية لمحطات المياه				
الســـــــــــــــعة				
سادســـــــاً / المـــــــــزارع المائيـــــــة				
عـــــــدد مزارع الأسمـــــــــاك				
الإنتـــــــــاج خـــــلال السنة				
عـــــدد مرافئ الصيـــــــد البحري				
الإنتـــــاج خـــــــــلال السنة				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (57) نموذج متابعة تطور الإنتاج الزراعي خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــــــــان	الـــوحدة	السنـــــــــــــــــــــــــــــوات				الملاحظـــــات
		.....	.....	.....	.....	
القمـــــــــــح						
الشعـــــــــــير						
بذور محسنـــــــــة						
الخضـــــــــروات						
الـفـــــــــــواكه						
الزيتـــــــــــون						
التمـــــــــــور						
لحـــــــوم حمراء						
لحـــــــوم دواجن						
أسمـــــــاك طازجة						
أسمـاك تونة طازجة						
حلـــــــــيب خام						
بيض المـــــــائدة						
صـــــــــوف						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

نموذج المؤشرات الفنية لمشروع النهر الصناعي :

جدول رقم (58) كمية المياه المستهدف إنتاجها ونقلها في العام (.....) ميلادي

(مليون/م³/سنة)

المنظومة	كمية المياه المنقولة		
	المستهدف	المحقق	النسبة %
منظومة السرير- سرت- تازربو – بنغازي			
منظومة الحساونة/ الجفارة			
وصلة القرضابية/ السدادة			
منظومة غدامس/زوارة/ الزاوية			
منظومة الكفرة / تازربو			
وصلة اجدابيا / طبرق			
المجموع			

جدول رقم (59) نموذج توزيع إستعمالات المياه المنتجة خلال السنوات (.....-.....) م

(مليون /م3 /السنة)

الغرض	السنوات								
	.....			.....			.....		
	مستهدف	محقق	النسبة	مستهدف	محقق	النسبة	مستهدف	محقق	النسبة
الاستعمال الزراعي والسقاية									
الاستعمال الحضري									
الاستعمال الصناعي									
استخدامات أخرى									
الإجمالي									

جدول رقم (60) نموذج تطور الإمدادات المائية المحققة خلال السنوات (.....-.....) م

(متر مكعب /يوم)

البيان	السنوات				ملاحظات
	.....	.....	.....	.....	
مشروع النهر الصناعي					
أبار جوفية					
تحلية مياه البحر					
تحلية مياه الآبار					
إجمالي الإمدادات المائية					

جدول رقم (61) نموذج تطور عدد آبار المياه العاملة والجديدة وأعمال الصيانة الخاصة بها خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــــــــــــان	وحدة القياس	الســـــــــــــــــــنوات				ملاحظـــات
		.....	.....	.....	.....	
عدد الآبار العاملـــــــــة						
عدد الآبار التي تم صيانتها						
عدد الآبـــار الجديـــــدة						
إجمـــــالي إنتـــاج الآبار						
صيانـــــة وتغيير الأنابيب						
صيانـــة اللوحات الكهربائية						
صيانة الكـــوابل الكهربائية						

جدول رقم (62) نموذج تطور تنفيذ أعمال وصيانة شبكات المياه خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــــــــــــان	وحدة القياس	الســـــــــــــــــــنوات				ملاحظـــات
		.....	.....	.....	.....	
شبكـــــــات الميـــــــاه						
مـــــــد واستبدال مـــــواسير						
صيانة وتركيب حمامات جديدة						
صيانة وتركيب عدادات جديدية						
صيانـــــــة مواســـــير						

جـــدول رقم (63) نموذج متابعة أنشطة (الصناعة) نشاط :-.....في ...../...../.....م

(1) المشـروع	(2) الطاقة التصميمية		(3) عـــدد الـوردیات	(4) الإنتاج المستهدف خلال فترة المتابعة	(5) الإنتاج المحقق خلال فترة المتابعة	(6) نسبة الإنتاج المحقق للطاقة الإنتاجية	(7) الاحتياجات مـــن القوى العاملة
	كمية	قيمـــة					

يتبـــــع..... باقي الجدول

(8) القوى العاملة المتوفرة		(9) المبيعـــــــــــــات				(10) التوقفـــات خلال فترة المتابعـــــة	مـــلاحظـــــات
		محليـــــــة		صـــــادرات			
وطنية	غير وطنية	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة		

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (64) نموذج تطور قيمة الإنتاج المحقق في الشركات الصناعية خلال السنوات (.....-.....) م

(بالمليون دينار)

نـــــــــــوع الوحـــــــــــــدات	العـــــــدد	النســـــــبة (%)
وحدات مملكة تعمل		
وحدات مملكة متوقفة		
وحدات مملكة في نطاق الإزالة (جزئي)		
وحدات مملكة في نطاق الإزالة (كلـي)		
وحدات مملكة مزحوف عليها		
وحـدات مملكة عليها منازعات قانونية		
المجمـــــــــــــــــــــــوع		

جدول رقم (65) نموذج قيمة الإنتاج المحقق لقطاع الصناعة ونسبة مساهمته مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (....-....) م

(بالمليون دينار)

السنـــــــــــــــة	قيمـــــــة الإنتـــــاج	نسبـــــــة التغيـــــير (%)
.....		
.....		
.....		

جدول رقم (66) نموذج تطور توزيع قيمة الإنتاج المحقق بين مختلف الأنشطة الصناعية المختلفة خلال السنوات (....-....) م

القيمة (بالألف دينار)

البيـــــــــــــــــان	السنـــــــــــــــــــــــــوات			
	.....	.....	.....	.....
الصناعـــــــــات التحـــــــويلية				
الناتـــــــــج المحلـــــــي الإجمالي				
نسبة مساهمة الصناعـــــة في الناتـــــج				
معـــــــــدل النمـــــــــو (%)				

جدول رقم (67) نموذج عدد الوحدات المملكة حسب موقفها القانوني والتشغيلي حتى ...../ ...../.....م

الصنـــــــاعة	الطاقــة التصميمية	قيمة الإنتاج عـام	قيمة الإنتاج عـام ...	معـدل التشغيل.....
صناعة مواد البناء				
الصناعات المعدنية				
الصناعات الغذائية				
الصناعات الكيماوية				
الصناعات الهندسية والرياضة				
صناعة الغزل والنسيج والأثاث				
إجمالـــــي القطـــــاع				

جدول رقم (68) نموذج يبين توزيع عدد الوحدات الصناعية المملكة حسب شكل التمليك حتى ...../...../ .....م

شكـــــــــــــل التملـــــــــــيك	عدد الوحدات المملكة	النسبـــــة (%)
اكتتـــــــــــاب مغلـــــــــق		
بيـــــع بالتفـــاوض المباشـــــر		
اكتتـــــــــــاب عـــــــــام		
بيـــــع للجهـــــات الاستثمارية		
اكتتاب عبر ســـوق الأوراق المالية		
المـجمـــــــــــــــــــــــــــــــوع		

جدول رقم (69) نموذج تطور إنتاج صادرات النفط الخام والغاز خلال السنوات (.....- .....) م

ر.م	البيـــــــــــــــان	وحدة القياس	الـــسنـــــــــــــــــــــوات		
			.....	.....	.....
1	إنتاج النفط الخام				
2	المتوسط اليومي للإنتاج				
3	صادرات النفط الخام				
4	متوسط سعر البرميل				
5	إنتاج الغاز الطبيعي				
6	صادرات الغاز الطبيعي				
7	متوسط سعر الغاز الطبيعي				
8	الإنتاج من المشتقات النفطية				

جدول رقم (70) نموذج تطور الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية خلال السنوات (.....-.....) م

(بآلاف طن المترية)

ر.م	البيـــــــــــــــان	الـــسنـــــــــــــــــــــوات			
		.....	.....	.....	.....
1	الغاز الطبيعي (اسطوانات)				
2	البـــــــــــــــنزين				
3	وقود الطائرات و كيروسين				
4	نافتـــــــــا (خـــــام)				
5	زيـــــــت الغـــــــاز				
6	زيـــــــت الـــــــوقود				
7	الأسفلـــــــــــــــت				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (71) نموذج تطور الإنتاج في مصافي التكرير خلال السنوات (.....-.....) م

(طن متري)

ر.م	المصفـــــــــــــــاة	السنـــــــــــــــــــــوات		
		.....	.....	.....
1	الـــــــــــــزاوية			
2	رأس لانـــــــــــوف			
3	الســـــــــــــرير			
4	طبـــــــــــــرق			
5	البريقـــــــــــــة			
6	منتـــج الأسفلـــــــت			

جدول رقم (72) نموذج تطور الإنتاج من المنتجات البتروكيماوية خلال السنوات (.....-.....) م

(ألف طن متري)

ر.م	البيـــــــــــان	السنـــــــــــــــــــــــــــــوات			
		.....	.....	.....	.....
1	الأمـــــــــونيا				
2	اليـــــــــوريا				
3	الميثـــــــانول				
4	الإيثلـــــــــين				
5	البروبليـــــــن				
6	خليـــــط ك 4				
7	جازولين حراري				
8	بولي إيثليـــــن				
9	الكبريت الصلـب				
10	وقـود الـــــديزل				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

مؤشرات التنمية البشرية :

جدول رقم (73) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم (العام) خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــان	وحدة القيـــاس	السنـــــــــــوات			ملاحظات
		.....	.....	.....	
(1) التعلـــــــــــــــيم الأساســـــــــــــــي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(2) التعلـــــــــــــــيم الثانـــــــــــــــوي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(3) المعاهـــــــــــــد المهنيـــــــــــــة العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(4) معاهـــــــــــــد المعلميـــــــــن العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(5) معاهـــــــــــــد التـــــــــــــدريب المتـــــــوسط					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (74) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم (الخاص) خلال السنوات (.....- .....) م

البيـــــان	وحدة القيـاس	السنـــــــــــوات			ملاحظات
		.....	.....	.....	
(1) التعلـــــــــــيم الأساســـــــــي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(2) التعلـــــــــــيم الثانـــــــــــوي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(3) المعاهـــــــــــد المهنيـــــــــــة العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(4) معاهـــــــــــد المعلميـــــــــــن العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(5) معاهـــــــــــد التـــــــــــدريب المتـــــــوسط					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (75) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم على مستوى بلدية .....خلال السنوات (.....- .....) م

البيـــــان	وحدة القيـاس	السنـــــــــــوات			ملاحظات
		.....	.....	.....	
(1) التعلـــــــــــــــيم الأساســـــــــــــــي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(2) التعلـــــــــــــــيم الثانـــــــــــــــوي					
المدارس	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(3) المعاهـــــــــــــــد المهنيـــــــــــــــة العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(4) معاهـــــــــــــــد المعلميـــــــــــــــن العليـــــــا					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				
(5) معاهـــــــــــــــد التـــــــــــــــدريب المتـــــــــوسط					
المعاهد	عـــــدد				
الطلاب	عـــــدد				
ذكـــــور	عـــــدد				
إنـــــاث	عـــــدد				
الفصول الدراسية	عـــــدد				
متوسط كثافة الفصل	عـــــدد				
المعلمين	عـــــدد				
المعامل والحواسيب	عـــــدد				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (76) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في قطاع التعليم (العالي).
خلال السنوات (.....) م

(الجامعات العامة)

البيـــــــــــــان	المحقـــــــــــق خلال السنـــــــــــوات			ملاحظات
	.....	.....	.....	
عدد الجماعات				
عدد الكليات				
عدد الطلاب				
عدد الذكور				
عدد الإناث				
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس				
أعضاء هيئة التدريس الليبيين				
أعضاء هيئة التدريس الأجانب				
عدد الخريجون				
عدد الذكور				
عدد الإناث				
عدد المدرجات				
عدد القاعات				
عدد المعامل والمختبرات				
طلبة دراسة عليا بالداخل				
طلبة دراسة عليا بالخارج				
المعاهـــــــــــــد العلـيـــــــــــــا الفنيـــــــــــة				
عـدد المعاهد العليا الفنية				
عدد الذكور				
عدد الإناث				
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس				
أعضاء هيئة التدريس الليبيين				
أعضاء هيئة التدريس الأجانب				
عدد الخريجون				
عدد الذكور				
عدد الإناث				

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (77) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في جامعات قطاع (التعليم الخاص)

خلال السنوات (.....-.....) م

البيـــــــــــــان	المحقـــــــق خـــــــلال السنـــــــوات				ملاحظات
	.....	.....	.....	.....	
عـدد الجامعـــــــات					
عـدد الكليـــــــات					
عـدد الطـــــــلاب					
عـدد الذكـــــــور					
عـدد الإنـــــــاث					
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس					
أعضـــاء هيئـة التدريس الليبيين					
أعضـــاء هيئة التدريس الأجانب					
عدد الخـــريجون					
عـدد الذكـــــــور					
عـدد الإنـــــــاث					
عدد المدرجـــــات					
عدد القاعـــــات					
عدد المعامل والمختبرات					
طلبـــة دراسات عليـــا بالداخل					
طلبـــة دراسات عليا بالخـــارج					
المعاهـــــــــــد العليـــــــــا الفنيـــــــــــة					
عـدد المعـاهد العليا الفنية					
عـدد الذكـــــــور					
عـدد الإنـــــــاث					
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس					
أعضـــاء هيئـة التدريس الليبيين					
أعضـــاء هيئة التدريس الأجانب					
عدد الخـــريجون					
عـدد الذكـــــــور					
عـدد الإنـــــــاث					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (78) نموذج تطور المؤشرات والأهداف النوعية في مجال التكوين والتدريب المهني

خلال السنوات (.....-.....) م

(1)	(2)	(3) التخصصات التدريبية																	
		.....			.....			.....			.....			.....			.....		
أسم مركز التدريب	الموقع (البلدية)	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
	المجموع																		

يتبع .... باقي الجدول

(4) تطور عدد المتدربين خلال السنوات															(5) ملاحظات
سنة.....			سنة.....			سنة.....			سنة.....			سنة.....			
ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (79) نموذج تطور مؤشرات الخدمات الصحية خلال السنوات (........-.......) م

(بالعـــــــدد)

الرقم	البيــــــــــــان	السنـــوات								
		....			....			....		
		عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
1	عــــــدد المستشفيــــــات									
2	سعتها السريرية									
3	عدد المستشفيات التخصصـــية									
4	سعتها السريرية									
5	إجمالي السعة السريرية للمستشفيات									
6	عدد الأسرة لكل عشرة آلاف نسمة									
7	العيادات المجمعة									
8	المراكز الصحية									
9	وحدات الرعاية الصحية									
10	مراكز مكافحة الدرن									
11	مراكز خدمات الكلى									
12	المختبرات الطبية المرجعية									
13	عيادات الأسنان وعدد كراسي الأسنان بها									
14	عدد أجهزة الأشعة(الأشعة السينية)									
15	التصوير الشرائحي									
16	الرنين المغناطيسي									
17	نسبة الولادات التي تتم تحت رعاية صحية (%)									
18	نسبة سجلات الحوامل في مراكز ووحدات الرعاية الصحية الأساسية (%)									
19	عدد طائرات الأسعاف									
20	عدد الأطباء العاملين بأقسام الإسعاف									
21	سيارات الإسعاف									
22	عدد الأطباء الليبيين (الأخصائيين والعاملين)									
23	عدد الأطباء العاملين الأجانب									
24	عدد الأخصائيين العاملين الأجانب									
25	إ جمالي عدد الأطباء									
26	عدد المواطنين لكل طبيب									
27	عدد أطباء الأسنان الليبيين									
28	عدد أطباء الأسنان الأجانب									
29	عدد المواطنين لكل طبيب أسنان									
30	عدد الصيادلة الليبيين									
31	عدد المواطنين لكل صيدلاني									
32	عدد الممرضات والقابلات الليبيات									
33	عدد المواطنين لكل ممرضة									
34	عدد الفنيين الليبيين									
35	عدد الفنيين الأجانب									
36	خفض معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي									
37	خفض معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود									
38	خفض معدل وفيات الأطفال دون السنة الخامسة لكل ألف مولود									

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (80) نموذج تطور مؤشرات أداء قطاع السياحة خلال السنوات (.......-.......) م

(بالعدد)

ت	البيان	السنوات								
		....			....			....		
		عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
	أولاً / الفنادق									
1	إجمالي الغرف									
2	إجمالي الأسرة									
	ثانياً / تصنيف الفنادق									
1	خمسة نجوم									
	عدد الغرف									
	عدد الأسرة									
	أربعة نجوم									
	عدد الغرف									
	عدد الأسرة									
	ثلاثة نجوم									
	عدد الغرف									
	عدد الأسرة									
	عدد المقاهي والمطاعم									
	ثالثاً / التدريب									
1	داخلي									
2	خارجي									
	رابعاً / العاملين بالفنادق									
1	وطنيين									
2	غير وطنيين									
3	السياح والزوار									

مجلس التخطيط الوطني

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (81) نموذج تطور أداء قطاع الأعلام والثقافة خلال السنوات (.....-.....) م

(بالعـــــدد)

ت	البيـــــــــــــــــــان	السنـــــــــــــــــــوات		
		.....	.....	.....
1	المراكـــــــز الثقافيـــــة بالداخـــــل			
2	المراكـــــــز الثقافيـــــة بالخـــارج			
3	الإذاعـــــــــات المرئيـــــــة			
4	الإذاعـــــــــات المسموعـــــة			
5	المســـــــــــــــارح			
6	دور العـــــــــــــرض			
7	الصـــــــــحف المحلـــــــية			
8	المجـــــــــلات المحلـــــــية			
9	إصـــــــــدارات الكـــــــــتب			
10	المكتبـــــــــــات العامـــــــــة :			
	أ- مكتبـــــــــات ثابتـــــــة			
	ب- مكتبـــــــــات متنقلـــــــة			
11	ج- مؤتمـــــــــرات ونـــــــدوات			
	داخلـــــــــــــــــــية			
	خارجـــــــــــــــــــية			
12	تدريب العاملـــــــــــين بالقطـــــــاع :			
	تدريب بالداخـــــــــــــــل			
	تدريب بالخـــــــــــــــارج			
13	المعـــــــــاهد الفنيـــــــــة			
	مجمـــــوع عدد الطـــــلاب بالمعـــــاهد			
	بنيـــــــــــــــــــــن			
	بنـــــــــــــــــــــات			

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول (82) نموذج تطور مؤشرات الأداء لمشروعات الشباب والرياضة خلال السنوات (.....-.....) م

(بالعـــــــدد)

ر.م	البيـــــــــــــــــان	السنـــــــــــــــــــــــــوات				الملاحظـــــــات
		.....	.....	.....	.....	
1	مراكز أعداد المنتخبات					
2	مدن رياضية كبرى					
3	مدن رياضية صغرى					
4	مراكز شبابية					
5	صيانة وتطوير مرافق شبابية ورياضية					
6	القرى الرياضية					
7	مصايف شبابية					
8	الأندية الرياضية					
9	مراكز رياضة للمرأة					
10	مراكز أعداد الناشئين					
11	مجمعات رياضية					
12	ساحات رياضية					
13	ملاعب نوعية					
14	غابات شبابية					
15	بيوت شبابية					
16	مقار الكشافة					
17	أحواض السباحة					
18	مخيمات جبلية وصحراوية					
19	مقار العمل التطوعي					
	المجمـــــــــــــــــــوع					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول (83) نموذج تطور مؤشرات برامج التدريب والتأهيل بقطاع الشباب والرياضة خلال السنوات (.......-.......) م

ت	البرنامـــــــــج	السنــوات										المجموع
		....		....		....		....		....		
		مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	
1	برامج التدريب والتأهيل											
2	برامج المناشط الشبابية											
3	برامج المناشط الرياضية											
4	المـؤسسات الشبـــابية التابعة لقطاع الشبـــاب والرياضة											
المجمـــــــــوع												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول (84) نموذج تطور مؤشرات قطاع الإسكان والمرافق خلال السنوات (.....-.....) م

ت	البيـــــــــــــــان	وحدة القياس	السنـــــــــــــــوات				ملاحظات
			.....	.....	.....	.....	
1	الوحدات السكنيـــــــــة المنفذة	عدد					
2	آبار الشرب المنفذة وطاقتها الإنتاجية	عدد					
3	تشغيـــــــــل وصيانة الآبار						
	تغيير وتركيب المضخـــــــات	عدد					
4	الآبـــــــــــــــار						
	أ-الآبـــار العـــــــاملة	عدد					
	ب-الآبار التي تم صيانتـــــها	عدد					
	ج-إجمالي إنتاجية الآبـــــار	مليون/ م³					
5	الخـــــــــــــزانات						
	أ-الخزانات العلـــــــــوية	عدد					
	ب-الخزانات الأرضيـــــــة	عدد					
6	صيـــــانة وتغيير الأنـــابيب						
	أ-المواسير الصـــــــاعدة	متر					
	ب-مواسير التغـــــــليف	متر					
7	صيانة اللوحات والكوابل الكهربائيـــة						
8	شبكـــــات الميـــــــاه						
	أ- توصيلات جديدة ومستـــــبدلة	عدد					
	ب- مد وأستبدال مـــــــواسير	متر					
	ج-صيانة وتركيب الصمامات(جديدة،صيانة)	عدد					
	د- صيانة وتركيب عدادات مياه(جديدة،صيانة)	عدد					
	هـ - صيانة مواســـــــــير	متر					
9	الإمـــــــداد المـــــائي						
	أ- النهـــــر الصـــــناعي	م³/ اليوم					
	ب- آبـــــار جـــــــوفية	م³/ اليوم					
	ج- تحليـــــة الميـــــاه	م³/ اليوم					
	د- إجمـــــالي الإمداد المـــــائي	م³/ اليوم					
	هـ - متوسط حصة الفرد من الإمداد المائي	م³/ اليوم					
10	الصـــــــرف الصحـــــي						
	أ- محطـــــات التنقية المنفـــــذة	عدد					
	ب-أطـــــوال شبكات الصرف الصحـــي	كم					
	ج- نسبة ربط المنازل بشبكة الصرف الصحي	%					
	د- الآبار الســـــوداء المنفـــــذة	عدد					
	هـ - محطات معالجة الصـــــرف الصحي	عدد					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (85) نموذج تطور مؤشرات قطاع المواصلات والنقل خلال السنوات (.....-.....) م

ت	البيـــــــــــــــان	وحدة القياس	السنـــــــــــــــــــوات				ملاحظات
			.....	.....	.....	.....	
1	الطـــــرق الرئيسية المـــــرصوفة	ك.م					
2	الطرق الزراعية والفرعية والمرصوفة	ك.م					
3	طـــــــــائرات نقل الركـــــاب	عدد					
4	الحـــــــــــــــافلات	عدد					
5	خطوط الهـــــــــــاتف الثابت	هاتف					
6	الطـــــــــاقة الاستيعابية للموانـــي	مليون طن					
7	ناقـــــــــــلات النفـــــط	عدد					
8	حمـــــــــولة ناقلات النفـــــط	ألف طن					
9	البواخـــــــر التجـــــــارية	عدد					
10	حمـــــــولة البواخر التجـــارية	طن					
11	سفـــــن نقل الركـــــــاب	عدد					
12	حمـــــــولة سفن نقـــل الركاب	راكب					
13	مشتركـــــــوا الهاتف المحمـول	مشترك					
14	مشتـــــــركوا الأنتـــــرنت	مشترك					
15	الجســـــــــــــــور	عدد					
16	العبـــــــــــــارات	عدد					
17	الأعمـــــــــال التـــــرابية	ك.م					
18	أطـــــــوال المهابط المصـــانة	متر طولي					
19	السعة الاستيعابية التصميمية للمطارات	عدد المسافرين					
20	السعة الاستيعابية الفعلية للمطـــارات	عدد المسافرين					
21	الحـــــــــاويات (حـــاوية مكافئة)	عدد					

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (86) نموذج تطور خدمات الاتصالات والمعلوماتية خلال السنوات (.....-.....) م

ر.م	البيـــــــــــــان	السنـــــــــــــوات				الملاحظات
		.....	.....	.....	.....	
1	عدد مزودي خدمات الاتصالات المرخصة					
2	عدد المرخصين لتزويد الخدمات البريدية					
3	عدد مراكز خدمات المشتركين					
4	عدد المقسمات الرئيسية (المستخدمة على الشبكة)					
5	عدد المقسمات الفرعية (المستخدمة على الشبكة)					
6	خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000من السكان					
7	خطوط الهواتف المحمولة لكل 1000من السكان					
8	مالكو جهاز الراديو لكل 1000 من السكان					
9	مشتركو الفاكس لكل 1000 من السكان					
10	عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة					
11	عدد مستخدمي الإنترنت					
12	الحواسيب الشخصية المرتبطة بشبكات الحاسوب والإنترنت لكل 1000 من السكان					
13	عدد محطات شبكات النفاذ الثابت بالحزم العريضة					
14	عدد محال الحاسوب والمعلوماتية					
15	عدد محال الاتصالات الإلكترونية والبريدية					
16	عدد مقاهي الإنترنت					
17	الأجهزة المضيفة للإنترنت لكل 10,000					
18	خطوط الإنترنت لكل 1000 مواطنADSL					
19	خطوط الإنترنت لكل 1000 مواطنWIMAX					
20	سرعة الاتصال والنفاذ للإنترنت					
21	عدد المواقع والصفحات الإلكترونية					

خطيط الوطني

جدول رقم (87) نموذج تطور مؤشرات الداخلية (الأمن العام) خلال السنوات (......- ......) م

ر. م	البيـــــــــــــــــان	الســـــــــــــــــــــــــــنوات				الملاحظات
		....	....	....	....	
1	الجريمـــــــــــــــــــــة					
	عدد الجرائم الواقعة على الأموال					
	عدد جرائم الاتجار بالمخدرات					
	عدد جرائم تعاطي المخدرات					
	عدد جرائم الاتجار بحبوب الهلوسة					
	عدد جرائم تعاطي حبوب الهلوسة					
	عدد جرائم تصنيع الخمور					
	عدد جرائم تعاطي الخمور					
	عدد جرائم المتاجرة بالسلاح					
	عدد جرائم القتل					
	عدد جرائم العنف					
	عدد جرائم الخطف والابتزاز					
	عدد حالات المفقودين					
	عدد الجرائم الأخلاقية					
	عدد جرائم التعدي على البيئة					
	عدد قضايا العنف ضد المرآة والطفل					
2	قضايا الفســـــــــــــــــــاد					
	عدد قضايا الرشوة					
	المحسوبية					
	استغلال النفوذ					
	استغلال الوظيفة					
	أخرى					
3	الحـــــــــــــــــــــــــوادث					
	عدد حوادث السير					
	عدد القتلى					
	عدد المصابين					
	قيمة الخسائر المادية (د ل)					
	عدد حالات الحرائق					
	عدد حالات الغرق					
	عدد حوادث الطيران					
4	الهجرة غير الشرعيـــــــــــــة					
	عدد حالات الهجرة إلى الداخل					
	عدد حالات الهجرة إلى الخارج					
5	التطـــــــــــــــــــــــــرف					
	عدد القضايا					
	عدد المتهمين					
6	الإمكانيات والوسائـــــــــــــل					
	عدد أفراد الأمن العام					
	عدد أفراد البحث الجنائي					
	عدد أفراد الأمن الداخلي					
	عدد أفراد المرور					
	عدد أفراد الجوازات					
	عدد أفراد الإطفاء					
	عدد أفراد الإنقاذ					
	شاغلوا الوظائف الأخرى					

مجلس التخطيط الوطني

يتبع..

ر. م	البيـــــــــــان	الســنـــــــــــــــــــــــــوات				الملاحظات
		....	....	....	....	
6	يتبع الإمكانيات والوسائـــــــــــــل					
	عدد مراكز الشرطة					
	عدد المباني الأمنية الأخرى					
	عدد مركبات واليات الأجهزة الأمنية					
	عدد مركبات وآليات المرور					
	عدد آليات ووسائل الإنقاذ البحري					
	عدد آليات ووسائل الإنقاذ الجوي					
7	الخريجون					
	خريجو كلية ضباط الشرطة ذكور					
	خريجو كلية ضباط الشرطة إناث					
	المجمـــــــــــوع					
	خريجو معاهد تدريب الشرطة ذكور					
	خريجو معاهد تدريب الشرطة إناث					
	المجمـــــــــــــوع					

جدول رقم (88) نموذج تطور مؤشرات قطاع العدل خلال السنوات (.......- ....) م

ر.م	البيـــــــــــان	السنـــــــــــــــــــــــــــوات				الملاحظات
		....	....	....	....	
1	المباني والمنشآت					
	عدد المحاكم					
	عدد النيابات					
	عدد مباني الهيئات القضائية					
	عدد مؤسسات الإصلاح والتأهيل					
	الطاقة الأستعابية لمؤسسات الإصلاح والتأهيل					
	عدد مراكز تدريب النزلاء					
	الطاقة الإستعابية لمراكز تدريب النزلاء					
2	الطاقات البشرية					
	عدد عناصر الهيئات القضائية					
	عدد عناصر وكلاء النيابات					
	عدد أفراد الأمن					
	عدد المحضرين					
	عدد العاملين بالوظائف الأخرى					
3	القضايا					
	عدد القضايا المعروضة على المحاكم					
	عدد القضايا التي تم الفصل بها					
	النسبة في %					
4	نزلاء المؤسسات الإصلاحية					
	ذكور					
	إناث					
	المجمـــــــــــــــوع					

مؤشرات قطاع الاقتصاد :

جدول رقم (89) نموذج تطور عدد الشركات العامة خلال السنوات (.....-.....) م

السنـــــــــــة	الشركات الخدمية		الشركات الإنتاجية		المجمـــــــــــوع		الملاحظات
	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	

جدول رقم (90) تطور عدد الشركات الخاصة خلال السنوات (.....-.....) م

السنـــــــــــة	الشركات الخدمية		الشركات الإنتاجية		المجمـــــــــــوع		الملاحظات
	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	

جدول رقم (91) البيانات التفصيلية للشركات العامة الوطنية القائمة في العام (.....) م

السنـــــــــــة	الخدميـــــــــــة		الإنتاجيـــــــــــة		المجمـــــــــــوع	
	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (92) تطور عدد الشركات الخاصة المسجلة في العام (.....) م

السنـــــــــــة	الجنسية	الخدميـــــــــــة		الإنتاجيـــــــــــة		المجمـــــــــوع	
		عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين

جدول رقم (93) تطور عدد الأنشطة الفردية (المرخص لها) خلال السنوات (.....- .....) م

ر .م	نوع النشاط	السنة (.....) م		السنة (.....) م		السنة (.....) م		الملاحظات
		عدد المحلات المرخص لها	عدد العاملين	عدد المحلات المرخص لها	عدد العاملين	عدد المحلات المرخص لها	عدد العاملين	

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (94) نموذج تطور عدد المخازن العامة والخاصة وطاقاتها الاستيعابية التخزينية خلال السنوات (..... - .....) م

السنة	المخازن العامة			المخازن الخاصة			المجمـــــــــــــــوع		
	العدد	المساحة المسقوفة م2	الطاقة الإستعابية م3	العدد	المساحة المسقوفة م2	الطاقة الإستعابية م3	العدد	المساحة المسقوفة م2	الطاقة الإستعابية م3
.....									
.....									
.....									
.....									
.....									

جدول رقم (95) نموذج تطور عدد الجمعيات الاستهلاكية وعدد الأسر والمساهمين خلال السنوات (..... - .....) م

السنة	الجمعيات العامة النوعية			الجمعيات الأهلية			الجمعيات المشتركة			المجمـــــــــــــــوع		
	عدد الجمعيات	عدد الأسر	عدد المساهمين	عدد الجمعيات	عدد الأسر	عدد المساهمين	عدد الجمعيات	عدد الأسر	عدد المساهمين	عدد الجمعيات	عدد الأسر	عدد المساهمين
.....												
.....												
.....												
.....												
.....												
.....												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (96) نموذج تطور الكميات الموردة من السلع الأساسية محل نشاط صندوق دعم الأسعـــــار
خـــــلال السنوات (......- ......) م

ر.م	أسم السلعة	حدة القياس	السنـــــوات								الملاحظات
			....		....		....		....		
			الكمية	القيمة د.ل	الكمية	القيمة د.ل	الكمية	القيمة د.ل	الكمية	القيمة د.ل	
1	الدقيق										
2	الأرز										
3	السميد										
4	المكرونة										
5	الزيت										
6	الطماطم										
7	السكر										
8	الشاي										

جدول رقم (97) نموذج تطور قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال السنوات (.......- ....) م

السنـــــــوات	قــيمـــــــــة		الميزان التجاري د.ل
	الصادرات والمعاد تصديره د.ل	الـــــواردات د.ل	
....			
....			
....			
....			

جــدول رقـــــم (98) بيان عـــــدد المصارف التجاريـــــة العاملة فـــي العام (..........) م

ر.م	أسم المصرف	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	الملكيـــــــة			الملاحظات
				عامة	خاصة	مشتركة	

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

مؤشرات قطـــاع الماليـــــــة :

جدول رقم (99) بيان الإيرادات المالية العامة خلال السنوات (......- ....) م

(القيمة دينار)

ر م		البيـــــان	السنـــوات				
			....	....	....	....	....
1	-	الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات					
	أ	الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة					
	ب	إيرادات الجمارك					
	ج	الضرائب على مرتبات العاملين بالجهاز الإداري					
	د	رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك					
	هـ	رسوم الخدمات العامة					
	و	الأملاك العامة					
	ز	الاتصالات					
	ح	تمليك الوحدات الاقتصادية العامة					
	ط	أرباح مصرف ليبيا المركزي					
	ي	إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي					
	ك	مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية الأولية					
	ل	المؤسسة الليبية للاستثمار					
	م	إيرادات القروض الخارجية					
	ن	رسوم وإيرادات أخرى					
		إجمالي الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات					
2	-	الإيرادات النفطية بعد خصم الدين العام (5%)					
إجـــمالـــــي الإيـــــــــرادات							

مجلس التخطيط الوطني

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (100) نموذج تطور الإيرادات المالية للبلديات خلال السنوات (....... - ....) م

(القيمة دينار)

ر .م	البلديـــــــــــة	السنـــوات					الملاحظات
		....	....	....	....	....	

جدول رقم (101) نموذج تطور إيرادات بلدية .... خلال السنوات (....... -.......) م

طبقا لنص المادة (51) من القانون رقم (59) لسنة 2012 م

ر .م	الإيـــــــــــــــــــرادات	السنـــــــــــــــــــــــــــــــــــوات					الملاحظات
		....	....	....	....	....	
1	حصيلة الرسوم المحصلة لقاء خدمات البلدية						
2	ريع العقارات						
3	دخل المعارض والمكتبات والملاعب						
4	حصيلة البلدية من الضرائب						
5	حصيلة البلدية من حصيلة الجمارك						
6	رسوم العبور						
7	حصيلة استثمارات البلدية 50 %من أثمان المباني والعقارات						
8	الغرامات والتسويات						
9	القروض والهبات						
10	حصيلة بيع المنتجات السياحية والإعلانية والمطبوعات						
11	ريع الأسواق العامة المقترحة						
12	نسبة 10 % من قيمة مبيعات البضائع المصدرة						
13	الدعم والإغاثة التي تمنها الحكومة						
14	الموارد الأخرى						
المجمـــــــــــــــــــــــــــــوع							

مجلس التخطيط الوطني
مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (102) نموذج تطور إيرادات المحافظات خلال السنوات (..... - .....) م

(القيمة دينار)

ر.م	المحافظة	السنـــــــــــــــــــــــوات					ملاحظات
		.....	.....	.....	.....	.....	

جدول رقم (103) نموذج تطور إيرادات محافظة ..... خلال السنوات (.....- .....) م

(القيمة دينار)

ر .م	الموارد المحصلة من دائرة المحافظة	السنـــــــــــــــــــــــوات					الملاحظات
		.....	.....	.....	.....	.....	
1	نسبة 10 % من حصيلة إجمالي الضرائب						
2	نسبة 10 % من كافة الرسوم الجمركية ورسوم خدمات العبور ورسوم الموانئ والمطارات						
3	50 % منثمن بيع المباني والأراضي المعدة للبناء والأراضي الفضاء المملوكة للدولة						
4	إيرادات أموال المحافظة ومرافقها						
5	دعم الحكومة المركزية						
6	الرسوم والإتاوات ذات الطابع المحلي						
7	التبرعات من الهيئات والوصايا						
	المجمـــــــــــــــوع						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (104) نموذج تطور حجم مصروفات الباب الأول خلال السنوات (..... - ....) م

(القيمة دينار)

الباب - البند	البيان	السنوات														
		....			....			....			....			....		
		الاعتماد السنوي	المصروفات	%	الاعتماد السنوي	المصروفات	%	الاعتماد السنوي	المصروفات	%	الاعتماد السنوي	المصروفات	%	الاعتماد السنوي	المصروفات	%
1-1	المرتبات الأساسية															
1-2	علاوة العائلة															
1-3	الإعاشة والإقامة للعاملين															
1-4	مقابل العمل الإضافي															
1-5	المساهمة في الضمان الاجتماعي															
1-6	بالنسبة للمحافظات يضاف صندوق الخدمات الخيرية															
المجموع																

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (105) نموذج تطور حجم مصروفات الباب الثاني خلال السنوات (....... - ....) م

(القيمة دينار)

الباب - البند	البيان	السنـــوات														
		....			....			....			....			....		
		الاعتماد	المصروفات	%	الاعتماد	المصروفات	%	الاعتماد	المصروفات	%	الاعتماد	المصروفات	%	الاعتماد	المصروفات	%
1-2	أتعاب ومكافآت لغير العاملين															
2-2	وقود وزيوت															
3-2	كهرباء															
4-2	بريد															
5-2	مياه															
6-2	مطبوعات وقرطاسية وأدوات مكتبية															
7-2	نفقات السفر والمبيت والمهمات															
8-2	إعلان وعلاقات عامة وضيافة															
9-2	مصروفات النظافة															
10-2	إيجارات المباني ومصروفات النقل															
11-2	التأمينات والضرائب والرسوم															
12-2	كتب ومراجع ومستلزمات المختبرات															
13-2	التجهيزات															
14-2	قطع غيار ومهمات وأدوات															
15-2	الصيانة															
16-2	تدريب وبعثات															
17-2	شراء مواد وخامات															
18-2	مصروفات خدمية															
19-2	مصروفات سنوات سابقة															
المجمـــوع																

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (106) نموذج تطور مصروفات البلديات خلال السنوات (.......... - ....) م

(القيمة دينار)

ر .م	البلدية	مصروفــات														
		....			....			....			....			....		
		الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع
المجمــــــوع																

جدول رقم (107) نموذج تطور مصروفات المحافظات خلال السنوات (......... - ....) م

(القيمة دينار)

ر .م	المحافظة	مصروفـــات														
		....			....			....			....			....		
		الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع

مجلس التخطيط الوطني

مؤشرات الشؤون الاجتماعية :

جدول رقم (108) نموذج تطور حالات الإعاقة حسب السبب خلال السنوات (..... - .....) م

ر .م	سبب الإعاقة	السنـــــــــــــــــــــة				
		.....	.....	.....	.....	.....
		العـــــدد	العـــــدد	العـــــدد	العـــــدد	العـــــدد
1	خلقيـــة					
2	عسر ولادة					
3	عدم تطعيم					
4	نتيجة مرض					
5	نتيجة حادث					
6	مخلفات حروب					
7	أداء الواجب					
8	نتيجة حريق					
9	أخرى					
المجمـــــــــــــــــوع						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (109) نموذج تطور عدد حالات الإعاقة حسب نوعها وحسب الفئة العمرية خلال السنوات (..... - .....) م

السنة	الفئة العمرية نوع الإعاقة	0 -4	5 - 14	15 - 24	25 -34	35 - 44	45 -54	55 - 64	65 - فأكثر	المجموع
.....	كفيف البصر									
	ضعيف البصر									
	أصم									
	ضعيف السمع									
	أبكم									
	تخلف عقلي									
	شلل									
	بتر									
	خزل									
	مرض مزمن									
	متعدد الإعاقة									
المجمـــــــــــوع										

السنة	الفئة العمرية نوع الإعاقة	0 -4	5 -14	15 – 24	25 -34	35 - 44	45 - 54	55 – 64	65 - فأكثر	المجموع
.....	كفيف البصر									
	ضعيف البصر									
	أصم									
	ضعيف السمع									
	أبكم									
	تخلف عقلي									
	شلل									
	بتر									
	خزل									
	مرض مزمن									
	متعدد الإعاقة									
المجمـــــــــــوع										

السنة	الفئة العمرية نوع الإعاقة	0 -4	5 -14	15 – 24	25 -34	35 - 44	45 - 54	55 – 64	65 - فأكثر	المجموع
.....	كفيف البصر									
	ضعيف البصر									
	أصم									
	ضعيف السمع									

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

يتبـــــــــــــع....

السنة	الفئة العمرية نوع الإعاقة	4- 0	14 - 5	24 - 15	34- 25	44 - 35	54- 45	64 - 55	65 - فأكثر	المجموع
	أبكم									
	تخلف عقلي									
	شلل									
	بتر									
	خزل									
	مرض مزمن									
	متعدد الإعاقة									
المجمـــــــــــوع										

السنة	الفئة العمرية نوع الإعاقة	4- 0	14 - 5	24 - 15	34- 25	44 - 35	54- 45	64 - 55	65 - فأكثر	المجموع
	كفيف البصر									
	ضعيف البصر									
	أصم									
	ضعيف السمع									
	أبكم									
	تخلف عقلي									
	شلل									
	بتر									
	خزل									
	مرض مزمن									
	متعدد الإعاقة									
المجمـــــــــــوع										

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (110) نموذج تطور عدد وسعة المؤسسات الاجتماعية خلال السنوات (..... - .....) م

ر . م	البيـــــــان	الســنـــوات							
		....		....		....		....	
		العدد	السعة	العدد	السعة	العدد	السعة	العدد	السعة
1	مراكز رعاية الأم والطفل								
2	مراكز التأهيل								
3	دور العجزة								
4	دور المسنين								
5	دور رعاية البنين								
6	دور رعاية البنات								
7	دور الضيافة								
8	دور الأحداث								
9	البيت الاجتماعي								
10	مراكز ذوي الإحتياجات الخاصة								
11	مراكز الاكتشاف المبكر للإعاقة								
12	مراكز البحوث الاجتماعية والنفسية								

جدول رقم (111) نموذج تطور عدد النزلاء حسب نوع المؤسسة الاجتماعية خلال السنوات (.......-.....) م

ت	أســم المؤسسة الاجتماعية	السنـــــــــــــــــــــــــوات				الملاحظــــــــات
		....	....	....	....	
1	دور الطــــــــفل					
2	دور البنيــــــــن					
3	دور البنــــــــات					
4	دور الضيـــــــافة					
5	دور المسنيـــــــن					
6	دور الأحـــــــداث					
7	البيت الاجتمـــــاعي					
المجمــــــــــــــــوع						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

بيان مؤشرات صندوق التقاعد

جدول رقم (112) نموذج تطور عدد جهات العمل المسجلة حسب فئات التسجيل وعدد المضمونين المسجلين خلال السنوات (......-......) م

السنوات / فئات التسجيل	الســنـــوات										المجمـــوع		ملاحظات
	.... شركاء في الإنتاج		.... الوحدات الإدارية		.... جهات عمل أجنبية		.... شركات وطنية		.... العاملين لحساب أنفسهم				
	(عـــدد)		(عـــدد)		(عـــدد)		(عـــدد)		(عـــدد)				
	الفئة	المضمونين	الفئة	المضمونين	الفئة	المضمونين	الفئة	المضمونين	الفئة	المضمونين	الفئة	المضمونين	
الإجمالــي													

جدول رقم (113) نموذج تطور حركة المعاشات موزعة حسب النوع خلال السنوات (......- .... -......) م

ت	حـــــالة المعـــــاش	الســنـــــــــــــــــــــــــــــــــــوات						الملاحظات
		....		....		....		
		عدد المعاشات المربوطة	عدد المعاشات الملغية	عدد المعاشات المربوطة	عدد المعاشات الملغية	عدد المعاشات المربوطة	عدد المعاشات الملغية	
1	معاش ضمـــــــاني							
2	معاش تقاعد عسكري							
3	معـــــــاش تأمين							
4	معـــاش تقاعد مدني							
المجمـــــــــــوع								

جدول رقم(114) نموذج تطور الاشتراكات الضمانية المحصلة حسب فئات التحصيل خلال السنوات (.....-.....) م

فئات التحصيل	السنوات												الملاحظات
	.....			.....			.....			.....			
	القيمة المقدرة (د.ل)	قيمة التحصيل (د.ل)	نسبة التحصيل (د.ل)	القيمة المقدرة (د.ل)	قيمة التحصيل (د.ل)	نسبة التحصيل (د.ل)	القيمة المقدرة (د.ل)	قيمة التحصيل (د.ل)	نسبة التحصيل (د.ل)	القيمة المقدرة (د.ل)	قيمة التحصيل (د.ل)	نسبة التحصيل (د.ل)	
الأجهزة الإدارية													
العاملون لحساب أنفسهم													
الشركاء في الإنتاج													
الشركات الوطنية													
الشركات الأجنبية													
ديون على الشركات والمؤسسات													
ديون على العاملين لحساب أنفسهم و التشاركيات													
غرامة التأخير													
المجموع													
ديون مستحقة عن سنوات سابقة													
الاشتراكات التأمينية													
مال تقاعد													
الإجمالي													

جدول رقم (115) نموذج تطور إجمالي قيمة الإيرادات المحصلة خلال السنوات (.....-.....)م

نوع الإيراد	القيمة المحصلة خلال السنوات					الملاحظات
	.....	.....	.....	.....	.....	
إيرادات الأشتراكات الضمانية						
مال تقاعد العسكريين						
فوائد العوائد الأستثمارية						
إيرادات أملاك الصندوق						
مساهمة الصندوق						
إيرادات أخرى						
المجموع						

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

بيان مؤشرات التضامن الاجتماعي :-

جدول رقم (116) نموذج تطور عدد الحالات التي تم تعويضها للمواطنين المتضررين من الكوارث والنكبات وإجمالي قيمة التعويضات موزعة على فروع الهيئة خلال السنوات (........-........) م

ت	أسـم الفـرع	السنـوات								الملاحظات
		....		....		....		....		
		عدد الحالات	قيمة التعويض (دينار)	عدد الحالات	قيمة التعويض (دينار)	عدد الحالات	قيمة التعويض (دينار)	عدد الحالات	قيمة التعويض (دينار)	
1	الجبل الأخضر									
2	البطنان									
3	المرقب									
4	زوارة									
5	مصراتة									
6	الزاوية									
7	الواحات									
8	الجبل الغربي									
9	سوق الجيني									
10	الجفارة									
11	طرابلس									
12	بنغازي									
13	المنطقة الوسطى									
14	فزان									
15	درنة									
المجمـوع										

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (117) نموذج تطور عدد المعاشات الأساسية المستمرة موزعة حسب فئات الاستحقاق

خلال السنوات (.....-.....) م

ت	فئة الاستحقاق	السنوات				الملاحظات
		.....	.....	.....	.....	
1	الشيخوخة					
2	شديدي التخلف					
3	المقعدون					
4	مبتوري الأطراف					
5	المكفوفين					
6	مرض مزمن					
7	عجز					
8	أرامل					
9	أيتام					
10	أيتام بكفالة					
11	أبناء قصر المعول					
12	أسرة المفقود أو الغائب					
13	أسرة المحتجز أو السجين					
14	أسرة نزيل المستشفى					
15	المطلقات الحاضنات					
16	مطلقات غير حاضنات					
17	مطلقات من أجانب					
	المجموع					

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (118) نموذج تطور عدد المعاشات الأساسية المصروفة موزعة على مستوى فروع الهيئة

خلال السنوات (.....-.....)م

ت	أسم الفرع	السنوات										الملاحظات
		.....		.....		.....		.....		.....		
		العدد	القيمة (د.ل)	العدد	القيمة (د.ل)	العدد	القيمة (د.ل)	العدد	القيمة (د.ل)	العدد	القيمة (د.ل)	
1	الجبل الأخضر											
2	البطنان											
3	المرقب											
4	زوارة											
5	مصراتة											
6	الزاوية											
7	الواحات											
8	الجبل الغربي											
9	سوق الجيني											
10	الجفارة											
11	طرابلس											
12	بنغازي											
13	المنطقة الوسطى											
14	فزان											
15	درنة											
المجمـــــــــــوع												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (119) نموذج تطور عدد المنافع الممنوحة للمعاقين موزعة على فروع الهيئة

خلال السنوات (.........-..........) م

ت	أسم الفرع / نوع المنطقة	السنـــــــــوات												الملاحظات
		....				....				....				
		إعفاء كامل لوسائل النقل	تخفيض 50% لوسائل النقل العام	إثبات إعاقة فقط	المجموع	إعفاء كامل لوسائل النقل	تخفيض 50% لوسائل النقل العام	إثبات إعاقة فقط	المجموع	إعفاء كامل لوسائل النقل	تخفيض 50% لوسائل النقل العام	إثبات إعاقة فقط	المجموع	
1	الجبل الأخضر													
2	البطنان													
3	المرقب													
4	زوارة													
5	مصراتة													
6	الزاوية													
7	الواحات													
8	الجبل الغربي													
9	سوق الجين													
10	الجفارة													
11	طرابلس													
12	بنغازي													
13	المنطقة الوسطى													
14	فزان													
15	درنة													
المجمــــــــوع														

مجلس التخطيط الوطني

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (120) نموذج توزيع عدد المعاقين حسب الفئة العمرية في العام (...............) م

ت	أسم الفرع/ الفئة العمرية	4-0	14-5	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	65- فأكثر
1	الجبل الأخضر								
2	البطنان								
3	المرقب								
4	زوارة								
5	مصراتة								
6	الزاوية								
7	الواحات								
8	الجبل الغربي								
9	سوق الجيني								
10	الجفارة								
11	طرابلس								
12	بنغازي								
13	المنطقة الوسطى								
14	فزان								
15	درنة								
المجمـــــــــوع									

جدول (121) نموذج تطور عدد المحافظ الاستثمارية وقيمتها خلال السنوات (........-........) م

التكـــوين الأسري	قيمة المحفظة بالدينار	السنـــوات										الملاحظات
		....		....		....		....		....		
		عدد المحافظ	إجمالي القيمة (د.ل)	عدد المحافظ	إجمالي القيمة (د.ل)	عدد المحافظ	إجمالي القيمة (د.ل)	عدد المحافظ	إجمالي القيمة (د.ل)	عدد المحافظ	إجمالي القيمة (د.ل)	
(3) أفــــــراد	30,000											
(4) أفــــــراد	40,000											
(5) أفــــــراد	50,000											
المجمـــــــوع												

مجلس التخطيط الوطني

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

مؤشرات القوى العاملة :

جدول رقم (122) نموذج تطور عدد العاملين حسب المهن خلال السنوات (..... -.....) م

ر .م	الوظائف أو المهنة	السنة			السنة			السنة			السنة		
		ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع
	مجموعة الوظائف الفنية المساعدة												
1	الصحـــة المساعدة												
2	الصيدلة المساعدة												
3	البيطـــرة المساعدة												
4	الزراعة المساعدة												
5	العلوم الطبية المساعدة												
	مجموعة الوظائف الفنية الحرفية												
1	السائقون												
2	الزراعة												
3	الكهرباء												
4	الميكانيا												
5	الحدادة واللحام												
6	البناء والتشييد												
7	التجارة												
8	الصيانة												
9	الوظائف التشغلية												
	مجموعة الوظائف الفنية الإشرافـية												
1	الوزير												
2	الوكيل												
3	المحافظ												
4	العميد												
5	مديرإدارة												
6	مدير مكتب												
7	رئيس قسم												
8	رئيس وحدة												
	مجموعة الوظائف الإدارية												
1	وظائف التخطيط												
2	وظائف الإحصاء												
3	وظائف المتابعة												
4	التنظيم وأساليب العمل												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

مؤشرات التدريب :

جدول رقم (122) نموذج تطور عدد العاملين حسب المهن خلال السنوات (..... -.....) م

ر .م	الوظائف أو المهنة	السنة			السنة			السنة			السنة		
		ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع
	مجموعة الوظائف الفنية المساعدة												
1	الصحـــة المساعدة												
2	الصيدلة المساعدة												
3	البيطـــرة المساعدة												
4	الزراعة المساعدة												
5	العلوم الطبية المساعدة												
	مجموعة الوظائف الفنية الحرفية												
1	السائقون												
2	الزراعة												
3	الكهرباء												
4	الميكانيا												
5	الحدادة واللحام												
6	البناء والتشييد												
7	التجارة												
8	الصيانة												
9	الوظائف التشغلية												
	مجموعة الوظائف الفنية الإشرافـية												
1	الوزير												
2	الوكيل												
3	المحافظ												
4	العميد												
5	مديرإدارة												
6	مدير مكتب												
7	رئيس قسم												
8	رئيس وحدة												
	مجموعة الوظائف الإدارية												
1	وظائف التخطيط												
2	وظائف الإحصاء												
3	وظائف المتابعة												
4	التنظيم وأساليب العمل												
5	وصف الوظائف												
6	الملاكات الوظيفية												
7	شؤون العاملين												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

يتبع....

ر .م	الوظائف أو المهنة	السنة			السنة			السنة			السنة		
		ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	ليبيون	غير ليبيين	المجموع
8	التفتيش والاستخدام												
9	المكتبات												
10	الترجمة												
11	التدريب												
	مجموعة الوظائف الفنية الكتابية												
1	المحفوظات												
2	البيانات والإحصاء												
3	القيودات والتسجيل												
4	الاستخدام والتدريب												
	مجموعة الوظائف المعاونة												
1	النظافة												
2	الحراسة												
3	المخازن												
4	النقل												
5	الخفر												
6	السفرجية												
7	الحجاب												
8	الحدائق												
	مجموعة الوظائف المتخصصة												
1	الطب والصحة العامة												
2	الصيدلة												
3	التمريض العالي												
4	التقنية الطبية												
5	الطب البيطري												
6	الهندسة												
7	الهندسة الزراعية												
8	العلوم الطبية												
9	الاقتصاد والمال والتجارة												
10	القانون												
11	التدريس												
12	التدريب												
	الإعلام والثقافة												
	الحاسب الآلي												

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

مؤشرات التدريب :

جدول رقم (123) نموذج تطور عدد المتدربين بقطاع أو الجهة /.....خلال السنوات (....._.....) م

ر. م	مجال أو تخصص الدورة التدريبية	مكان التدريب		المدة التدريبية	عدد المتدربين خلال السنوات											
		بالداخل	بالخارج		.....			.....			.....			.....		
					ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع

جدول رقم (124) نموذج تطور عدد المتدربين المستهدفين على مستوى القطاعات والأجهزة والمصالح التنفيذية خلال السنوات (....._.....) م

ر. م	القطاع أو الجهة	عدد المتدربين المستهدفين بالداخل			عدد المتدربين المستهدفين بالخارج			مجمـــوع المتدربين المستهدفين		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (125) نموذج تطور عدد المتدربين على مستوى القطاعات والأجهزة والمصالح التنفيذية

الذين تم تدريبهم فعلاً خلال السنوات (....._.....) م

ر. م	القطاع أو الجهة	عدد المتدربين فعلاً بالداخل			عدد المتدربين فعلاً بالخارج			مجمـــوع المتدربين فعلاً			ملاحظات
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

مجلس التخطيط الوطني

بيان مؤشرات الإقراض :

جدول رقم (126) نموذج تطور حجم الإقراض والتسهيلات الائتمانيـــة

الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية

خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	قروض للأنشطة الاقتصادية إنتاجيه وخدمية		قروض عقارية		قروض للنهر الصناعي		سلف اجتماعية		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

جدول رقم (127) نموذج تطور حجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	صناعات غذائية		مواد بناء		الصناعات الكيماوية		صناعة المعادن		صناعة المنسوجات		صناعة الأثاث		خدمات صناعية		أخرى		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council

جدول رقم (128) نموذج تطور حجم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

خلال السنوات (.........._..........) م

(مليون دينار)

السنة	قـــــــــــــــــروض						المجمـــــــــوع	
	قصيرة الأجل		متوسطة الأجل		طويلة الأجل			
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

جدول رقم (129) نموذج تطور حجم القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

خلال السنوات (.........._..........) م

(مليون دينار)

السنة	القروض العقارية		قروض المشاريع الإنشائية		المجمـــــــــوع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

مجلس التخطيط الوطني

جدول رقم (130) نموذج تطور حجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي

خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	القطاع أو النشاط الاقتصادي والخدمي												أخرى		المجموع	
	الزراعي		الحيواني		الصناعي		البحري		الحرفي		الخدمي					
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

جدول رقم(131) نموذج تطور حجم القروض الممنوحة من صندوق ضمانات الإقراض لأغراض التشغيل

خلال السنوات (....._.....) م

(مليون دينار)

السنة	القطـــــــــاع أو النشـــــــــاط الاقتصـــــــــادي والخدمـــــــــي												أخـــــرى		المجمـــوع	
	الزراعي		الحيواني		الصناعي		البحري		الحرفي		الخدمي					
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة

مجلس التخطيط الوطني
National planning Council